USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Rule of Law Project
مشروع سيادة القانون

مركز المعلومات والبحوث
مؤسسة الملك الحسين

TO BE A GIRL IN JORDAN

INFORMATION AND RESEARCH CENTER, KING HUSSEIN FOUNDATION

This Study was made possible by the support of the American People through the United States Agency for International Development (USAID) ROLP Small Grants Program.

The content of this Study is the sole responsibility of the information and Research Center - King Hussein Foundation (IRCKHF). The content of the study does not necessarily reflect the views of ROLP, the United States Agency for International Development, the United States Government.

المحتويات

المحتويات

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

التمييز الثقافي والقانوني نحو الطفلة الفتاة في الأردن

مقدمة تنفيذية

ملخص المشروع

إن وضع الفتاة الطفلة في العالم بحاجة إلى إيلائه الكثير من الاهتمام. وغالبا ما يتم تجاهل حقوق الفتاة الطفلة في المجتمع بسبب القوانين الحالية والأنظمة والأعراف والممارسات التي تنطوي على تمييز ضدها وتسبب لها الضرر. كما أن الفتاة الطفلة لا تحصل دائما على المساواة في الحقوق وتواجه التمييز بالمقارنة مع الصبي الصغير. ولذلك فإن هناك حاجة للمجتمع المدني والحكومات لأن تعمل سويا من أجل تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان التي تحمي وتعزز حقوق الفتاة الطفلة.

من خلال المشاريع السابقة أصبح مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين بن طلال على بينة ببعض القضايا والتحديات التي تواجه الطفلة. واستجابة لذلك قام مركز البحوث بإطلاق دراسة بحثية وطنية تهدف إلى المساهمة في جمع بيانات دقيقة عن وضع الفتاة الطفلة وتهدف إلى تحليل الطريقة التي تؤثر فيها الثقافة المجتمعية التي يمارسها المجتمع على صياغة القانون. واستناداً إلى المواضيع والثغرات التي أبرزها أصحاب العلاقة بناءاً على تحليل النتائج ومن خلال إتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان، فقد تم تصنيف الدراسة إلى الموضوعات التالية: حقوق المساواة وعدم التمييز، حقوق الأسرة، وتعليم الفتاة الطفلة، والعنف القائم على الجنس ضد الفتاة الطفلة، وعمالة الفتاة الطفلة، والصحة والزواج المبكر، والعادات والتقاليد. والغرض من تحليل النتائج والتوصيات هو في أنها ستسهم بفعالية في جهود كسب الدعم باسم الفتاة الطفلة في الأردن.

خلفية عن المشروع

إن العادات والتقاليد والمجتمع والأسرة في الأردن لها تأثير قوي في صياغة الأدوار النمطية للطفلة من منذ مرحلة الحمل بها. وتعتبر المواقف والممارسات المجتمعية معيقة لتمتع الفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لأنها تخلق عوائق تحول دون ممارستها لحقوقها الكاملة مثل حصر وجودها في المنزل، وإبعادها عن المجالات الاجتماعية والمجالات العامة، والزواج المبكر القسري، وجرائم الشرف والعنف القائم على الجنس، وتفضيل الابن الذكر وعمالة الفتاة الطفلة. وغالبا ما تستخدم المواقف التقليدية باعتبار الفتاة تابعة للفتى وأشكال التحيز والممارسات ـ لتبرير هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

هناك حاجة لأن تحظى الفتاة الطفلة بحقوق متساوية على قدم المساواة مع الذكر في المجتمع. كما أن هناك حاجة ملحة للقيام بذلك لأن رعاية الفتاة الطفلة سيؤدي إلى تطور وحدة الأسرة بأكملها، وإلى الحد من الفقر، وتعزيز الرعاية الصحية، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتحسن عام في الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل .

ويجب حماية وضمان حقوق الفتاة الطفلة، كما يجب الاعتراف بكرامتها وقيمتها كإنسان وإعطاء الأولوية لاهتماماتها واحتياجاتها. وبالنسبة لمستقبل رفاه الفتاة الطفلة في الأردن فيجب أن يكون هناك التزام بتحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين الفتيات والفتيان. كما أن دور الأسرة يعتبر دوراً أساسياً في سبيل تحسين وضع الفتاة الطفلة. إضافة إلى ذلك فإن القوانين بحاجة إلى تعديل كما يجب وضع سياسات وبرامج تنمية من أجل إدماج المعايير الدولية في اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تمكين الفتيات من المشاركة بنشاط وفعالية وعلى قدم المساواة مع البنين في جميع مستويات القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويمكن تتغير الأدوار النمطية المبنية على الثقافة المجتمعية ـ استجابة للتدخلات أعلاه ـ في القضاء على جميع الممارسات التمييزية والمواقف المسبقة تجاه الفتاة الطفلة في الأردن.

فريق عمل المشروع والبحث:

فريق البحث:

نيرمين مراد باحثة رئيسية، مديرة المشروع ومديرة مركز المعلومات والبحوث، ياسمين نعيمي، نورا الور، وفاء العمايرة، آلاء زيدان، ولاء خمايسه، وفاء العمايره، ماجد أبو عزام، نيفين سرسك

فريق التصميم الفني الإبداعي

ريم أبو كشك (أخصائية العلاج النفسي من خلال الفنون)، أريج درباس، رائدة شدفان

فريق تطوير موقع طفلة :

عايد تيم، فادي الشلة، هبا نسور

مدير المشروع :

عائد تيم

نذكر بشكل خاص السيدة جيسيكا هاريس الخبيرة في السياسات المبنية على الجنس، والتي لم تبخل بالمشورة على فريق المشروع في كل مرحلة من مراحل المشروع من أجل خلق الروابط بين نتائج البحث والأطر الدولية والوطنية المرجعية. وذلك من أجل ضمان أن تكون نتائج الثيقة شاملة لوضع الطفلة الفتاة في الأردن.

منهجيـــة البحـــث

الإعـــداد

لقد قام فريق البحث باتخاذ بعض الخطوات التحضيرية في إطار تصميم المشروع:

١- مراجعة التشريعات الأردنية والأطر الدولية ذات الصلة بحقوق الفتيات والأطفال.
٢- إجراء مقابلات معمقة مع خبراء قانونيين واجتماعيين وشخصيات عامة والمجتمع المحلي في الأردن حول القضايا ذات الصلة بحقوق الفتيات والأطفال.
وقد كان مصدر المعلومات هو الجماعات التالية (قائمة كاملة بهذه الجماعات موجودة في الملحق ٢):

١- خبراء قانونيون
٢- رجال دين
٣- عاملون اجتماعيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان
٤- ممثلون للعديد من مؤسسات المجتمع المدني
٥- أعضاء برلمان
٦- زعماء عشائر
٧- أكاديميون
٨- خبراء في مجال الطفولة
٩- ممثلون للمنظمات الدولية

لقد مكّن العمل الذي تم إنجازه خلال مرحلة التحضير فريق البحث من رسم صورة شاملة للقضايا الرئيسية التي يمكن دراستها أكثر من خلال المشروع، كما ساهم في وضع إطار قانوني واجتماعي للنظر في قضايا الطفلة الفتاة في الأردن. وقد تم استخدام هذه المعلومات في تصميم أدوات البحث.

المسح الكمي

لقد تم إتباع هذه المنهجية من أجل تمكين فريق البحث من الحصول على المعلومات الكمية حول معرفة ومواقف وممارسات الوالدين والمجتمع تجاه الفتيات في الأردن. وقد تم تصميم استبيان (المعرفة والمواقف والممارسات) من أجل الحصول على معرفة ومواقف وممارسات الأسر تجاه الفتاة، ومن أجل وضع خريطة لوضع الطفلة الفتاة في الأردن وتحليل الطريقة التي تؤثر بها ثقافة المجتمع على صياغة القانون. ولنكون أكثر تحديداً المواضيع التي سيتم التحقيق منها تشمل المواقف تجاه ما يسمى جرائم الشرف، وحق الفتاة داخل الأسرة، والمواقف تجاه الزواج المبكر، والحق في التعليم، وعمل الطفلة الفتاة ، والعنف القائم على الجنس ضد الطفلة الفتاة.

أدوات جمع البيانات

تم وضع استبيان معد بطريقة محكمة خصيصاً من أجل جمع هذه المعلومات، آخذين بعين الاعتبار الأطر القانونية والاجتماعية الموجودة خلال مرحلة إعداد الدراسة. وقد احتوى الاستبيان على ٦٤ سؤال توزعت على ٤ أجزاء، الجزء الأول يحتوي على البيانات السكانية وتضمن ١٦ سؤال، والجزء الثاني تضمن موضوع الأسرة من خلال ٢٦ سؤال، والجزء الثالث تناول موضوع التعليم وتضمن ١٤ سؤال أما الجزء الرابع فتناول الجانب الاجتماعي وتضمن ٨ أسئلة. كما أجرى فريق البحث مقابلات مع أصحاب العلاقة والجهات المعنية وتم على أساس هذه المقابلات تحديد المواضيع والثغرات التي أكدوا عليها من أجل تصميم الاستبيان استنادا إلى مؤشرات واضحة من الميدان (أدوات البحث مدرجة في الملحق ١).

العينة

تم اختيار عينة ممثلة بطريقة إحصائية علمية لتمثل غالبية الأسر في المجتمع الأردني (في كل من عمان والزرقاء وإربد والمفرق والعقبة والكرك) وذلك بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. وقد شملت العينة الأسر التي يرعاها ذكر وأنثى، وفيها أولاد وبنات سنهم أقل من ١٨ عاماً. ومقدار التأكد في الدراسة يصل إلى ٩٥٪ وهي موزعة كما هو مبين في الجدول أدناه. كما تم سحب العينة واختيارها من خلال استخدام عينة عشوائية طبقية بحيث تحتوي على ١٠ أسر من كل حي كما تم ملء الاستبيانات من قبل ١٠ ذكور من مقدمي الرعاية مقابل ٥ من الإناث من مقدمات الرعاية.

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأحياء
عمان	٩٦٠	٩٦
الزرقاء	٣٧٠	٣٧
العقبة	٥٠	٥
إربد	٤٣٠	٤٣
الكرك	٩٠	٩
المفرق	١٠٠	١٠
المجموع	**٢٠٠٠**	**٢٠٠**

وقد تمت تعبئة ما مجموعه ٢٠١١ استبيان (١٠٠٥ نساء و ١٠٠٦ رجال) وتم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

المسح النوعي

قام مركز المعلومات والبحوث بعقد سبع ورشات عمل للفنون على مستوى المملكة في سبع محافظات مختلفة، وشملت المناطق كل صويلح والكرك والمفرق وسحاب والزرقاء والعقبة وإربد. وشارك في ورشات العمل هذه فتيات من الفئة العمرية (١٤-١٧) سنة. وقد تم اختيار المحافظات بحيث تغطي كافة المناطق الجغرافية في الأردن. وقد أجريت ورشات عمل الفنون التجميعية تحت إشراف خبيرة في المعالجة النفسية بالفنون والدراما وبدعم من فريق بحوث المركز. وكان الهدف من استخدام منهجية التجميع هو منح الفتيات حرية أكبر في التعبير الإبداعي عن رؤيتهن لدورهن في المجتمع.

وقد تم تقسيم ورشات العمل إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

١. القصيدة الجماعية.
٢. تجميع ثلاث صور.
٣. مشاركة العمل مع الآخرين ونقاش جماعي.

هذه التقنية مبنية على عمل هيلين ب. لاندغارتن. وتركز على استخدام صور من مجلات عبارة عن صور لأشخاص وأشياء متنوعة لاستخدامها كوسيلة إسقاط لاكتشاف التعابير (الكلمات) الداخلية للمشاركين. والصور التي تم استخدامها هي عبارة عن محفز وهي وتساعد على إجراء التقييم مستقبلاً. وهذه الصور متحيزة ثقافياً وتم اختيارها لتمثل ثقافة المجتمع الذي سيتم إجراء التقييم له. ١

والعمل مبني على تقنيات الإسقاط التي تحفز عملية التفكير لدى اليافعين واليافعات وتتيح لهم اختيار الصور التي تعبر عنهم. تلا ذلك إخبار المشاركات عن معنى هذه الصور بالنسبة لهن. وأخيراً فقد هيأت هذه الصور القاعدة لمزيد من النقاش الجماعي.

اختيار المشاركين

في البداية قام المركز باختيار عشرين مشاركة لورشات الفنون. ولكن بعد عقد الورشة الأولى في صويلح / عمان رأى المركز أن العدد كبير ليتم استضافته بأريحية في مكان عقد الورشة أو للمشاركة بفاعلية في نشاطات الفنون التجميعية وفيما بعد لإجراء المناقشة. ولذلك فقد تم اتخاذ قرار بتخفيض عدد المشاركات إلى ١٥ مشاركة لمنحهن المساحة والوقت الكافي للمشاركة في النقاش. وقد تم اختيار المشاركين على أساس معايير محددة تكفل أكبر تمثيل وتنوع لمجموعة اليافعين المشاركة. وقد شملت معايير الاختيار الجنس والخلفية الاقتصادية الاجتماعية والدين والطائفة والأصل (أردني وفلسطيني) ومكان الإقامة (المدينة والريف) والمستوى التعليمي.

وقد شارك في هذه الورشات ما مجموعه ١٢٠ يافع ويافعة معظمهم من الفتيات. وبسبب الظروف الثقافية للمجتمع فقد كان مركز شباب سحاب هو الوحيد الذي عقدت فيه ورشة مختلطة شارك فيها يافعين ويافعات في نفس الوقت.

وكان الهدف من هذه الورشة هو إجراء المقارنة بين الذكور والإناث من حيث فهمهم لقيمتهم الشخصية وذلك من أجل إبراز أي فرق يمكن أن يكون موجوداً بهذا الخصوص.

الجدول أدناه يبين توزيع المشاركين تبعاً لمحافظاتهم:

الموقع	عدد المشاركين	المحافظة
مدرسة فاطمة الزهراء الثانوية للبنات	١٥ فتاة	الزرقاء
الصندوق الأردني الهاشمي	١٥ فتاة	إربد
الصندوق الأردني الهاشمي	٢٢ فتاة	الكرك
مركز صحة الأسرة	٢٢ فتاة	عمان – صويلح
الصندوق الأردني الهاشمي	١٦ فتاة	المفرق
الصندوق الأردني الهاشمي	٩ ذكور و ٤ فتيات	سحاب
الصندوق الأردني الهاشمي	١١ فتاة	العقبة

مقترح المشروع الفني. أن تكون فتاة في الأردن: تحيز قانوني وثقافي. صفحة ٧

جلسات المائدة المستديرة

عقد فريق البحث أربع جلسات مائدة مستديرة في ثلاث محافظات مستهدفة. اثنتان عقدتا في عمان وواحدة في الكرك وواحدة في إربد. وتم اختيار هذه المناطق لخلق نوع من التنوع الجغرافي. وقد حضر هذه الجلسات عدد مختار من أعضاء المجتمع ممن لهم تماس مباشر مع الطفلة الفتاة من أجل تطوير مناهج وأساليب التنفيذ العملي لتحسين رفاه الطفلة الفتاة وتحسين الخدمات التي يتم توفيرها لهذا القطاع من السكان. وتم اختيار المشاركين من بين قادة المجتمع والزعماء الدينيين والمرشدين الاجتماعيين والعاملين في مجال الإعلام والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني، والعاملين في مجال القانون (قائمة المشاركين موجودة في الملاحق). وكان الهدف من ورش العمل هو توجيه وتوعية المشاركين حول: رفاه الطفلة الفتاة ؛ وأفضل الممارسات، والآثار المترتبة على القوانين والممارسات المتحيزة، وإسماع صوت الطفلة الفتاة يتم قياسها من خلال مشروع بحثي لمزودي الخدمة.

وقد تم اختيار المشاركين من قبل فريق البحث بالتعاون مع المنظمات الشريكة المجتمعية في المحافظات المستهدفة. ودعا فريق الباحثين حوالي ١٦-٢٠ مشاركاً لهذه الجلسات شارك منهم حوالي ١٠ مشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة.

الجدول أدناه يبين توزيع المشاركين في جلسات المائدة المستديرة بحسب المحافظة :

الموقع	عدد المشاركين	المحافظة
مركز الأميرة بسمة	١٧	الكرك
مكتب مركز المعلومات والبحوث	٨	عمان
مكتب مركز المعلومات والبحوث	١٠	عمان – ورشة عمل مركز صحة الأسرة
مركز الأميرة بسمة	١٦	إربد

كان الهدف من هذه الجلسات هو تحفيز المجتمع على التغيير الإيجابي. وقدمت ورشات العمل التي عقدت ضمن ثلاث جلسات متتالية للمشاركين موجزا عن السياق القانوني والسياق الصحي، ونتائج ورش العمل الفنية، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالطفلة الفتاة. وقد هدف فريق البحث في الجلسة الأولى مناقشة النتائج العامة والحفاظ على الحوار مع المشاركين. أما الجلسة الثانية فقد هدف مركز صحة الأسرة منها إلى مناقشة المدخلات التي أجريت في ما يخص الدليل، أما الجلسة الثالثة فكان هدف فريق البحث منها هو مناقشة نتائج ورشات عمل الفنون التجميعية ومناقشة المؤشرات.

التحقق من صحة المؤشرات واستنتاجات الخبراء

لقد تم عرض نتائج البحث على لجنة من الخبراء القانونيين وخبراء حقوق الإنسان، وكان لهذه الاستنتاجات هدفين رئيسيين:

١. المساهمة في تحليل البيانات الناتجة عن البحث مع آراء الخبراء.
٢. المساهمة في توفير السياسات والتوصيات القانونية كناتج عن الدراسة لمعالجة الممارسات التمييزية والمواقف تجاه الطفلة الفتاة في الأردن.

الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال البحث

محدودية الوقت: استخدم فريق البحث استبيانا واسعاً جداً (حوالي ٦٤ سؤال في ٤ أجزاء) وذلك لتغطية كافة جوانب الموضوع في سبع محافظات مستهدفة. وقد استغرق تصميم الاستبيان وقتا أطول من الوقت المخصص في خطة العمل وكان الأصل في خطة العمل أن تأخذ في عين الاعتبار مدى تعقيد المواضيع وحقيقة أن الأمر سيستغرق وقتا طويلا للوصول إلى أدوات كمية أكثر ملاءمة لمختلف المواضيع.

أما في مرحلة جمع البيانات، فقد اتضح أن وضع استبيان واسع يعني أن الأمر سيستغرق وقتا طويلا لإتمام كل استبيان، وبالتالي فإن مرحلة جمع البيانات استغرق وقتا أطول مما كان متوقعا في البداية. وتبعاً لذلك احتاجت الاستبيانات الـ ٢٠١١ إلى وقت أطول من أجل ترميزها وتحليلها. وكانت البيانات الكمية المطلوبة كبيرة جداً وبحاجة إلى وقت طويل من أجل تحليلها بطريقة مكثفة من أجل الحصول على بيانات ذات صلة.كما كان الوقت والموارد المخصصة غير كافية، وتحتم على المركز زيادة عدد الموظفين المعينين لتغطية العجز.

القيود الثقافية : لقد اتضح أن الموضوع حساس جداً من ناحية ثقافة المجتمع. فخلال جلسات المائدة المستديرة التي عقدت لإطلاع المشاركين على نتائج البحث من أجل وضع التوصيات تمت مهاجمة الفريق البحث لفضياً بأنهم يتلقون تمويلاً أجنبياً وتم اتهامهم بأنهم ليسوا محل ثقة في متابعة هذا الموضوع. وقد وجد بعض المشاركين أن نتائج البحث فيما يتعلق بالتحيز للذكور ووضع القيود على الفتاة بأنه أمر تقبله أعراف المجتمع وأنه لا يجب محاربتها.

وعند الإعداد لورشات عمل الفنون لم يتمكن فريق البحث من إشراك اليافعين الذكور والإناث معاً من أجل المقارنة بين فهمهم لقيمتهم الشخصية وإبراز الاختلافات بينهم لأن الآباء والعاملين الاجتماعيين رفضوا الجلسات المختلطة. ولذلك لم يتم إجراء سوى جلسة واحدة مختلطة في مركز شباب سحاب.

تغيير فريق العمل: أحد العوائق التي واجهها البحث كانت التغير في فريق العمل مما سبب مشاكل مؤقتة أثرت في سير العمل.

نتائج الدراسة الأساسية، والاستنتاجات والتوصيات بحسب الموضوع (الفصل)

الأطر الدولية والوطنية المحيطة بالطفلة الفتاة

ملخص النتائج

إن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً تعتبر متكاملة ويعزز بعضها بعضاً في إطار تعزيز حقوق الفتيات والنساء في جميع مراحل الحياة. إن الوضع المثالي للطفلة الفتاة في الأردن هو أن يكون هناك تنفيذ كامل لهذه الاتفاقيات وبالتالي القضاء على جميع أشكال التمييز المتبقية ضد النساء والفتيات سواء في القانون أو في الممارسة العملية. وهذا يشمل رفع كل التحفظات على هذه الاتفاقيات ووضع آليات الرصد والمساءلة، وتحديد التكاليف وتوفير كل التمويل اللازم لوضعها موضع التطبيق. فهذه المعاهدات هي أدوات هامة لمساءلة الحكومات لاحترام وحماية وتفعيل حقوق الفتيات.

وقد استجاب الأردن لالتزاماته الدولية في وضع خطط وطنية واستراتيجيات عدة تهدف إلى حد ما إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والالتزام بتحسين وضع الطفلة الفتاة. ولكن لا زال هناك مجال للتحسين، وينبغي أن تستخدم بعض الخطط كأمثلة للآخرين. وثمة حاجة إلى التزام سياسي في الأردن في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات لدعم المساواة بين الجنسين، وتمكين الفتيات وتمتعهن الكامل بحقوق الإنسان. كما أن هناك حاجة للمزيد من التطوير والمزيد من الإجراءات والسياسات من أجل حماية وضمان حقوق الطفل والمرأة في ضوء المصالح الفضلى للفتاة للطفلة. حيث أن الوضع الأمثل للطفلة الفتاة هو أن تكون مستعدة للمشاركة بنشاط وبفعالية وعلى قدم المساواة مع الذكور على جميع المستويات سواء القيادية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية.

إن نتائج البحوث في الفصول التالية تبين الحالة الراهنة للطفلة الفتاة وتشرح ما يحدد أو يؤثر على دور الفتاة في المجتمع الأردني. وبناءاً على تحليل النتائج، فقد تم تصنيفها كما يلي: حقوق المساواة وعدم التمييز، وحقوق الأسرة، وتعليم الطفلة الفتاة ، والعنف القائم على الجنس ضد الطفلة الفتاة ، وعمالة الطفلة الفتاة ، والصحة والزواج المبكر والعادات والتقاليد. وسيتيح تحليل النتائج وضع توصيات تسهم بشكل فعال في جهود كسب الدعم باسم الطفلة الفتاة في الأردن.

- **الاستنتاجات**

يمكن للمرء أن يستنتج أن اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو، والأهداف الإنمائية الألفية ومبادرة «عالم جدير بالأطفال» ومنهاج عمل بكين كلها تعتبر ذات طبيعة تعزز بعضها بعضاً في إطار تعزيز حقوق الفتيات والنساء في جميع مراحل الحياة. فهي تحمي الحقوق وتعترف بكرامة الإنسان وقيمته وتعطي الأولوية لمصلحة الطفلة الفتاة الفضلى. إن قراءة هذه الاتفاقيات الدولية معا هو أمر ضروري من أجل النهوض بحقوق الطفل والمرأة، كما يتيح هذا النهج القائم على حقوق الإنسان الأكثر شمولا ليأخذ في الاعتبار كلا من العمر والجنس.

- **التوصيات**

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

توعية جميع صناع القرار وعلى جميع المستويات والقطاعات بالالتزامات الدولية المترتبة على الأردن حول الطفلة الفتاة في كل من: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو، والأهداف الإنمائية الألفية ومبادرة «عالم جدير بالأطفال» ومنهاج عمل بكين وأن يفهموا أن هذه الاتفاقيات ذات طبيعة تعزز بعضها بعضاً والربط بين حقوق المرأة وحقوق الطفل من أجل تحقيق النهج القائم على حقوق الإنسان.

تنفيذ المبادئ التوجيهية للحماية ووضع وحقوق الطفلة الفتاة ، والإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة من إعلان ومنهاج عمل بكين وبخاصة القسم الخاص بالطفلة الفتاة١ وذلك على جميع المستويات وجميع القطاعات.

وضع برامج توعية للمشرعين وصانعي السياسات بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها الثقافة المجتمعية سلباً على صياغة القانون، وأيضاً وضع برامج توعية لفهم تأثير العوامل الثقافية على العلاقات بين الجنسين والاعتراف بتأثير العادات والتقاليد في تقييد تمتع الفتيات بحقوقهن.

ينبغي أن تضع الخطة الوطنية للطفولة خطة عمل مبنية على الجنس حول كيفية القضاء على الفوارق بين البنين والبنات مع وضع مؤشرات لقياس الأداء وينبغي أن تتبنى أيضاً منهاج عمل بكين من أجل الطفلة الفتاة.

جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية ينبغي أن تكون مكتوبة بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين، مع الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتشمل تحليل النوع الاجتماعي والتخطيط والرصد والتقييم ووضع الميزانيات الخاصة بها.

نظراً لوجود العدد الكبير من الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالطفولة فإن هذا يمكن أن يؤثر على كفاءة التنفيذ. وفي المقابل فإنه يمكن أن يتم جمع هذه الاستراتيجيات في استراتيجية واحدة أو اثنين من الاستراتيجيات الشاملة، وخاصة أنها تتشابه في أهدافها.

إن الاستراتيجيات الوطنية ممتازة من الناحية النظرية ولكن ينبغي أن يكون لها مؤشرات أداء (نوعية وكمية) من أجل قياس وضع النساء و الطفلة الفتاة في الأردن ومن أجل قياس فعالية تطبيق أهداف هذه الاستراتيجيات. وينبغي رصد مؤشرات الأداء والإبلاغ عنها عن طريق جهة واحدة لضمان جودة

الإبلاغ والرصد.

المشرعين والقانونيين

تنفيذ المبادئ التوجيهية للحماية ووضع وحقوق الطفلة الفتاة ، والإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة من إعلان ومنهاج عمل بكين وبخاصة القسم الخاص بالطفلة الفتاة٢ وذلك على جميع المستويات وجميع القطاعات.

ضمان إدماج اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو في القوانين المحلية واستهداف دواعي القلق من هذه الاتفاقيات وإزالة أية تحفظات للأردن على هاتين الاتفاقيتين.

وضع برامج توعية للمشرعين وصانعي السياسات بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها الثقافة المجتمعية سلباً على صياغة القانون، وأيضاً وضع برامج توعية لفهم تأثير العوامل الثقافية على العلاقات بين الجنسين والاعتراف بتأثير العادات والتقاليد في تقييد تمتع الفتيات بحقوقهن.

مؤسسات المجتمع المدني

الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين للإلتزام وإتخاذ الإجراءات للنقاط سابقة الذكر.

حقوق المساواة وعد التمييز

ملخص النتائج

معظم الخبراء المحليين الذين شاركوا في الدراسة يرون أن الفتيات يعانين من التمييز في الأردن. وهناك وجود لعدم المساواة بين الذكور والإناث، فالفتيات ينظر إليهن على أنهن عبء وليس لديهن ثقة بالنفس كما ينظر إليهن على أنهن ضعيفات ولا يستطعن تولي مسؤولية أنفسهن وليس لديهن القدرة على اتخاذ القرار وليس لهن أهمية وينبغي عليهن الزواج وأن تصبح الواحدة منهن ربة بيت ماهرة وأم. و الطفلة الفتاة محرومة ولا تحظى بنفس وضع الصبي، كما أنها لا تتمتع بالمساواة والفرص والمسؤوليات مثل الذكور. ووجود الطفلة الفتاة وتطلعاتها يتم الحد منها بسبب هذه المواقف التمييزية والصور النمطية بين الجنسين. ودورها في المجتمع يتأثر بالعادات والتقاليد والمجتمع والدين.

الفتيات لديهن القدرة على تسريع وتيرة النمو والتقدم في كل قطاع، لكسر حلقة الفقر ودفع الاقتصاد والمجتمعات بأكملها نحو الأفضل. ولكن للأسف يتم تجاهلها وهي غير مدرجة في عمليات صنع القرار ولا يتم اعتبار أية قيمة لرأيها. بالمحصلة فإن الفتاة تواجه الكثير من العوائق. إن الاستثمار في فتاة واحدة يمكن أن ينتج عنه منافع لعائلتها وقريتها وبلدها. ويمكن أن ينتج عن الاستثمار في الفتيات تغيراً اقتصادياً واجتماعياً نوعياً.

يجب إبراز قيمة الفتاة وأن تكون محورا للحوارات الحكومية، لأن هناك حاجة للاعتراف بمجتمع الفتيات كمجتمع فريد من نوعه وله احتياجات الخاصة. والفتيات محرومات من حقوقهن الإنسانية لأنه لم يتم تضمينها في عمليات صنع القرار في الأسرة، أو في مجتمعهن المحيط بهن أو في المجتمع ككل. وهناك بعض الإجراءات الخاصة التي يتعين اتخاذها لضمان حصول النساء الشابات والفتيات على المهارات اللازمة للمشاركة في جميع مستويات القيادة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. كما أن مبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنشئة الاجتماعية. ١

- **التوصيات**

أغلب التوصيات المدرجة أدناه موجودة في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في منهاج عمل بكين.٢

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها، مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، فكلاهما جاء فيها توصيات إلى الحكومة الأردنية بشأن المسائل المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، والتي تتضمن إزالة تحفظات الحكومة الأردنية عليها واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لجعل اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل قابلة للتنفيذ في المحاكم الأردنية.
- سن القوانين التي تجعل من الممارسات الثقافية التي تميز ضد النساء والفتيات غير مشروعة.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال حسب الجنس والسن، وإجراء البحوث حول وضع الفتيات وإدماج النتائج في صياغة السياسات والبرامج بحسب ما تقتضيه الحاجة.
- من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة ينبغي على الحكومة الأردنية وضع وتنفيذ سياسات شاملة وخطط عمل وبرامج تضمن بقاء الطفلة الفتاة ونمائها وحمايتها والنهوض بها لتعزيز وحماية تمتعها الكامل بحقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للفتيات، وهذه الخطط ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.

منهاج عمل بكين، الفتاة الطفلة: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm
منهاج عمل بكين، الفتاة الطفلة: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm
اليونيسف، تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠١١، المراهقة مرحلة الفرص، الصفحات ٧٤-٧٥
منهاج عمل بكين: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm

- إتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج تحليل الجنسين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان للبرمجة للنهوض بحقوق المرأة والطفل.
- تعزيز قدرات الطفلة الفتاة لتكون على معرفة بإمكاناتها وقدراتها على اتخاذ القرارات، حتى يكون لها السيطرة على مصيرها، وتكون واثقة بنفسها، وتثقيفها حول الحقوق المكفولة لها بموجب جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية، والتشريعات التي سنت لها ومختلف التدابير التي اتخذتها كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تحسين وضعها.
- تثقيف النساء والرجال والفتيات والفتيان من أجل تعزيز مكانة الفتيات وتشجيعهم على العمل من أجل الاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة بين البنات والبنين.
- تعزيز وعي الطفلة الفتاة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمان حصول الفتيات على المعلومات والتدريب والإعلام في القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير عن آرائهن.
- دعم المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمات الشباب غير الحكومية، في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة ومشاركة الفتيات في المجتمع.
- تنفيذ حملات توعية لتغيير المفاهيم حول أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيان والفتيات.

المشرعين والقانونيين

- إتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج تحليل الجنسين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان للبرمجة للنهوض بحقوق المرأة والطفل.
- ينبغي تعديل المادة ٦ من الدستور من أجل تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. هل يمكن وضع المادة هنا
- تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها، مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، فكلاهما جاء فيها توصيات إلى الحكومة الأردنية بشأن المسائل المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، والتي تتضمن إزالة تحفظات الحكومة الأردنية عليها واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لجعل اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل قابلة للتنفيذ في المحاكم الأردنية.
- سن القوانين التي تجعل من الممارسات الثقافية التي تميز ضد النساء والفتيات غير مشروعة.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال حسب الجنس والسن، وإجراء البحوث حول وضع الفتيات وإدماج النتائج في صياغة السياسات والبرامج بحسب ما تقتضيه الحاجة.

مؤسسات المجتمع المدني

- إتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج تحليل الجنسين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان للبرمجة للنهوض بحقوق المرأة والطفل.
- تعزيز قدرات الطفلة الفتاة لتكون على معرفة بإمكاناتها وقدراتها على اتخاذ القرارات، حتى يكون لها السيطرة على مصيرها، وتكون واثقة بنفسها، وتثقيفها حول الحقوق المكفولة لها بموجب جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية، والتشريعات التي سنت لها ومختلف التدابير التي اتخذتها كل من – المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تحسين وضعها.
- تثقيف النساء والرجال والفتيات والفتيان من أجل تعزيز مكانة الفتيات وتشجيعهم على العمل من أجل الاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة بين البنات والبنين.
- تعزيز وعي الطفلة الفتاة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمان حصول الفتيات على المعلومات والتدريب والإعلام في القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير عن آرائهن.
- دعم المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمات الشباب غير الحكومية، في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة ومشاركة الفتيات في المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال حسب الجنس والسن، وإجراء البحوث حول وضع الفتيات وإدماج النتائج في صياغة السياسات والبرامج بحسب ما تقتضيه الحاجة.
- تنفيذ حملات توعية لتغيير المفاهيم حول أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيان والفتيات.
- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- إتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج تحليل الجنسين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان للبرمجة للنهوض بحقوق المرأة والطفل.
- تعزيز قدرات الطفلة الفتاة لتكون على معرفة بإمكاناتها وقدراتها على اتخاذ القرارات، حتى يكون لها السيطرة على مصيرها، وتكون واثقة بنفسها، وتثقيفها حول الحقوق المكفولة لها بموجب جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية، والتشريعات التي سنت لها ومختلف التدابير التي اتخذتها كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تحسين وضعها.
- تثقيف النساء والرجال والفتيات والفتيان من أجل تعزيز مكانة الفتيات وتشجيعهم على العمل من أجل الاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة بين البنات والبنين.
- تعزيز وعي الطفلة الفتاة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمان حصول الفتيات على المعلومات والتدريب والإعلام في القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير عن آرائهن.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال حسب الجنس والسن، وإجراء البحوث حول وضع الفتيات وإدماج النتائج في صياغة السياسات والبرامج بحسب ما تقتضيه الحاجة.
- تنفيذ حملات توعية لتغيير المفاهيم حول أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيان والفتيات.

العاملين في قطاع الصحة

- إتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج تحليل الجنسين والأعراف الدولية لحقوق الإنسان للبرمجة للنهوض بحقوق المرأة والطفل.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال حسب الجنس والسن، وإجراء البحوث حول وضع الفتيات وإدماج النتائج في صياغة السياسات والبرامج بحسب ما تقتضيه الحاجة.

الزعماء الدينيين

- تثقيف النساء والرجال والفتيات والفتيان من أجل تعزيز مكانة الفتيات وتشجيعهم على العمل من أجل الاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة بين البنات والبنين.
- تعزيز وعي الطفلة الفتاة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمان حصول الفتيات على المعلومات والتدريب والإعلام في القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير عن آرائهن.
- تنفيذ حملات توعية لتغيير المفاهيم حول أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيان والفتيات

الإعـــــلام

- تعزيز وعي الطفلة الفتاة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وضمان حصول الفتيات على المعلومات والتدريب والإعلام في القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتمكينهن من التعبير عن آرائهن.

الحقوق داخل العائلة

ملخص النتائج

إن دور الأسرة يعتبر دوراً أساسياً في تحسين وضع الطفلة الفتاة. فالآباء والأمهات وأفراد الأسرة هم المسؤولون عن وضع الطفلة الفتاة ويجب أن يعرفوا أن المعاملة الحالية غير المتكافئة داخل الأسرة هي معاملة غير عادلة وغير منصفة. وينبغي على الأسرة أن لا تعطي معاملة تفضيلية للبنين وأن تحظى الطفلة الفتاة بنفس القيمة والمعاملة والمكانة في الأسرة. كما ينبغي أن لا يتم التعامل مع الطفلة الفتاة على أنها سلعة أو غرض وأن يكون لها الحرية في اللعب والحرية في تحديد مصيرها، وأن يتم تعزيز قدراتها لتكون فرداً منتجاً في المجتمع، وأن لا يتم اعتبارها على أنها فرد ضعيف وعاجز وتعتمد على الآخرين لاتخاذ القرارات نيابة عنها. إن تنشئة الطفلة الفتاة عملية تتأثر بالعادات والتقاليد التي بدورها تساهم في الثقافة السائدة التي تؤثر في صياغة القوانين التي من المفترض بها حمايتها من جميع أشكال التمييز، حتى تلك التي تقوم على معتقدات والدي الطفل والأسرة مثل شرف العائلة، وتفضيل الأبناء الذكور، وطاعة الأشقاء الذكور، وتقييد حرية الحركة... الخ. كما إن المواقف والأحكام المسبقة، والأدوار النمطية التي توجد داخل الأسرة تؤدي إلى التمييز وتعيق تمتع الفتاة بكامل حقوقها لأنها تؤثر على القوانين الحالية والإجراءات التي تنظم معاملة الطفلة الفتاة في الأردن.

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.
- توفير برامج توعية للأسر الأردنية حول الموضوعات التي تتعلق بالطفلة الفتاة ، مع التركيز على أهمية المناطق الأكثر فقراً، وكذلك التركيز على الأخ والأب والزوج. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- الترويج لثقافة الحوار بين الأجيال. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال والأسر حسب الجنس والعمر، وإجراء المزيد من البحوث بشأن حالة الفتاة داخل الأسرة في الأردن.
- التشجيع على تعميم المنظور الذي يهتم بالجنس في الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، بحيث يعزز بشكل واضح ويعمل على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين الفتيات والفتيان.

المشرعين والقانونيين

- تفعيل وتعزيز الأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات وحظر التمييز ضد الفتيات، وضمان أن تكون اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو قابلتان للتطبيق في المحاكم والممارسات الاجتماعية بحيث يتم اعتبار التمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة من الممارسات غير القانونية.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال والأسر حسب الجنس والعمر، وإجراء المزيد من البحوث بشأن حالة الفتاة داخل الأسرة في الأردن.

مؤسسات المجتمع المدني

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.

- توفير برامج توعية للأسر الأردنية حول الموضوعات التي تتعلق بالطفلة الفتاة ، مع التركيز على أهمية المناطق الأكثر فقراً، وكذلك التركيز على الأخ والأب والزوج. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- الترويج لثقافة الحوار بين الأجيال. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال والأسر حسب الجنس والعمر، وإجراء المزيد من البحوث بشأن حالة الفتاة داخل الأسرة في الأردن.
- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.
- توفير برامج توعية للأسر الأردنية حول الموضوعات التي تتعلق بالطفلة الفتاة ، مع التركيز على أهمية المناطق الأكثر فقراً، وكذلك التركيز على الأخ والأب والزوج. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- الترويج لثقافة الحوار بين الأجيال. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال والأسر حسب الجنس والعمر، وإجراء المزيد من البحوث بشأن حالة الفتاة داخل الأسرة في الأردن.

العاملين في قطاع الصحة

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.
- توفير برامج توعية للأسر الأردنية حول الموضوعات التي تتعلق بالطفلة الفتاة ، مع التركيز على أهمية المناطق الأكثر فقراً، وكذلك التركيز على الأخ والأب والزوج. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تصنيف المعلومات والبيانات عن الأطفال والأسر حسب الجنس والعمر، وإجراء المزيد من البحوث بشأن حالة الفتاة داخل الأسرة في الأردن.

الزعماء الدينيين

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.
- توفير برامج توعية للأسر الأردنية حول الموضوعات التي تتعلق بالطفلة الفتاة ، مع التركيز على أهمية المناطق الأكثر فقراً، وكذلك التركيز على الأخ والأب والزوج. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- الترويج لثقافة الحوار بين الأجيال. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.

العائلات والوالدان:

- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.
- الترويج لثقافة الحوار بين الأجيال. (توصية من جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- رفع مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمخططين والإداريين والأسر والمجتمعات والجهات المعنية بحالة الحرمان التي تعاني منها الفتيات داخل الأسرة.
- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.

الطفلة الفتاة

- ضمان أن تكون الطفلة الفتاة على دراية بحقوقها داخل عائلتها وداخل المجتمع.
- تعزيز وحماية حقوق الطفلة الفتاة داخل العائلة، وتوعية الأمهات والآباء والأخوة وأفراد الأسرة بكرامة الطفلة الفتاة وقيمتها كإنسان، وكيفية تعزيز علاقات قائمة على الاحترام مع الفتيات، والتوعية بقدرات الطفلة الفتاة واهتماماتها واحتياجاتها.

تعليم الطفلة الفتاة

ملخص النتائج

على الرغم من أن الفجوة في قطاع التعليم بين الجنسين تضيق إلا أنه لا زالت هناك أوجه للتفاوت بين الجنسين، وخاصة بالنسبة للفتيات فيما يتعلق باختيار مجال الدراسة، وفي الحرية في الدراسة في مدرسة ممتازة خارج منطقة الإقامة والحق في الحصول على تعليم ذو نوعية جيدة، وفي الوصول إلى المدرسة وتوفر وسائل النقل، والحق في المشاركة في الأنشطة الترفيهية وبالنسبة للفتيات في المناطق الريفية فإنها تواجه صعوبة في الحصول على حق التعليم. إذا تمكنت الفتاة من الحصول على تعليم جيد وتم تعزيزها في اختيار مجال التعليم الذي تريده فإنها ستتزوج لاحقاً وتنجب عدداً أقل من الأطفال، وتحصل بالتالي على راتب أفضل وسوف تشارك على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع، في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي صنع القرار. كما أن الفتيات بحاجة أيضاً إلى أن يتم توعيتهن بحقوقهن وبالكيفية التي يمكن أن يسهمن من خلالها بشكل فعال في المجتمع، وأن مصير الفتاة ليس الزواج فقط وعدم المشاركة في الحياة العامة. إن التعليم هو الأداة الأكثر فعالية التي يمكن استخدامها في تحقيق المساواة.

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- إعداد برامج تعليمية وتطوير المواد التعليمية والكتب المدرسية التي من شأنها تثقيف وتوعية البالغين حول الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو العرفية على الطفلة الفتاة.
- القضاء على التمييز ضدها مثل القول أن السبب الوحيد لتعليم الفتاة هو حتى تتمكن من جذب زوج جيد، أو القول أن مصير الفتاة الزواج وبالتالي ليس هناك حاجة لتعليم الطفلة الفتاة.
- التركيز على تثقيف الآباء والأمهات حول أهمية صحة الطفلة الفتاة البدنية والعقلية ورفاهها والقضاء على التمييز ضد الفتيات في التعليم.
- وضع واعتماد المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية للتثقيف بمواضيع المساواة بين الجنسين، للعمل على ضمان احترام الأطفال لمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحسين صورتهم الذاتية، وتحسين حياة وفرص عمل الفتيات ولا سيما في المجالات التي جرت العادة على أن يكون تمثيل المرأة فيها محدوداً.
- وضع برامج للتعليم الرسمي وغير الرسمي تعمل على دعم الفتيات وتمكينهن من تعزيز الثقة بالنفس وتعليمها أنه من حقها اختيار المسار التعليمي الذي يناسبها.
- وضع برامج تدريب لتوعية المعلمين والطلاب حول التنمر والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء اللفظي.
- توفير المنح الدراسية للطالبات في المناطق الريفية لتغطية تكاليف الكتب والمواصلات والزي المدرسي.
- توفير تعليم ذو نوعية جيدة للطفلة الفتاة ، بحيث يمكنها الدراسة في الصفوف الدراسية التي لا تكون مزدحمة والحصول على تعليم نوعي.
- تعليم المعلمين والفتيان والفتيات والآباء والأمهات بفوائد مشاركة الطفلة الفتاة في الأنشطة الترفيهية في المدرسة.
- يجب على وزارة التربية والتعليم العمل على توفير أكثر من مرشد اجتماعي في نفس المدرسة، لا سيما في المدارس التي فيها أعداد كبيرة من الطلاب. (جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- هناك حاجة للعمل على تفعيل دور المرشد الاجتماعي في المدارس من خلال توفير برامج لإعادة التأهيل والتدخل الخاص، وتخصيص حصة في المناهج الدراسية الإلزامية في موضوع التوجيه الاجتماعي. (جلسات المائدة المستديرة في الكرك).

هناك حاجة لتحسين صورة المرشد الاجتماعي في المدارس مع الطلاب من خلال تفعيل دورهم التوعوي والتعليمي. (جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
ضرورة التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في آلية استخدام الدليل الذي تم إعداده في هذا المشروع، وذلك في المؤسسات التعليمية مثل رياض الأطفال. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
ضرورة العمل على تطوير المناهج بالنسبة للمؤسسات التعليمية بما يتناسب مع الفئات العمرية. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
ضرورة تنظيم اليوم الدراسي للطلاب، بحيث يحتوي على أكثر من فترة استراحة واحدة، مثل الغذاء والرياضة. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
ضرورة الوعي الجنسي، سواء من خلال المدرسة، أو الأسرة أو وسائل الإعلام. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).

المشرعين والقانونيين

- وضع واعتماد المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية للتثقيف بمواضيع المساواة بين الجنسين، للعمل على ضمان احترام الأطفال لمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحسين صورتهم الذاتية، وتحسين حياة وفرص عمل الفتيات ولا سيما في المجالات التي جرت العادة على أن يكون تمثيل المرأة فيها محدوداً.
- سن التشريعات التي تحظر على أي شخص تحديد المسار التعليمي لأي شخص آخر.

مؤسسات المجتمع المدني

- القضاء على التمييز ضدها مثل القول أن السبب الوحيد لتعليم الفتاة هو حتى تتمكن من جذب زوج جيد، أو القول أن مصير الفتاة الزواج وبالتالي ليس هناك حاجة لتعليم الطفلة الفتاة.
- التركيز على تثقيف الآباء والأمهات حول أهمية صحة الطفلة الفتاة البدنية والعقلية ورفاهها والقضاء على التمييز ضد الفتيات في التعليم.

- وضع برامج للتعليم الرسمي وغير الرسمي تعمل على دعم الفتيات وتمكينهن من تعزيز الثقة بالنفس وتعليمها أنه من حقها اختيار المسار التعليمي الذي يناسبها.
- وضع برامج تدريب لتوعية المعلمين والطلاب حول التنمر والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء اللفظي.
- تعليم المعلمين والفتيان والفتيات والآباء والأمهات بفوائد مشاركة الطفلة الفتاة في الأنشطة الترفيهية في المدرسة.
- العمل على التصدي للتمييز ضد الفتيات في التعليم وفي المهن، فهناك بعض التخصصات الأكاديمية والمهن التي تكاد تخلو من وجود الفتيات فيها. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- ضرورة الوعي الجنسي، سواء من خلال المدرسة، أو الأسرة أو وسائل الإعلام. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- إعداد برامج تعليمية وتطوير المواد التعليمية والكتب المدرسية التي من شأنها تثقيف وتوعية البالغين حول الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو العرفية على الطفلة الفتاة.
- القضاء على التمييز ضدها مثل القول أن السبب الوحيد لتعليم الفتاة هو حتى تتمكن من جذب زوج جيد، أو القول أن مصير الفتاة الزواج وبالتالي ليس هناك حاجة لتعليم الطفلة الفتاة.
- التركيز على تثقيف الآباء والأمهات حول أهمية صحة الطفلة الفتاة البدنية والعقلية ورفاهها والقضاء على التمييز ضد الفتيات في التعليم.
- وضع واعتماد المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية للتثقيف بمواضيع المساواة بين الجنسين، للعمل على ضمان احترام الأطفال لمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحسين صورتهم الذاتية، وتحسين حياة وفرص عمل الفتيات ولا سيما في المجالات التي جرت العادة على أن يكون تمثيل المرأة فيها محدوداً.
- وضع برامج للتعليم الرسمي وغير الرسمي تعمل على دعم الفتيات وتمكينهن من تعزيز الثقة بالنفس وتعليمها أنه من حقها اختيار المسار التعليمي الذي يناسبها.
- وضع برامج تدريب لتوعية المعلمين والطلاب حول التنمر والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء اللفظي.
- توفير المنح الدراسية للطالبات في المناطق الريفية لتغطية تكاليف الكتب والمواصلات والزي المدرسي.
- توفير تعليم ذو نوعية جيدة للطفلة الفتاة ، بحيث يمكنها الدراسة في الصفوف الدراسية التي لا تكون مزدحمة والحصول على تعليم نوعي.
- تعليم المعلمين والفتيان والفتيات والآباء والأمهات بفوائد مشاركة الطفلة الفتاة في الأنشطة الترفيهية في المدرسة.
- هناك حاجة للعمل على تفعيل دور المرشد الاجتماعي في المدارس من خلال توفير برامج لإعادة التأهيل والتدخل الخاص، وتخصيص حصة في المناهج الدراسية الإلزامية في موضوع التوجيه الاجتماعي. (جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- هناك حاجة لتحسين صورة المرشد الاجتماعي في المدارس مع الطلاب من خلال تفعيل دورهم التوعوي والتعليمي. (جلسات المائدة المستديرة في الكرك).
- ضرورة التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في آلية استخدام الدليل الذي تم إعداده في هذا المشروع، وذلك في المؤسسات التعليمية مثل رياض الأطفال. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- العمل على التصدي للتمييز ضد الفتيات في التعليم وفي المهن، فهناك بعض التخصصات الأكاديمية والمهن التي تكاد تخلو من وجود الفتيات فيها. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- ضرورة العمل على تطوير المناهج بالنسبة للمؤسسات التعليمية بما يتناسب مع الفئات العمرية. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- ضرورة تنظيم اليوم الدراسي للطلاب، بحيث يحتوي على أكثر من فترة استراحة واحدة، مثل الغذاء والرياضة. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).
- ضرورة الوعي الجنسي، سواء من خلال المدرسة، أو الأسرة أو وسائل الإعلام. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).

العاملين في قطاع الصحة

- التركيز على تثقيف الآباء والأمهات حول أهمية صحة الطفلة الفتاة البدنية والعقلية ورفاهها والقضاء على التمييز ضد الفتيات في التعليم.
- ضرورة الوعي الجنسي، سواء من خلال المدرسة، أو الأسرة أو وسائل الإعلام. (جلسات المائدة المستديرة في عمان).

الزعماء الدينيين

- القضاء على التمييز ضدها مثل القول أن السبب الوحيد لتعليم الفتاة هو حتى تتمكن من جذب زوج جيد، أو القول أن مصير الفتاة الزواج وبالتالي ليس هناك حاجة لتعليم الطفلة الفتاة.
- التركيز على تثقيف الآباء والأمهات حول أهمية صحة الطفلة الفتاة البدنية والعقلية ورفاهها والقضاء على التمييز ضد الفتيات في التعليم.
- تعليم المعلمين والفتيان والفتيات والآباء والأمهات بفوائد مشاركة الطفلة الفتاة في الأنشطة الترفيهية في المدرسة.

العائلات والوالدان:

- القضاء على التمييز ضدها مثل القول أن السبب الوحيد لتعليم الفتاة هو حتى تتمكن من جذب زوج جيد، أو القول أن مصير الفتاة الزواج وبالتالي ليس هناك حاجة لتعليم الطفلة الفتاة.

العنف المبني على الجنس ضد الطفلة الفتاة

ملخص النتائج

إن العنف المبني على الجنس متأصل في الثقافة الأبوية الأردنية. فالمواقف التقليدية وأشكال التحيز والممارسات لها تأثير على التنشئة الاجتماعية للفتيات بحيث يكن تابعات للذكور، ومطيعات لهم، ويتمتعن بحرية محدودة وبالتالي السيطرة عليها بحيث تكون أكثر عرضة للاستغلال وتواجه درجات متفاوتة من العنف وخاصة من قبل أفراد أسرهن. وتبين الدراسة أن العنف تجاههن موجود في حياتهن اليومية. إن العنف يسبب آثارا سلبية على الصحة البدنية والعقلية للطفلة ويحرمها من حقها في المشاركة في الحياة الأسرية على أساس المساواة في حياتها الأسرية وفي الحياة العامة.

لا تزال هناك بعض القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات وهذا هو التحدي الأساسي المستمر التي يواجهه جميع أولئك الذين يرغبون في تحسين وضع المرأة و الطفلة الفتاة. فالفتيات والنساء في حاجة إلى الحماية من العنف القائم على الجنس مثل جرائم الشرف في القانون. وهناك حاجة ملحة لإجراء مسح على مستوى البلاد بهدف تحديد المعدلات الحقيقية لانتشار العنف القائم على الجنس في الأردن، ولا سيما في ضوء الجدية التي يتم النظر فيها الآن إلى هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها والقضاء عليها.

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة وخطط عمل وبرامج لبقاء الطفلة الفتاة ونمائها وحمايتها والنهوض بها لتعزيز وحماية تمتعها الكامل بحقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للفتيات، وهذه الخطط ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.
- صياغة سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة على دورها في الرعاية والتعليم والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على العنف والتمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة.
- وضع خدمات وبرامج دعم طبية واجتماعية ونفسية مأمونة وسرية لمساعدة الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف.
- تبني ميثاق عمل بيل حول الطفل ٢٠٠٤ في الجمعية العمومية الوطنية.
- يتعين على الحكومة تحديد طبيعة ونطاق المواقف والأعراف والممارسات التي تديم العنف ضد النساء والفتيات. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على هذه المواقف والممارسات، مثل برامج التعليم والإعلام للمساعدة في القضاء على التحيز لتي تحول دون تحقيق المساواة للمرأة.
- وضع نظام وطني شامل لرصد والإبلاغ والتدخل في قضايا الأطفال ضحايا سوء المعاملة.
- إجراء البحوث وجمع البيانات الموثوقة حول انتشار العنف القائم على الجنس وحول آثار هذا النوع من العنف.
- ضرورة تعريف العنف في الأردن كما هو معرف عالمياً. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في إربد).
- توفير الوعي حول مدى الضرر الذي يلحقه العنف النفسي على الفتيات، وكيف أنه في بعض الحالات يعتبر أسوأ من من العنف الجسدي. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في عمان).

المشرعين والقانونيين

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة وخطط عمل وبرامج لبقاء الطفلة الفتاة ونمائها وحمايتها والنهوض بها لتعزيز وحماية تمتعها الكامل بحقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للفتيات، وهذه الخطط ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.
- تنفيذ قانون الحماية من العنف المنزلي. وسن وإنفاذ التشريعات التي تحمي الفتيات من جميع أشكال العنف.
- القضاء على القانون القائم على التمييز في المواد ٣٤٠ و ٩٨ و ٩٩ من قانون العقوبات الأردني التي تنص على تخفيض العقوبة في حالات جريمة ما يسمى بجرائم الشرف.
- إلغاء المادة ٦٢ من قانون العقوبات التي تعفي الوالد من المسؤولية القانونية إذا قام بالعقاب من أجل التأديب التي تعتبر مقبولة في الأعراف العامة.
- تبني ميثاق عمل بيل حول الطفل ٢٠٠٤ في الجمعية العمومية الوطنية.
- تعديل قانون العقوبات الأردني بحيث يمكن قبول الشكاوى من الأطفال دون الحاجة إلى دعم الوالدين أو ولي الأمر في هذا الخصوص، وحتى يمكن أيضا قبول شكاوى المدرسين والمرشدين الاجتماعيين
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا بد من التوعية القانونية للأسر والمعلمين، والمدارس، بحيث يتعلم الأطفال أن العنف أمر لا يغتفر وأنه انتهاك لحقوقهم.
- البحث عن أثر التدابير القانونية حول التصدي للعنف ضد الأطفال.
- ضرورة تعريف العنف في الأردن كما هو معرف عالمياً. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في إربد).

مؤسسات المجتمع المدني

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة وخطط عمل وبرامج لبقاء الطفلة الفتاة ونمائها وحمايتها والنهوض بها لتعزيز وحماية تمتعها الكامل بحقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للفتيات، وهذه الخطط ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.
- صياغة سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة على دورها في الرعاية والتعليم والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على العنف والتمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة.
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا بد من التوعية القانونية للأسر والمعلمين، والمدارس، بحيث يتعلم الأطفال أن العنف أمر لا يغتفر وأنه انتهاك لحقوقهم.
- إجراء البحوث وجمع البيانات الموثوقة حول انتشار العنف القائم على الجنس وحول آثار هذا النوع من العنف.
- البحث عن أثر التدابير القانونية حول التصدي للعنف ضد الأطفال.
- ضرورة تعريف العنف في الأردن كما هو معرف عالمياً. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في إربد).
- توفير الوعي حول مدى الضرر الذي يلحقه العنف النفسي على الفتيات، وكيف أنه في بعض الحالات يعتبر أسوأ من من العنف الجسدي. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في عمان).
- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- صياغة سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة على دورها في الرعاية والتعليم والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على العنف والتمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة.
- وضع خدمات وبرامج دعم طبية واجتماعية ونفسية مأمونة وسرية لمساعدة الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف.
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا بد من التوعية القانونية للأسر والمعلمين، والمدارس، بحيث يتعلم الأطفال أن العنف أمر لا يغتفر وأنه انتهاك لحقوقهم.
- توفير الوعي حول مدى الضرر الذي يلحقه العنف النفسي على الفتيات، وكيف أنه في بعض الحالات يعتبر أسوأ من من العنف الجسدي. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في عمان).

العاملين في قطاع الصحة

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- صياغة سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة على دورها في الرعاية والتعليم والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على العنف والتمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة.
- وضع خدمات وبرامج دعم طبية واجتماعية ونفسية مأمونة وسرية لمساعدة الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف.
- إجراء البحوث وجمع البيانات الموثوقة حول انتشار العنف القائم على الجنس وحول آثار هذا النوع من العنف.
- توفير الوعي حول مدى الضرر الذي يلحقه العنف النفسي على الفتيات، وكيف أنه في بعض الحالات يعتبر أسوأ من من العنف الجسدي. (من جلسات المائدة المستديرة مع الشركاء في عمان).

الزعماء الدينيين

- هناك حاجة ماسة إلى التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفلة الفتاة ، سواء في الأسرة أو في المجتمع، من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، ومن الأذى والعنف أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- صياغة سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة على دورها في الرعاية والتعليم والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على العنف والتمييز ضد الطفلة الفتاة داخل الأسرة.

عمالة الفتاة الطفلة

ملخص النتائج

إن عدم المساواة في تقسيم العمل وتوزيع المنافع يؤثر سلبا على وضع الفتاة الطفلة. والمجتمع يحدد مختلف الأدوار والمسؤوليات والأنشطة للفتيان والفتيات على أساس الجنس. يتم تخصيص البنات للأعمال المنزلية وحالما تتزوج المرأة ينصب تركيزها الأساسي على رعاية أطفالها. وهناك تمييز داخل الأسرة كما يتم تقييد الفتيات من اللعب خارج البيت، وحرمانهن من وقت الفراغ بسبب استغلالهن للأعمال المنزلية. وهذا التقسيم للعمل والمنافع غير عادل. فالفتاة الطفلة لديها الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي. كما أن لها الحق في الحصول على فرص عمل متساوية مع الذكور وفي الحصول على مهنة.

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- رفع الوعي حول قضايا عمل الفتاة الطفلة وآثارها السلبية على نمو الفتاة الطفلة البدني والنفسي.
- معالجة الظروف الاقتصادية السيئة التي تجبر الفتيات على العمل في المزارع عن طريق إعادة دمج الأطفال العاملين في المدارس وتقديم المنح الدراسية للتعليم والتدريب.
- وضع سياسات في مجال التعليم لتغيير الاتجاهات التي تعزز تقسيم العمل على أساس الجنس من أجل تعزيز مفهوم تقاسم المسؤوليات الأسرية في العمل في داخل المنزل.
- إجراء البحوث لفهم أفضل لعمالة الفتاة الطفلة في الأردن.
- تقديم خدمات الدعم والتسهيلات، مثل رعاية الطفل في موقع العمل وترتيبات العمل المرنة.

المشرعين والقانونيين

- تعديل وتعزيز التشريعات التي تنظم عمل الأطفال للقضاء على استغلال عمل الفتاة الطفلة في القطاعات غير الرسمية مثل الزراعة والعمل المنزلي والأعمال العائلية. وجود عقوبات ومراقبة مناسبة لضمان التنفيذ الفعال للتشريعات.
- ضمان الفرص للنساء والرجال في الحصول على إجازة أمومة من العمل مع المنافع المترتبة عليها وذلك من خلال التشريعات، وتعزيز المساواة في تقاسم المسؤوليات في الأسرة بين الرجل والمرأة.
- تقديم خدمات الدعم والتسهيلات، مثل رعاية الطفل في موقع العمل وترتيبات العمل المرنة.

مؤسسات المجتمع المدني

- رفع الوعي حول قضايا عمل الفتاة الطفلة وآثارها السلبية على نمو الفتاة الطفلة البدني والنفسي.
- تصميم وتوفير برامج تعليمية عن طريق الحملات الإعلامية المبتكرة، والمدرسة وبرامج التعليم المجتمعي لزيادة الوعي في مجال المساواة بين الجنسين وعدم تنميط الأدوار للجنسين من الرجال والنساء داخل الأسرة.
- إجراء البحوث لفهم أفضل لعمالة الفتاة الطفلة في الأردن.
- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- رفع الوعي حول قضايا عمل الفتاة الطفلة وآثارها السلبية على نمو الفتاة الطفلة البدني والنفسي.
- وضع سياسات في مجال التعليم لتغيير الاتجاهات التي تعزز تقسيم العمل على أساس الجنس من أجل تعزيز مفهوم تقاسم المسؤوليات الأسرية في العمل في داخل المنزل.
- تصميم وتوفير برامج تعليمية عن طريق الحملات الإعلامية المبتكرة، والمدرسة وبرامج التعليم المجتمعي لزيادة الوعي في مجال المساواة بين الجنسين وعدم تنميط الأدوار للجنسين من الرجال والنساء داخل الأسرة.

العاملين في قطاع الصحة

- رفع الوعي حول قضايا عمل الفتاة الطفلة وآثارها السلبية على نمو الفتاة الطفلة البدني والنفسي.

الزعماء الدينيين

- رفع الوعي حول قضايا عمل الفتاة الطفلة وآثارها السلبية على نمو الفتاة الطفلة البدني والنفسي.

الإعلام

- تصميم وتوفير برامج تعليمية عن طريق الحملات الإعلامية المبتكرة، والمدرسة وبرامج التعليم المجتمعي لزيادة الوعي في مجال المساواة بين الجنسين وعدم تنميط الأدوار للجنسين من الرجال والنساء داخل الأسرة.

الصحة والزواج المبكر

ملخص النتائج

إن زواج الأطفال يشكل انتهاكا لحقوق الطفلة الفتاة الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتعليم. وقد وجدت الدراسة وعيا متزايدا بفشل الزواج المبكر.

ولكن لا يزال الزواج المبكر يحدث في الأردن. بعض حالات الزواج المبكر تكون بإجبار الأطفال في الصف السابع والثامن على الزواج. وقد وجدت الدراسة أن الزواج المبكر لا يزال يحدث بدافع الضرورة الاقتصادية، وذلك لأن هناك استثناءات في القانون، فهو يعتبر الزواج مصير الفتاة، وذلك بسبب العادات والتقاليد والدين أو بسبب كون الفتاة يتيمة. ومصير الزواج المبكر في نهاية المطاف في كثير من الحالات هو الطلاق بسبب عدم النضج وعدم فهم كيفية التعامل مع مسؤوليات الزواج. وهذا يسبب العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية للطفلة الفتاة. وفي العديد من زيجات الأطفال يتم حرمان الفتيات من حقهن في مواصلة التعليم، بل وتنفي حقها في العمل، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد، ويرغمها على الإنجاب المبكر. ولذلك فإنه من المهم القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات في جميع المسائل المتعلقة بالزواج، فنحن نادراً ما نسمع عن الزواج المبكر للطفل الذكر. وينبغي أن لا تتضمن القوانين أي تدابير تميزية ضد المرأة والفتيات على أساس العرف والعادات والتحيزات الاجتماعية والثقافية. ومن المهم محاربة الممارسات الاجتماعية بخصوص الزواج المبكر. إن الفوارق التميزية بين الجنسين في الزواج تقوض الجهود الرامية إلى تمكين الفتيات والنساء. فالنهوض بالفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وتعتبر شرطاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والسبيل الوحيد لبناء مجتمع عادل. وينبغي عدم الاستمرار في وجود التمييز وانتهاك حقوق الطفلة الفتاة. فحقوق الفتاة تعتمد على وجود حقوق مضمونة. كما أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن أن تتحقق دون تعزيز وحماية حق الطفلة الفتاة في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- نشر المعلومات وتوفير التدريب والتوعية للأطفال والآباء والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال حول جميع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة وعلى أسباب تفضيل الأبناء الذكور التي تفضي إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية مثل زيادة استخدام تكنولوجيات تحديد جنس الجنين.
- تنفيذ توصيات اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين، وعرض الأنشطة المعدة للتنفيذ، والتدابير اللازمة لتقييم ورصد وإنفاذ هذه الاتفاقيات في إطار القانون المحلي.
- سحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، مثل قانون الجنسية، وتعدد الزوجات.
- توفير التدريب والبرامج للأطفال والآباء والمعلمين والعاملين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال أو من أجلهم مع التركيز بشكل خاص على الزواج المبكر، والمشاكل الصحية السلبية المترتبة على الزواج المبكر، والحصول إلى المعلومات الصحية حول مشاكل الحمل المبكر، والحق في حرية اختيار الزوج والمباعدة بين الأحمال.
- إنشاء مراكز صحة أسرية للفتيان والفتيات، بحيث يمكنهم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية (التي لا تحظر دخول الرجال)، والتي تعمل على دمج خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وخدمات الرعاية الصحية. ويجب تضمين موضوع تنظيم الأسرة للنساء غير المتزوجات، كما ينبغي أن يحظر إزالة رحم الطفلة المعوقة.

المشرعين والقانونيين

- نشر المعلومات وتوفير التدريب والتوعية للأطفال والآباء والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال حول جميع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين.
- تنفيذ توصيات اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين، وعرض الأنشطة المعدة للتنفيذ، والتدابير اللازمة لتقييم ورصد وإنفاذ هذه الاتفاقيات في إطار القانون المحلي.
- سحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، مثل قانون الجنسية، وتعدد الزوجات.
- الحد من ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم.
- إدراج الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التشريعات الأردنية.
- تغيير التشريعات حول الزواج المبكر وتعديل قانون الأحوال الشخصية لحماية حقوق الطفلة الفتاة والقضاء على أي استثناء يسمح بالزواج لمن هم دون سن ١٨ سنة.

مؤسسات المجتمع المدني

- نشر المعلومات وتوفير التدريب والتوعية للأطفال والآباء والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال حول جميع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة وعلى أسباب تفضيل الأبناء الذكور التي تفضي إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية مثل زيادة استخدام تكنولوجيات تحديد جنس الجنين.
- توفير التدريب والبرامج للأطفال والآباء والمعلمين والعاملين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال أو من أجلهم مع التركيز بشكل خاص على الزواج المبكر، والمشاكل الصحية السلبية المترتبة على الزواج المبكر، والحصول إلى المعلومات الصحية حول مشاكل الحمل المبكر، والحق في حرية اختيار الزوج والمباعدة بين الأحمال.
- تخطيط وتنفيذ البرامج الصديقة لليافعين والشباب التي تأخذ في عين الاعتبار احتياجاتهم وخدمات الصحة الإنجابية والتربية الجنسية الشاملة.

- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- نشر المعلومات وتوفير التدريب والتوعية للأطفال والآباء والمعلمين والمرشدين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال حول جميع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين.
- توفير التدريب والبرامج للأطفال والآباء والمعلمين والعاملين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال أو من أجلهم مع التركيز بشكل خاص على الزواج المبكر، والمشاكل الصحية السلبية المترتبة على الزواج المبكر، والحصول إلى المعلومات الصحية حول مشاكل الحمل المبكر، والحق في حرية اختيار الزوج والمباعدة بين الأحمال.
- تخطيط وتنفيذ البرامج الصديقة لليافعين والشباب التي تأخذ في عين الاعتبار احتياجاتهم وخدمات الصحة الإنجابية والتربية الجنسية الشاملة.

العاملين في قطاع الصحة

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة وعلى أسباب تفضيل الأبناء الذكور التي تفضي إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية مثل زيادة استخدام تكنولوجيات تحديد جنس الجنين
- توفير التدريب والبرامج للأطفال والآباء والمعلمين والعاملين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين مع الأطفال أو من أجلهم مع التركيز بشكل خاص على الزواج المبكر، والمشاكل الصحية السلبية المترتبة على الزواج المبكر، والحصول إلى المعلومات الصحية حول مشاكل الحمل المبكر، والحق في حرية اختيار الزوج والمباعدة بين الأحمال.
- تخطيط وتنفيذ البرامج الصديقة لليافعين والشباب التي تأخذ في عين الاعتبار احتياجاتهم وخدمات الصحة الإنجابية والتربية الجنسية الشاملة.
- إنشاء مراكز صحة أسرية للفتيان والفتيات، بحيث يمكنهم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية (التي لا تحظر دخول الرجال)، والتي تعمل على دمج خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وخدمات الرعاية الصحية. ويجب تضمين موضوع تنظيم الأسرة للنساء غير المتزوجات، كما ينبغي أن يحظر إزالة رحم الطفلة المعوقة.

الزعماء الدينيين

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة وعلى أسباب تفضيل الأبناء الذكور التي تفضي إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية مثل زيادة استخدام تكنولوجيات تحديد جنس الجنين

العائلات والوالدان

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة وعلى أسباب تفضيل الأبناء الذكور التي تفضي إلى ممارسات ضارة وغير أخلاقية مثل زيادة استخدام تكنولوجيات تحديد جنس الجنين

الإعـــــلام

ينبغي أن يلعب الإعلام دوراً في التوعية بمواضيع الزواج المبكر.

العادات والتقاليد
ملخص النتائج

يتضح من نتائج الدراسة أن الفتاة الطفلة في الأردن تعاني من الحرمان بسبب الثقافة المجتمعية من جوانب عدة، ولكن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا الحرمان تكمن في النظام المجتمعي القائم الذي يعمل على تيسير التأثير المستمد من ما يسمى بالعادات والتقاليد والمعلومات الخاطئة والسلبية. وقد وجد أن هذه العادات والتقاليد تلعب دورا كبيرا في مسألة زواج الفتاة وفي تحكم عائلتها في مسألة تعليمها وحتى في مسألة خروجها من المنزل. وتعتبر الفتاة، وفقا للأعراف والتقاليد التي يعتنقها المجتمع والأسرة، المسؤولة عن شرف العائلة. فمجتمعاتنا تظهر تشبثاً بمفهوم العرض (شرف العائلة المتعلق بسلوك الفتاة).

نتيجة للاعتقاد السائد بأن دور الفتاة الأساسي يقتصر على أن تصبح ربة منزل فإنه يتم تدريبها وتعليمها على هذا الدور من سن مبكرة جدا، ونتيجة لذلك لا يزال المجتمع ينظر إلى الفتاة كما لو أنها عبارة عن مشروع -- إما أن يكون مشروعاً ناجحاً ومجزياً إذا نتج عنه زيجة ناجحة ومجزية ومكانة اجتماعية أو أن تكون مشروعاً خاسراً إذا لم تقدم الزيجة كل ذلك. كما أن الموضع الاجتماعي يعتبر عاملاً مهماً جدا في التأثير على تعليم الفتاة كما أن تعليمها بالتأكيد له أثر كبير على حياتها أكثر من القوانين.

هذا لا ينفي النتائج حول المساواة التي تم إيجادها بأن حالة الفتاة الطفلة قد تغيرت إلى حد كبير من منظور قانوني ولكن على الرغم من العديد من التعديلات والتحسينات التي أدخلت على القوانين التي تحكم حياتها فإنه لا تزال هناك ثغرات تؤثر على حقوق الفتاة الطفلة بشكل سلبي.

كما أن التفسير الخاطئ لتعاليم الإسلام في بعض الحالات والميل السائد للخلط بين الدين والعادات والتقاليد والقانون والثقافة المجتمعية كل ذلك يبرر الطريقة التي نتعامل فيها مع بناتنا وفي المكانة التي نضعهن فيها داخل بنية العائلة وحرمانهن من حرية تحديد مصيرهن. النظام المجتمعي الذي يشمل

الآباء والأسر والعشيرة والمجتمع بشكل عام يبدو أنه يعمل على ضمان إبقاء الفتيات ضمن إطار يعمل على تكريس التنشئة الاجتماعية من خلال عملية التلقين المكثفة التي تهدف إلى «حمايتهن» اجتماعياً من خلال إدارة أدق تفاصيل حياتهن من قبل «الأوصياء» المتعددون بما في ذلك الآباء والأمهات والأخوة والأسرة والمسنين في المجتمع.

وهذا بالتأكيد لا يعني أنه لا ينبغي تقديم النصح والإرشاد للفتيات من قبل أسرهن ولكن التوجيه والإرشاد أمر مختلف عن التحكم الكامل في حياتها الذي نراه حاصلاً في مجتمعاتنا.

نحن لم ولن نصل بعد إلى الوضع الأمثل الذي استنادا إلى الإطار الدولي للحقوق الأردن الذي تعتبر الأردن إحدى الدول الموقعة عليه. ما دام هناك نوع من «الثقافة الدينية» التي تملي علينا كيف نستفيد من ديننا في تبرير معتقداتنا. ولا يزال لذلك تأثير كبير على الطريقة التي تتصرف بها مجتمعاتنا العربية، وبالتالي نحن بحاجة للعمل مع صناع القرار وواضعي السياسات والمشرعين والعاملين الاجتماعيين والمدرسين وأولياء الأمور لمواصلة التحدي ومحاولة تغيير البيئة المحيطة بالفتاة الطفلة حتى نخلق التغيير بالنسبة لها.

الاستنتاجات

- من ناحية الثقافة المجتمعية فإن المواقف النمطية بشأن أدوار ومسؤوليات كل من المرأة والرجل ما زالت تشكل عائقا أمام تمتع الفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- هناك تأثير كبير (سلبي) للتقاليد السائدة، وللمجتمع والأسرة والعوامل الثقافية على الطفلة الفتاة.
- وجدت دراسة الطفلة الفتاة أن أثر العادات والتقاليد والمجتمع وآراء الناس ونفوذ العائلة والممارسات المتعلقة بالطفلة الفتاة ـ ذات تأثير كبير.
- وقع وتأثير العوامل الثقافية على العلاقات بين الجنسين، والموروث الاجتماعي والثقافي، والنظرة التقليدية للفتاة ودور المرأة وقدراتها، تأخذ شكلاً في العادات والتقليد، والصور النمطية والأعراف الاجتماعية التي تؤدي إلى فرض قيود متعددة تحول دون النمو السياسي والاقتصادي.
- «البيئة الاجتماعية لها دور كبير ويمكننا أن القول أن العادات والتقاليد تقود مجتمعاتنا أكثر من الدين أو القانون».
- في تناقض صارخ وواضح وقوي مع ما توصلت إليه استنتاجات الدراسة من النتائج المتعلقة بآثار الثقافة والتقاليد والعائلة والمجتمع، فإن دراسة الفتاة الطفلة توضح بقوة كيف أن القانون والإعلام والعشيرة تؤثر بصورة «لا تذكر» على الناس والآراء والممارسات المتعلقة بالفتاة الطفلة.
- إن الفصل بين الفتاة والفتى الذي يتم «لوم الإسلام» عليه نتج عنه نقص في تمثيل الفتيات في المجتمع وجعل الساحة العامة مسيطراً عليها بشكل كامل من قبل الذكور.
- إن الصعيد الاجتماعي يهيمن عليه الرجال بشكل كبير ولذلك فهو يمارس القمع تجاه الفتيات

التوصيات

المسؤولين الرسميين وصناع القرار

- تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في جهودها الرامية إلى تشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية تجاه الفتيات بحسب ما تقتضيه الضرورة.
- إعداد البرامج التعليمية وتطوير المواد التعليمية والكتب المدرسية التي من شأنها تثقيف وتوعية البالغين بشأن الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو التي تمليها الأعراف المجتمعية على الطفلة الفتاة.
- وضع واعتماد المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية لتحسين صورة الذات، وتحسين الحياة وفرص العمل للفتيات، ولا سيما في المجالات التي ما زالت تشهد تمثيلاً محدوداً للمرأة فيها، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.
- ينبغي على خطة العمل الوطنية للطفولة أن تتبنى التزام الأردن الدولي تجاه اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، ومنهاج عمل بكين، مثل الالتزام بتعزيز الوعي وحماية الأولاد والبنات والقضاء على المواقف والممارسات المجتمعية السلبية ضدهم.
- يجب على الحكومة تحديد طبيعة ونطاق المواقف والأعراف والممارسات التي تديم العنف ضد النساء والفتيات. وينبغي اتخاذ تدابير للتغلب على هذه المواقف والممارسات، مثل وضع برامج التعليم والإعلام للمساعدة في القضاء على التحيزات التي تعوق تحقيق المساواة للمرأة.
- عدم تشجيع ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم.

المشرعين والقانونيين

- ينبغي على الأردن تطبيق جميع الالتزامات الدولية تجاه اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو، ومنهاج عمل بكين، مثل الالتزام بالحماية ضد المواقف والممارسات المجتمعية السلبية ضد الفتيات ضمن القوانين المحلية.
- حظر ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال، والتي تنتهك حقوقهم

مؤسسات المجتمع المدني

- تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في جهودها الرامية إلى تشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية تجاه الفتيات بحسب ما تقتضيه الضرورة.
- إعداد البرامج التعليمية وتطوير المواد التعليمية والكتب المدرسية التي من شأنها تثقيف وتوعية البالغين بشأن الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو التي تمليها الأعراف المجتمعية على الطفلة الفتاة.
- عدم تشجيع ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم.

- الضغط والشراكه مع المسؤولين الرسميين، صناع القرار، المشرعين والقانونيين وصناع القرار في النظام التعليمي، الخبراء في المجال الصحي والزعماء الدينيين والعائلات وأولوياء الأمور لإلتزام وإتخاذ الإجراءات في يخص التوصيات.

صناع القرار في نظام التعليم

- تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في جهودها الرامية إلى تشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية تجاه الفتيات بحسب ما تقتضيه الضرورة.
- إعداد البرامج التعليمية وتطوير المواد التعليمية والكتب المدرسية التي من شأنها تثقيف وتوعية البالغين بشأن الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو التي تمليها الأعراف المجتمعية على الطفلة الفتاة.
- وضع واعتماد المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية لتحسين صورة الذات، وتحسين الحياة وفرص العمل للفتيات، ولا سيما في المجالات التي ما زالت تشهد تمثيلاً محدوداً للمرأة فيها، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا.
- عدم تشجيع ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم العاملين في قطاع الصحة
- عدم تشجيع ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم

الزعماء الدينيين

- اتخاذ خطوات بحيث لا تكون التقاليد والتفسير الخاطئ للتعبيرات الدينية أساسا للتمييز ضد الفتيات.
- تقديم التشجيع والدعم، بحسب ما تقتضيه الحاجة، للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في جهودها الرامية إلى تشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية تجاه الفتيات.
- عدم التشجيع على الأعراف والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم.
- تشجيع وتدريب الزعماء الدينيين، في الجامعات وكليات الشريعة، على العمل على دمج التاريخ الديني والنصوص الدينية بطريقة إيجابية من أجل حصول الفتاة على حقوقها.
- هناك حاجة إلى تدريب وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية من أجل تمكين القيادات الدينية وأئمة المساجد من الابتعاد عن «الثقافة الدينية المجتمعية» التي تسمح للضغوط الاجتماعية في تحريف الرسالة الحقيقية للدين.
- اتخاذ خطوات بحيث لا تكون التقاليد والتفسير الخاطئ للتعبيرات الدينية أساسا للتمييز ضد الفتيات.

العائلات والوالدان

- عدم تشجيع ومنع العادات والتقاليد التي تضر بصحة النساء والأطفال والتي تنتهك حقوقهم

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

خلفيـــة عـــن المشـــروع

خلفية عن المشروع

إن الثقافة الدينية في الأردن تتمتع بنفوذ قوي داخل المجتمع، وتترجم هذه الثقافة عند صياغة أدوار المرأة والفتاة منذ ولادتها. ويفهم هذا على أنه التحكم الأبوي حول الأدوار والسلطة، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل الفتاة إلى سلعة، بدلاً من اعتبارها فرداً مستقلاً قادرة على ممارسة حقوقها كاملة.

هذه الثقافة تخلق فتيات عرضة للكثير من المخاطر مثل قضايا الزواج المبكر القسري وجرائم الشرف والعنف المنزلي، وعدم تفضيل وجود البنات.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الطفلة الفتاة لم تثبت نفسها في المجتمع على أنها ذات قيمة في حد ذاتها، ولكن أثبتت أن رعاية الطفلة الفتاة يمكن أن يؤدي إلى تطور وحدة العائلة، والحد من الفقر، وتعزيز الرعاية الصحية، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتحسن عام في الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل. إن وضع الطفلة الفتاة في العالم بحاجة إلى اهتمام كبير بحسب التقرير الصادر عن مركز أبحاث اليونيسف إنوشينتي في وقت مبكر من هذا العام. والعنف ضد الأطفال يأخذ أشكالا كثيرة، والتجارب بين الفتيان والفتيات تختلف. تتناول الدراسة البعد المتعلق بالجنس للعنف، والأسباب «الهيكلية والنظامية المسببة لعنف الذكور تجاه النساء والفتيات، والعوامل التي تزيد من ضعف الفتاة، والعوامل التي تشكل تجاربهن الشخصية من العنف». وتبعاً لذلك يوصي التقرير «بأن هناك حاجة لبذل جهود تجاوز الإدانة البسيطة إلى تجريم العنف ضد الأطفال بحيث يصبح التشريع أداة قوية لمنع العنف والحاجة إلى التعبئة المجتمعية، وتغيير السلوك» كما ينبغي أن تكون هناك جهود لمحاربة القوانين القائمة واللوائح والتخلص من العادات والممارسات التي تميز ضد الطفلة الفتاة وتسبب لها الضرر».

في الأردن تعتبر المعتقدات الدينية والمعتقدات العشائرية والعرف مؤثرة بشكل كبير ضمن المجتمع وتترجم هذه المعتقدات إلى تشكيل أدوار النساء والفتيات منذ الولادة.

التوقعات بالنسبة للفتيات الشابات الأردنيات تعتبر أول مراحل التمييز ضدهن، وعلى الأخص من خلال وضع الفتاة تحت «حماية» فرد ذكر من أسرتها، وعدم السماح لها بأن تكون مستقلة، وبدلاً من ذلك يتم صياغة موقف خاص تجاه الإناث وتصويرها بأنها يجب أن تعتمد على الرجل وأن تكون مطيعة له.

وعلى كل لا يمكننا القول أن العنف يتوقف هنا، ويمكن ملاحظة درجات مختلفة من عدم المساواة موجودة في القانون الأردني،والتي تعمل على إضفاء الشرعية على التمييز ضد الفتيات والنساء. بل أن بعض هذه المواد ذهب إلى حد تجاهل الشريعة الإسلامية، وقوانين حقوق الإنسان الأساسية، وبدلا من ذلك فإنها تتأثر بالعادات والتقاليد التي يهيمن عليها الذكور. حد هذه القوانين هو المادة ١٦٥ من القانون المدني الأردني التي تتيح للطفل الذكر الحصول الدعم المالي من الوصي عليه بعد بلوغ سن الرشد، ولكن إذا قررت الطفلة التي بلغت سن الرشد عدم البقاء مع والدها، فإنه لا يحق لها الحصول على هذا الدعم المالي. والقانون يتعامل بعمومية مع الفتيات في هذه الحالة، باعتبارهن متمردات ضد العادات والتقاليد وأنه لديهن ميل نحو الجنوح. مثال آخر على مثل هذا التمييز هو المادة ٣٤٠ التي تنص على أنه يتم التخفيف من العقوبة (السجن لمدة خمس سنوات) للقاتل الذي يضبط زوجته أو أي أنثى تنتسب إليه في السرير مع رجل آخر، وذلك باعتباره كان في لحظة غضب عند ارتكاب الجريمة. وهذا دليل آخر على تبرير التجاهل الصارخ لأمن المرأة ضمن اختصاص القانون.

وعلاوة على ذلك تنص المادة رقم ٥، على أنه على الرغم من أن السن القانونية للزواج في الأردن هو ١٨ سنة للفتيات والفتيان، إلا أنه يجوز لقاضي تخفيض السن إلى ١٥ سنة حسب رأيه الشخصي وما يراه في مصلحة العروس و / أو العريس الفضلى، وهذا قد يؤدي إلى حالات الزواج القسري إذا لم يتم التحقيق بشكل صحيح من الحالة.

هذه كلها أمثلة على الحالات التي تكون فيها الثقافة المجتمعية تتجاوز القانون، ويتخلل ذلك كله وجود استثناءات وتعميمات قائمة على جميع الممارسات التي يهيمن عليها الذكور، وتجاهل الحقوق المشروعة للطفلة الفتاة في المجتمع، والاستمرار في توسيع نطاق التحيز من خلال النظام القانوني.

بدأ مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال دراسة وطنية لتقييم دقيق لحالة الطفلة في الأردن (الفتاة دون سن ١٨ تعتبر طفلة بحسب اتفاقية حقوق الطفل) والأبحاث وقد تم وضع السياق الذي يمكن من خلاله قياس وضع الطفلة الفتاة من أجل تقييم العلاقة بين الثقافة السائدة والنظام التشريعي الذي يحكم حقوقهن. المشروع تناول المسائل المذكورة أعلاه عن طريق تقديم بيانات دقيقة عن وضع الطفلة الفتاة في القانون، من خلال بحث الجهات المعنية، والتشريعات، وتعبئة التغيير الاجتماعي الإيجابي، ووضع كتاب ودليل شامل وقاعدة بيانات.

أهداف المشروع

قام مركز المعلومات والبحوث من خلال هذا المشروع بما يلي:

- وضع خريطة تبين وضع الطفلة الفتاة في السياق الأردني.
- تحديد الطريقة التي تؤثر بها المعتقدات الاجتماعية التي يمارسها المجتمع بالتأثير على صياغة القوانين.
- ساهم بفاعلية في جهود كسب الدعم باسم الطفلة الفتاة في الأردن من خلال إطلاق موقع على شبكة الانترنت، وكتاب، ودليل.

نشاطات المشروع

النشاط ١ : تقييم ووصف السياسة الحالية والأطر المؤسسية المطبقة على الطفلة الفتاة في الأردن

أجرى مركز المعلومات والبحوث مراجعة للتشريعات بمساعدة مستشار قانوني. وتم من خلال البحث تقييم ووصف السياسات الحالية والأطر التي تطبق على الطفلة الفتاة في الأردن.

النشاط٢: التحقق من أدوار القانون القبلي، والعرف، والشريعة الاسلامية، وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية في صياغة القانون.

قام المركز بإجراء مقابلات متعمقة للتحقيق بدقة من دور الثقافة وخصوصاً الثقافة الدينية، والثقافة الاجتماعية والاقتصادية، في التأثير على صياغة القانون. وكانت

الفئات المستهدفة تضمل الزعماء القبليين، وقادة المجتمع، وخبراء الشريعة، وعمال المجتمع المدني ؛ وعلماء الاجتماع واقتصاديين. وقد تم اختيارهم من شمال وجنوب وشرق الأردن من أجل ضمان التغطية الجغرافية وبما يشمل العشائر والمناطق الريفية والمدنية فضلا عن مستويات الدخل المختلفة من أجل الحصول على منظور وطني يمثل الواقع ما أمكن.

النشاط٣: تنفيذ دراسة المعرفة والمواقف والممارسات الوطنية، على الثقافة والبيئة التي تنشأ فيها الفتيات

نفذ المركز دراسة المعرفة والمواقف والممارسات الوطنية من خلال إجراء مقابلات متعمقة والاستطلاعات، مع الطفلة الفتاة في سياق المعيشية الأسرية، وممثلين قانونيين ممن ينفذون القانون فيما يتعلق بالطفلة الفتاة ، ومع أعضاء مجلس النواب الذين يصيغون القوانين التي تؤثر على الطفلة الفتاة في المملكة. وقد كان حجم كل فئة مستهدفة كما يلي: ٢٠١١ أسرة، و١٢ من ممثلي القانون، و١٢ من أعضاء البرلمان. اختيار العينة التفصيلي تم تقديمه من قبل دائرة الاحصاءات العامة (عمان – الأردن) والتي شملت شمال وجنوب ووسط المملكة في كل من الكرك والعقبة والزرقاء وعمان وإربد والمفرق وذلك من أجل ضمان التغطية الشاملة لمختلف مناطق الأردن للعوامل الاجتماعية الاقتصادية والعوامل العرقية والعشائرية والريفية والمدنية ومستويات الدخل المختلفة.

النشاط ٤: عقد ورش عمل فنية على المستوى الوطني (حتى تتمكن الفتيات من التعبير عن تصورهن لدورهن في المجتمع)

عقد المركز سبعة ورشات عمل للفنون على المستوى الوطني وقد شارك في كل ورشة حوالي ١٥ مشاركاً تم فيها استخدام منهجية تجميع صور المجلات، واستخدام تقنية تقييم ومعالجة متعددة الثقافات، وشارك فيها فتيات من ست مدن في مختلف أنحاء المملكة، في الشمال والجنوب والوسط (الكرك والعقبة، الزرقاء، عمان، اربد، والمفرق) وذلك لضمان اختيار مجموعة تمثل جميع أنحاء المملكة بحيث يتمكن المشاركون من التعبير عن تصورهم لذاتهم الذاتية من خلال الفن.

ركزت تقنية تجميع صور المجلات على عملية الإسقاط في فهم المشاركين لدورهم في المجتمع. حيث تبدأ عملية التقييم منذ بداية الورشة. في عدد من حالات تجميع الصور أعطي المشاركون فرصة كتابة بعض الكلمات، أو الأفكار التي ظهرت خلال العملية. ثم بعد تجميع الصور تبادل المشاركون عملهم مع الفريق.

النشاط ٥: مؤتمر عام

نظم المركز مؤتمرا عاماً شارك فيه كل من جماعات الحقوق المدنية وجماعات كسب الدعم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق المرأة، ومنظمات حقوق الطفل، وغيرهم من الجهات المحلية ومن مختلف مناطق الأردن. تم عقد المؤتمر في عمان، من أجل مشاركة نتائج الأنشطة المذكورة أعلاه مع أعضاء المجتمع الاستراتيجيين الذين يعملون مباشرة مع الطفلة الفتاة في الأردن أو ممن يؤثرون مباشرة على وضعها.

النشاط ٦ : جلسات عمل المائدة المستديرة

أجرى المركز ثلاث جلسات عمل المائدة المستديرة في كل من (اربد وعمان والكرك) مع أعضاء مختارين من المجتمع ممن لديهم مشاركة تعامل مباشر مع الطفلة الفتاة ، من أجل وضع مقاربات وأساليب تنفيذ عملية تعمل على تحسين رفاه الطفلة الفتاة و تقدم الخدمات لهذه الفئة من المجتمع. وتم اختيار المشاركين من بين قادة المجتمع والزعماء الدينيين والمرشدين الاجتماعيين والعاملين في مجال الإعلام والعاملين في المجتمع المدني، والعاملين في المجال القانوني. وكان الهدف من هذه الجلسات هو إعلام وتوعية المشاركين ببقاء الطفلة الفتاة عموما، وبأفضل الممارسات، وآثار القوانين والممارسات المتحيزة ضد الطفلة الفتاة ، وكذلك إسماع صوت الطفلة. قياسها من خلال المشروع لمقدمي الخدمات.

هذه الفعالية أدت إلى تحفيز التغيير الإيجابي في المجتمع. وتم خلال كل جلسة عمل تستغرق يوما واحداً عقد ثلاث جلسات متتالية قدم للمشاركين خلالها موجزا عن السياق القانوني والصحي، ونتائج ورشات عمل الفنون وكذلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بإسماع صوت الطفلة الفتاة.

النشاط ٧ : ورشة عمل مركز صحة الأسرة

وقد استهدفت هذه الورشة العاملين في مجال الصحة، من أجل توفير التدريب على الدليل، من أجل استخدامه لإحداث التغيير في هذا المجال. وتم اختاير المشاركين في هذه الورشة من العاملين في المنظات غير الحكومية العاملة في القطاع الصحي في مختلف أنحاء المملكة. وقد اشتمل الدليل على ملاحظات من هذه الورشة.

الموقع الإلكتروني للنشاط (www.tflah.com).

النشاط ٨ : حفل الختام: إطلاق الكتاب والموقع الالكتروني والدليل

أجرى المركز حفل الختام الذي تم خلاله إطلاق الكتاب والموقع الالكتروني والدليل وقد ساهم الحفل في إيجاد منصة نوقشت من خلالها نتائج البحوث كما ساهم في تكوين الشراكات والشبكات، كما ساهمت التغطية الصحفية التي صاحبت الحفل في التوعية حول البرنامج وأهدافه.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

الأطر الوطنية والدولية
التي تحيط بالطفلة الفتاة

الأطر الدولية:

لقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة على إنجاز أكثر من ٧٠ معاهدة واتفاقية وإعلان حول حقوق الإنسان، والعديد منها تركز على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر مثل المرأة، والأطفال، والأقليات، والسكان الأصليين. ولقد تم تعزيز هذه المعايير المنصوص عليها في العهود والاتفاقيات الدولية من خلال الإعلانات وخطط العمل التي انبثقت عن سلسلة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة. وتكتسب هذه المؤتمرات أهمية من كونها تمثل منتديات حقيقية لاتخاذ القرارات بشأن السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وهي تركز انتباه العالم على المرأة وحقوق الطفل ووضعها على جدول الأعمال العالمي. ١

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات، وتمتع الفتيات الكامل بحقوق الإنسان والقضاء على الفقر من الأمور الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لأن الفتيات يلعبن دوراً حيوياً في عملية التنمية. إن أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة في جميع أنحاء العالم عديدة وهذه يمكن أن تتأثر بتاريخ وتقاليد وثقافة المجتمع. وتواجه الطفلة الفتاة بصفة خاصة أشكالاً متعددة من الاضطهاد والاستغلال والتمييز بسبب الجنس. وغالباً ما تتمتع الفتيات بحقوق أقل في مرحلة الطفولة والمراهقة من تلك الي يتمتع بها الذكور. وكثيرا ما تتعرض حياة الملايين من الفتيات في مرحلة الطفولة إلى ممارسات تهدد بقائهن، كما يتعرضن لمختلف أشكال الاستغلال الجنسي والاقتصادي، والعنف، والزواج المبكر وجرائم الشرف. «من أجل أن تطور الطفلة الفتاة إمكانياتها الكاملة فإنها تحتاج إلى رعاية في بيئة مواتية يتم فيها تلبية احتياجاتها النفسية والفكرية والاحتياجات المادية للحماية والبقاء والتنمية وتصون حقوقها على قدم المساواة مع الذكر.» ٢

بالنسبة لدراسة مركز المعلومات والبحوث حول الطفلة الفتاة ، فإن أحد الأهداف هو وضع خريطة لحالة الطفلة الفتاة في الأردن. وللقيام بذلك فإن من المهم أولاً أن نكون واعين بأهداف الأردن التنموية المتفق عليها دوليا والالتزامات المتعلقة بالطفلة الفتاة التي نصت عليها الأهداف الإنمائية الألفية. ولا سيما الهدف ٣ الذي يدعو إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء. ويمكن القول أن تحقيق الهدف ٣ يعتبر متطلباً أساسياً لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الألفية. علماً بأن التزامات الأردن فيما يتعلق بالطفلة الفتاة تشمل: إعلان بكين ومنهاج العمل المتعلق به، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل «عالم جدير بالأطفال» وجلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٢ – الاستثنائية حول الأطفال.٢

وقد عبرت لجان اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل عن بعض المخاوف، كما بينت الكيفية التي يمكن للأردن من خلالها تحسين وضع الطفلة الفتاة. والحكومة الأردنية تقر بوجود بعض الثغرات في التنفيذ عندما يتعلق الأمر بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات. ٣ على سبيل المثال تم تحديد أن هناك اتجاهات عامة تمييزية قوية وحالة تنميط بين الجنسين مما يساعد على إبقاء التمييز ضد الفتيات والنساء. هذه الدراسة مهمة؛ إذ أنها تأمل في تعزيز الالتزام السياسي والتزام صناع القرار من جميع الشركاء، وعلى جميع المستويات وفي جميع القطاعات لدعم المساواة بين الجنسين، وتمكين الفتيات وإتاحة الفرصة لهن للتمتع بكامل حقوق الإنسان. إن ممارسات وثقافة المجتمع بشأن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال والفتيان والفتيات يمكن أن تشكل عائقا أمام التنفيذ الكامل للأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا. وقد قام المركز بإجراء مقابلات مع الشركاء في كافة أرجاء المملكة في محاولة لرسم صورة أكثر دقة لحالة ووضع الطفلة الفتاة. السيدة أسمى خضر رئيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومن خلال معرفتها وخبرتها أعطت بعض النماذج والأمثلة على بعض أشكال التمييز الذي تواجهه الطفلة الفتاة في الأردن ومنها:

الزواج المبكر، والتسرب من المدارس، وإجبار الفتاة على دراسة تخصصات محددة، وتحديد أولويات الفتاة خلال تنشئتها في أن تصبح زوجة وأماً على حساب احتياجاتها الشخصية وأولوياتها وأحلامها.كما يتم وضع قيود مختلفة على الفتاة من شقيقها؛ فهناك العديد من القيود المفروضة على تنقلها وحركتها وكلامها، وكل ذلك «بهدف حمايتها» وذلك بدلاً من مساعدتها على أن تصبح مسؤولة عن سلوكها وتصرفاتها. وهناك تحديد لأنواع اللعب الذي يسمح للفتاة به كل ذلك يبين حالة من التمييز الواضح ضد الفتاة. على سبيل المثال جميع ألعاب الفتيات لونها وردي في حين يحصل الفتيان على اللون الأزرق. كما أن ما هو متوقع من الفتاة يختلف عن ما هو متوقع من الفتى. ففي حين يُتوقع من الفتاة أن تكون لينة وضعيفة يكون المطلوب من الشاب أن يكون قوياً وحامياً ولا يُسمح له بأن يظهر في صورة الضعيف. والأعمال المنزلية هي من اختصاص الفتيات وحدهن، ومن المتوقع منهن خدمة أشقائهن ورعاية الأشقاء الأصغر منهن. كما يتم إرسال الفتيات إلى أفراد الأسرة الآخرين مثل العمات والأخوات الأكبر سنا لمساعدتهم في أداء الأعمال المنزلية. يمكن القول أن تقسيم العمل بين الفتيات والفتيان ليست عادلة.

أحد الشركاء الآخرين مثل الاقتصادي الدكتور سليمان المعايطه لا يوافق على ذلك ويعتقد أن وضع الطفلة الفتاة في الأردن في طور التحسن فعلى سبيل المثال يقول:

لا يوجد أي تمييز بين الفتيات والصبيان. وأن النظرة إلى الفتيات قد تغيرت؛ حيث ننظر إلى الفتيات الآن من منظور إسلامي. إلا أن بعض الناس لا يزالون يعتنقون الأفكار القديمة أو التقليدية فيما يتعلق بالفتيات وحقوقهن. ويمكن القول أن كل من التعليم والدين يسهمان في تغيير النظرة تجاه الفتاة. ففي الماضي لم يكن الناس يمنحون الفتيات حقهن في الميراث، أما الآن فإن حوالي ٧٥-٨٠٪ من الناس يعطون النساء حقهن في الميراث. وفي هذه الأيام نجد الكثير من الفتيات اللاتي يعملن خارج محافظاتهن، مع أن بعض المهن لا زالت حكراً على الأبناء الذكور في بعض العائلات مثل العمل في شركات القطاع الخاص.

البرنامج الدولي لدعم الشباب، الفتاة الطفلة http://www.yapi.org/girlchild/

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة، ومنهاج عمل بكين،، الإطار العالمي، أيلول 1995.
http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm#framework

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «الطريق نحو المساواة بين الجنسين : اتفاقية سيداو بكين والأهداف الإنمائية الألفية»، الصفحة 22.

تقرير مقدم من المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية 23 للجمعية العامة (2000)، الصفحات 21-20 .

اتفاقية حقوق الطفل

أحد الأطر القانونية الدولية الرئيسية بالنسبة للطفلة الفتاة هي اتفاقية حقوق الطفل. وقد أبلغ مجال حقوق الطفل من قبل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، وكذلك في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (١٩٩٠)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر قمة الألفية (٢٠٠٠)، ومؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (٢٠٠٥). وفي عام ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، على وجه الخصوص. بأن حقوق الإنسان للأطفال تشكل أولوية للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي دورة عام ٢٠٠٥ الاستثنائية المعنية بالطفل، التزمت الدول الأعضاء في تحسين حالة الأطفال. ١

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل هي أول وثيقة دولية ملزمة قانونياً وتشتمل على مجموعة كاملة من حقوق الإنسان، المدنية والثقافية والحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي عام ١٩٨٩ قرر قادة العالم أن الأطفال بحاجة إلى اتفاقية خاصة. فقد أراد القادة التأكد من أن العالم يعترف بأن للأطفال حقوقا إنسانية أيضا. اتفاقية حقوق الطفل تؤكد من جديد على ضرورة توفير الحماية القانونية وغيرها للطفل قبل الولادة وبعدها، وعلى أهمية احترام القيم الثقافية لمجتمع الطفل، وعلى الدور الحيوي للتعاون الدولي في تأمين حقوق الطفل. ٢

وتحدد الاتفاقية هذه الحقوق في ٥٤ مادة وبروتوكولين اختياريين. إن اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠ تشرن ثاني ١٩٨٩، والمبنية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) تؤكد على أن «للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين». وفي ديباجة اتفاقية حقوق الطفل تنص على «أنه ينبغي إعداد الطفل إعدادا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء». كما أن الاتفاقية تعرف الطفل على أنه «الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة» ٣

وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال من خلال وضع المعايير في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات القانونية والمدنية والاجتماعية. تعتبر حماية الطفلة الفتاة واحدة من أهم ملامح اتفاقية حقوق الطفل. من خلال التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية، فإن الحكومة (مثل الأردن) تصبح ملزمة بحماية وضمان حقوق الأطفال، وتوافق على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي. كما أن الدول الأعضاء في الاتفاقية ملزمة بوضع وتنفيذ جميع الأفعال والسياسات في ضوء مصلحة الطفل الفضلى. ومن المهم تبيان أن « الطفلة الفتاة « لم يتم ذكرها بشكل خاص، ولكن المادة ٢ المعنية بعدم التمييز تنص: أن الاتفاقية تطبق على جميع الأطفال بغض النظر عن ثقافتهم ودينهم أو أصولهم العرقية. كما أنه من المهم معرفة أن الدول الأطراف تتخذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز. ٤

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

إن اتفاقية سيداو تنطبق على النساء من جميع الأعمار، والذي يتضمن الطفلة الفتاة ، وبالتالي فإن الاتفاقية تعتبرأيضا إطاراً قانونياً دولياً أساسياً لحقوق الطفلة الفتاة. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣ أيلول ١٩٨١ وبحلول عام ١٩٨٩ أقرت حوالي مائة دولة على أن تلزم نفسها ببنود هذه الاتفاقية. والاتفاقية تمثل أعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، التي أنشئت في ١٩٤٦ لمراقبة وضع المرأة ولتعزيز حقوق المرأة. وتنص الاتفاقية على الشرعة الدولية لحقوق النساء والفتيات، كما أنها أيضا تعتبر برنامجا للعمل من جانب البلدان لضمان تمتع النساء بهذه الحقوق. وتعتبر اتفاقية سيداو ذات دور فعال في تسليط الضوء على جميع المجالات التي تحرم المرأة من المساواة مع الرجل. ٥

تعتبر اتفاقية سيداو واحدة من أهم الأطر القانونية الدولية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لأن أحد أهداف هذه الدراسة هو تحديد الطريقة التي تؤثر فيها الأيدولوجيات الفكرية والثقافية في المجتمع على صياغة القوانين ووضع التشريعات. أجندة عمل اتفاقية سيداو من أجل المساواة موضحة في الاتفاقية في أربع عشرة مادة تغطي الحقوق المدنية والوضع القانوني للمرأة بقدر كبير من التفصيل. كما أن الاتفاقية معنية أيضا بتأثير العوامل الثقافية على العلاقات بين الجنسين، وتهدف الاتفاقية إلى توسيع مداركنا لمفهوم حقوق الإنسان، كما تعترف رسمياً بتأثير الثقافة والتقاليد في تقييد النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن الأساسية. هذه التأثيرات تأخذ شكلها في الصور النمطية، واللباس، والقواعد التي تؤدي إلى العديد من القيود القانونية والسياسية والاقتصادية على النهوض بالمرأة والفتيات. ديباجة الاتفاقية تنص على «أن هناك حاجة إلى إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة «. ٦وهذا يعني أن من واجب الحكومات مثل الأردن العمل من أجل تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الأفراد من أجل القضاء على «التحيز والأعراف وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية المرأة أو تفوق أحد الجنسين، أو على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.»٧

شبكة معلومات حقوق الطفل «، متابعة> عالم جدير بالأطفال ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، «صفحة 1 .
اتفاقية حقوق الطفل، 1989. 2 http://www٢.ohchr.org/english/law/crc.htm
اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 1
اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 2.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/history.htm
اتفاقية سيداو: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm#intro
اتفاقية سيداو، المادة 5: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm#article5

الأهداف الإنمائية الألفية

لقد انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية من إعلان الألفية الذي لاقى إجماعا عالميا غير مسبوق حيث بلغ المشاركون فيه عام ٢٠٠٠ حوالي ١٨٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة. ولهذا الإعلان رؤية عالمية تسعى لتحسين ظروف ال بشر في جميع أنحاء العالم، في مجالات القضاء على الفقر، وحماية السلام والبيئة والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن المهم أن نلاحظ أن النهوض بحق المرأة في المساواة بين الجنسين يعتبر أمراً ذو أهمية حاسمة من أجل التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ١ كما يعترف بالأهمية الحاسمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة. ولا بد من القول أن المساواة بين الجنسين تلعب دورا رئيسيا في إعلان الألفية. فالهدف الإنمائي ٣ ينص على «تعزيز المساواة بين الجنسين» ٢. إن الأهداف الإنمائية الألفية هي وسيلة جديدة لتنفيذ الاتفاقية ومنهاج عمل بكين وترتبط معها بصورة تكاملية.

«عالم جدير بالأطفال»

«عالم جدير للأطفال» هو النص الرسمي للوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في ١٠ أيار ٢٠٠٢. تبنت الوثيقة رسمياً ١٨٠ دولة. كما نتج عنها جدول أعمال يركز على أربع أولويات رئيسية هي: تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد للجميع، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. كما تضمنت نتائج الدورة الاستثنائية إعلانا وخطة عمل للسنوات العشر القادمة. وأكدت من جديد التزام الزعماء على تعزيز وحماية حقوق كل طفل، والتسليم بالمعايير القانونية التي حددتها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به. ١ ودعا جميع أفراد المجتمع إلى الانضمام إلى الحركة العالمية لبناء عالم جدير بالأطفال. وقد حددت خطة العمل ثلاث نتائج ضرورية هي: أفضل بداية ممكنة في الحياة للأطفال، والحصول على تعليم أساسي ذو نوعية جيدة، بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وفرصة كبيرة للأطفال والمراهقين لتطوير قدراتهم الفردية. وهناك دعوات قوية لدعم الأسر للقضاء على التمييز ومحاربة الفقر. ٢

العديد من هذه الأهداف تتوافق بشكل وثيق جدا لمباشرة أو دعم على المدى الطويل للأهداف الإنمائية الألفية وإعلان الألفية. إن عالم جدير بالأطفال يوفر نقطة انطلاق للوصول إلى كل تلك الأهداف وتحقيق المثل والمعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به. كما أن استجابة الأردن لمبادرة عالم جدير بالأطفال، وإعلان الألفية، والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، هو التزام تجاه الجهود المبذولة لتحقيق «أردن جدير بالأطفال»، والخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣). ١

منهاج عمل بكين

إن منهاج عمل بكين هو ذو صلة وثيقة لوضع وحقوق والمبادئ التوجيهية لحماية الطفلة الفتاة. ففي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة في بكين في عام ١٩٩٥ وضعت خطة عمل من أجل التنمية والمساواة والسلام. والهدف من منهاج عمل بكين هو تمكين النساء والفتيات. فالإطار العالمي لمنهاج العمل يذكر على وجه التحديد أن طفلة اليوم هي امرأة الغد. كما أنه يبرز ضرورة أن تكون المرأة شريكاً للرجل على قدم المساواة، فقد حان الوقت للاعتراف بكرامة الإنسان وقيمته، كما أن ذلك سيؤدي لضمان تمتع الطفلة الفتاة بكامل حقوق الإنسان. ولكن حتى الآن هناك دليل في جميع أنحاء العالم على التمييز والعنف ضد الفتيات التي تبدأ في المراحل الأولى من الحياة وتستمر طوال حياتهن. ١

إن منهاج العمل يدعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويعتمد على استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، فضلا عن القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العمومية للأمم المتحدة. وهناك ما مجموعه ١٢ من المناطق الحرجة المحددة في منهاج العمل، والتي تتضمن المجال الحيوي للطفلة الفتاة. وفيه تسعة أهداف استراتيجية تتضمن قسماً خاصاً عن الطفلة الفتاة. إن الرابط بين حقوق الطفل وحقوق المرأة معبر عنها بصورة واضحة في منهاج عمل بكين. وهو ينص على:

> *كثيرا ما تعامل الفتيات على أنهن أقل شأنا ويضعهن المجتمع في المؤخرة، وهذا يؤدي بالتالي إلى تقويض احترام الذات لديهن. ويمكن أن يؤدي التمييز والإهمال إلى الدخول في دوامة تستمر مدى الحياة من الحرمان والاستبعاد بسبب النظام الاجتماعي السائد. ويجب اتخاذ مبادرات لإعداد الفتيات للمشاركة بنشاط وبفعالية وعلى قدم المساواة مع الذكور في جميع مستويات القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.* ٢

نستطيع أن نستنتج مرة أخرى أن طبيعة العلاقة التبادلية التي تعزز بعضها بعضاً في كل من اتفاقية حقوق الطفل الطفل، واتفاقية سيداو، والأهداف الإنمائية الألفية، وعالم جدير بالأطفال، ومنهاج عمل بكين جميعها تعزز حقوق الفتيات والنساء في جميع مراحل الحياة. فهي تحمي الحقوق وتدعو إلى الاعتراف بكرامة الإنسان وقيمته وإعطاء الأولوية لمصلحة الطفلة الفتاة. إن قراءة هذه الاتفاقيات الدولية معا هو أمر ضروري من أجل النهوض بحقوق الطفل والمرأة، كما يتيح هذا النهج القائم على حقوق الإنسان الأكثر شمولا ليأخذ في الاعتبار كلا من العمر والجنس. ويجب التأكيد على أن حماية حقوق المرأة أمر مهم من أجل تحقيق حقوق الطفل، والعكس صحيح. ٣

الجمعية العمومية للأمم المتحدة، «عالم جدير بالأطفال» – الجلسة الخاصة رقم 27.
الجمعية العمومية للأمم المتحدة، «عالم جدير بالأطفال» http://www.unicef.org/specialsession/
جهود الأردن في الاستجابة لمبادرة «عالم جدير بالأطفال» والأهداف الإنمائية الألفية خلال الفترة 2002-2006
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، إعلان بكين، 1995، صفحة 2
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، إعلان بكين، 1995: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm#diagnosis

السيد عمر البطوش، إمام مسجد، ومؤلف للعديد من الكتب حول الإسلام والتسامح بين الأديان،علق أثناء المقابلات مع أصحاب العلاقة والشركاء كيف أن الإسلام يتوافق مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيداو، حيث قال مفسراً:

إن هذه الاتفاقيات والمبادرات الهامة ليست على خلاف مع الإسلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تطّلع الدول العربية على ما يحدث في بلدان أخرى مثل تلك التي اتخذت بعض الخطوات لإعطاء المرأة المزيد من الحقوق والحريات والاحترام. فإذا كانت البلدان الإسلامية تفهم الإسلام جيدا، فإنه ينبغي أن تكون هذه الدول هي المبادرة في وضع هذه الاتفاقات الدولية. من وجهة نظري فإنني أعتبر الإسلام الحقيقي ذو معايير أعلى حتى من اتفاقية سيداو.

أطر العمل الأردنية المؤثرة في حياة الطفلة الفتاة

إن الأردن ملتزم بتطبيق حقوق الطفلة الفتاة من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية عدة، ولكن المتابعة على الصعيد الوطني في التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات هو أمر حاسم للطفلة الفتاة لتمكينها من ممارسة حقوقها في البلاد. إن دراسة الطفلة الفتاة تهدف إلى لفت الانتباه على المستوى الوطني إلى العوامل التي تؤدي إلى التمييز والتي لا تسمح لها بالتمتع بكامل حقوقها. وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي، كانت هناك عدة استراتيجيات وطنية وخطط ذات صلة مباشرة بحقوق الطفل يجري تنفيذها في الأردن:

١-الخطة الوطنية للطفولة للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) التي بدأت في تشرين أول ٢٠٠٤.
٢-تم إطلاق استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن في كانون أول ٢٠٠٠ وخطة العمل اللاحقة للأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧).
٣-الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) التي تم اعتمادها في كانون أول ٢٠٠٤.
٤-الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)
٥-الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.
٦-الاستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (٢٠٠٢).
٧-الاستراتيجية الوطنية للصحة.
٨-الاستراتيجية الوطنية للعائلة الأردنية.

هذه المبادرات تغطي كامل جوانب رعاية الطفل في المملكة. وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجيات هناك القوانين الدستورية التي تبين وتحمي الطفلة الفتاة. وفي المقابل فإن هناك بعض القوانين المبنية على المعايير والممارسات المجتمعية والثقافية السائدة تضر بالطفلة الفتاة. بعض هذه المبادرات سيتم تفصيلها أدناه وسوف يتم تغطية المبادرات الأخرى في الفصول اللاحقة.

الخطة الوطنية للطفولة للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

إن خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال يضع مصلحة الطفل الفضلى في المقام الأول سواء على مستوى الأسرة أو المجتمعات المحلية وفي كافة أرجاء الوطن الغالي. ويمكن القول أن الأهداف الرئيسية الكلية لهذه الخطة هي:

- الحد من التفاوت المبني على الجنس وعلى الموقع الجغرافي من خلال زيادة فرص الحصول على خدمات ذات جودة تضمن حياة آمنة لجميع الأطفال. ١

- ومن المشجع جداً اعتبار أن تقليص الفوارق بين الجنسين على أنها الهدف العام للخطة الوطنية. ولكن لا يوجد خطة عمل واضحة للنوع الاجتماعي تبين الكيفية التي سيتم من خلالها الحد من التفاوتات بين البنين والبنات. كما أنه ليس هناك ذكر للنوع الاجتماعي والطفلة الفتاة في الأهداف الأخرى للخطة الوطنية. وينبغي لخطة العمل الوطنية للطفولة أن تعتمد على الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب الحكومة للطفلة الفتاة المبينة في منهاج عمل بكين.

استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة

بعكس خطة العمل الوطنية للطفولة، لا يوجد ذكر للحد من التفاوت بين الجنسين وليس هناك ذكر على وجه التحديد لتحسين ظروف وحالة الطفلة الفتاة. فهذه الاستراتيجية الحكومية لم تتم صياغتها بطريقة تراعي الجنس. من المهم بالنسبة لمستقبل الطفلة الفتاة في مرحلة الطفولة المبكرة أن يتم إدراج الالتزام بالمساواة بين الجنسين في جميع الاستراتيجيات الحكومية. ومن المهم أيضاً وضع استراتيجية التخطيط التي تعزز وتسعى إلى تحقيق هدف المساواة في الفرص والمعاملة بالنسبة للفتيات والفتيان. ويمكن القول أن احد العناصر الرئيسية للتخطيط هو تحليل النوع الاجتماعي مثل المساواة بين الجنسين، والتوقعات بشأن أدوار الفتيات والأحكام والافتراضات المسبقة حول مسؤوليات الفتيات والتي يمكن أن تشكل في مجملها عقبات تحول دون تعزيز المساواة بين الفتيان والفتيات.

الاستراتيجية الوطنية للشباب

الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن تهدف إلى توفير إطار منظم للجهود التي تبذلها الجهات المعنية في رعاية وتنمية الشباب الأردني، وتسعى إلى توحيد الجهود المبذولة في هذا المجال، وإلى تحديد أولويات العمل من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة للتنمية الوطنية للشباب. إن أهداف ومواضيع الاستراتيجية

اليونيسف، «حقوق المرأة والطفل للتنمية في المنهاج المبني على حقوق الإنسان، صفحة 2.
الخطة الوطنية للطفولة للسنوات (2004 – 2013) http://www.unicef.org/jordan/resources_2025.html

التي تشتمل على الطفلة الفتاة تتضمن:

الشباب والمشاركة: يركز على خلق بيئة آمنة ومواتية للشابات والشبان على المشاركة الكاملة في جميع مجالات الأنشطة الوطنية.

الشباب والحقوق المدنية والمواطنة: له هدفان مرتبطان بالطفلة الفتاة ، أولاً خلق جيل من الشباب مدرك جيدا لالتزاماته وحقوقه ومسؤولياته، ومشاركين فاعلين في الحياة الديمقراطية في الأردن، وثانيا لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية ومسؤوليات كل من الشباب والشابات الأردنيين.

الشباب وأنشطة الترفيه، ووقت الفراغ: يسعى إلى تعزيز الشخصية، وإلى تحقيق الفوائد المؤسسية والمجتمعية من خلال زيادة الخيارات والمساحات المتاحة للشابات والشبان، وإلى خلق بيئات مواتية للشباب والشابات للوصول إلى نوعية الأنشطة الترفيهية مع التركيز على الشابات.

الشباب ووسائل الإعلام والثقافة: تمكين المرأة والرجل الأردني من المشاركة الكاملة في صياغة وسائل الإعلام الوطنية. ١

لقد تمت صياغة هذه الاستراتيجية بطريقة أكثر حساسية للنوع الاجتماعي. فهي تشير إلى البيئة الآمنة والمواتية لكل من الشابات والشباب. كما تتضمن قسماً للتوعية بحقوقهم. والقسم الآخر يدعو إلى تشجيع الأنشطة الشبابية التي ينبغي تطويرها والتي تركز بصفة خاصة على النساء الشابات. ولذلك هناك بعض الوعي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في إطار استراتيجية الشابات، وعلى سبيل المثال من المفهوم كيف تقتصر نشاطات الشابات في كثير من الأحيان على البقاء داخل الأسرة وتشجع عدم المشاركة في الأنشطة الشبابية خارج البيت.

من خلال تضمين النساء الشابات في هذه الاستراتيجية والتركيز عليهن بشكل خاص، فإن ذلك سيسهم في تحسين وضع الفتيات.

الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)

السياسات والإجراءات التي تتعلق بالنوع الاجتماعي و الطفلة الفتاة تشمل:

- توفير المساواة في الفرص التعليمية والخدمات، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تشجيع مزيد من التعليم والمعرفة مدى الحياة.
- الاستمرار في تطوير المناهج والكتب المدرسية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للفرد والمجتمع، وعلى مواصلة تضمين المفاهيم التربوية المعاصرة مثل الصحة والسكان والبيئة والتعليم المهني، وعكس صورة متوازنة للأسرة بشكل عام والمرأة على وجه الخصوص.
- إعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف في المقام الأول للقضاء على الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، والقضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين التعليم والمناهج المدرسية والمواد الدراسية سواء كانت ناتجة عن الممارسات التمييزية، أو عن الثقافة المجتمعية أو عن ظروف قانونية أو اقتصادية.
- تفعيل مفهوم النوع الاجتماعي من خلال تشكيل لجنة تبرز دور النساء الرائدات وتهدف إلى إدراج هذا المفهوم ضمن السياسات والبرامج، وتطوير ثقافة مؤسسية تدعم وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المناصب الإدارية الوسطى والعليا على كافة المستويات الميدانية. ١

إن خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية تعترف بالتفاوت بين الجنسين، وتتضمن خطة واضحة عن الكيفية التي ستعمل من خلالها على تحقيق المساواة بين الجنسين. وهذه الخطة تشجيع الطفلة الفتاة في الأردن، لأنها تهدف بوضوح إلى وضع صورة متوازنة للأسرة في المناهج والكتب المدرسية. كما أنها تذكر على وجه التحديد إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين التعليم والمناهج الدراسية والمواد الدراسية حتى لو كانت نتيجة للممارسات التمييزية بسبب الثقافة المجتمعية. وهذا يدل بوضوح على أن هناك وعي بالنسبة للتمييز بين الجنسين في الأردن، وأن هناك تدابير يجب اتخاذها لتحسين ظروف الطفلة الفتاة.

الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

إن الاستراتيجية الوطنية للمرأة ليس فيها أي قسم خاص بالطفلة الفتاة. ولكن يمكننا أن نفترض أن حقوق المرأة تشتمل أيضاً على حقوق الفتيات. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية بالتأكيد قسماً خاصاً بالطفلة الفتاة ، لأن الجهود المبذولة لمكافحة التمييز يجب أن تبدأ في مرحلة الطفولة. كما أن السعي نحو تحقيق المساواة بين الأطفال من الجنسين يجب أن يكون الخطوة الأولى نحو تحقيق المساواة بين الجنسين من الرجال والنساء. إن الصور النمطية تؤثر بصورة سلبية على حياة النساء والفتيات. وينبغي النظر في الروابط بين حقوق المرأة وحقوق الطفل في سياق اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية سيداو ومنهاج عمل بكين بعناية أكبر لأن حماية حقوق الطفل أمر مهم من أجل حماية حقوق المرأة. ١

إن إعلان ومنهاج عمل فيينا توضح هذه النقطة بشكل واضح أدناه:

إن حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة الفتاة هي جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن حقوق الإنسان. كما أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، والقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، تعتبر من الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي.٢

الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للسنوات (2005 – 2006) http://hdr.undp.org/docs/network/hdr__net/Jordan__Summary__NYSP.pdf
الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004 – 2006) http://www.mop.gov.jo/
الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010).
اليونيسف، "حقوق المرأة والطفل للتنمية في المنهاج المبني على حقوق الإنسان، صفحة 1.

وقد استجاب الأردن لالتزاماته الدولية في وضع خطط وطنية واستراتيجيات عديدة تسعى - إلى حد ما - نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والالتزام تبعاً لذلك في تحسين وضع الطفلة الفتاة. ولكن هناك مجال للتحسين وينبغي أن تستخدم بعض الخطط كأمثلة للآخرين. إن نتائج البحوث في الفصول التالية تبين الحالة الراهنة للطفلة الفتاة وتشرح ما يحدد أو يؤثر على دور الفتاة في المجتمع الأردني. وبناءاً على تحليل النتائج، فقد تم تصنيفها كما يلي:

حقوق المساواة وعدم التمييز، وحقوق الأسرة، وتعليم الطفلة الفتاة ، والعنف القائم على الجنس ضد الطفلة الفتاة ، وعمالة الطفلة الفتاة ، والصحة والزواج المبكر والعادات والتقاليد. وسيتيح تحليل النتائج وضع توصيات تسهم بشكل فعال في جهود كسب الدعم نيابة عن الطفلة الفتاة في الأردن.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

حقوق المساواة وعدم التمييز

إن تحقيق المساواة بين الجنسين هو مصلحة استراتيجية بالنسبة للنساء والفتيات. فعلى سبيل المثال يعتبر تمكين النساء والفتيات من الحصول على مزيد من الفرص وتمكينهن من الحصول على الموارد والمزيد من المشاركة في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل كل هذه تعتبر أمثلة على المصالح الاستراتيجية. كما أن أحد الأهداف العامة من هذه الدراسة هو تعزيز حقوق المساواة وعدم التمييز بالنسبة للفتيات في الأردن، وهذا هو أحد أسباب تصنيفها على أنها أحد المواضيع الرئيسية. وهي أيضا تعتبر موضوعاً رئيسياً لأن بعض نتائج البحث بينت أن الفتيات في الأردن لا يتمتعن دائما بالمساواة في الحقوق وأنهن يواجهن درجات متفاوتة من التمييز.

إن التزامات الأردن الرسمية تجاه الاتفاقيات الدولية تسلط الضوء على الأهمية الحاسمة لتعزيز حقوق الفتيات والنساء في جميع مراحل الحياة، من الحماية عند الولادة والطفولة إلى مرحلة الأمومة وما بعدها. ولا بد من القول أن تمكين الفتيات والنساء هو عملية طويلة الأمد تتطلب تغييرات في سلوك وفي مواقف كل من المرأة والرجل وتتطلب تغيير بعض الأيدولوجيات والأفكار التي يحملها المجتمع عن الجنسين. والحل هو تمكين الفتيات من أجل الفتيات على ممارسة حقوقهن.

المساواة في الحقوق تنطبق على الرجال والنساء وجميع الأطفال بغض النظر عن الجنس. وينبغي اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يدمج ما بين التحليل بحسب النوع الاجتماعي وبين معايير حقوق الإنسان الدولية للبرمجة الفعالة من جانب الدول من أجل تعزيز حقوق المرأة والطفل. وعلى المستوى العملي، تم تحديد المبادئ الأساسية التي تتبع النهج القائم على الحقوق على النحو التالي:

المساواة وعدم التمييز: جميع البشر مؤهلون على قدم المساواة للحصول على حقوقهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو غيرها، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، الخ.

المشاركة والإدماج: يجب إيلاء اهتمام خاص لتمكين الفئات الضعيفة حتى يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم.

المساءلة وحكم القانون: الحقوق لا يمكن دعمها ما لم تكن هناك آليات تجبر أصحاب الالتزام على الإيفاء بمطالبات أصحاب الحقوق. ١

المحامية سميرة زيتون تصف التمييز ضد الفتيات في الأردن بقولها:

إن التمييز ضد الفتيات يكون أقسى عندما يكون صادراً عن النساء أنفسهن. هناك تمييز ضد المرأة يبدأ من مرحلة الطفولة. وهناك تمييز من النساء ضد النساء. وفي العديد من الحالات يكون الوالد لطيفاً مع ابنته أكثر من أمها. وهذا كله ناتج عن العادات والتقاليد، والجهل، وسوء فهم القوانين والحقوق.

الدكتورة أسمى خضر رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة تبين كيف:

أن طريقة التربية والتعليم يرسخان مفهوم التمييز ضد الفتيات. كما يتم استغلال الفتيات في العمالة المنزلية. وتقول أن القيود والضغوط السلبية على الفتاة نتج عنها جانب إيجابي تمثل في زيادة عدد النساء اللاتي يلتحقن بالتعليم العالي وحصولهن على مراتب متقدمة مقارنة بنظرائهن من الرجال. وأضافت بأن القوانين تحتاج إلى مراجعة لإزالة التمييز ضد المرأة.

الأطر الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق المساواة:

● اتفاقية حقوق الطفل

المادة الثانية من اتفاقية حقوق الطفل تؤكد على أن تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن «عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.» كما أنها تنص على « تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.» ١

● اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

قد عرفت اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) مصطلح التمييز ضد المرأة على أنها تعني «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من إثارة أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.» وتقر اتفاقية سيداو بأن التمييز ضد المرأة لا يزال موجودا على نطاق واسع. «وتؤكد اتفاقية سيداو على مبدأ المساواة «تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.» (المادة ٣). ١

١ اليونيسف، حقوق المرأة والطفل من أجل التنمية القائمة على حقوق الإنسان، صفحة 2
اتفاقية حقوق الطفل، 1989، المادة 2
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، المادة 1 و 3: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، منهاج عمل بكين، 1995: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm#diagnosis

- **منهاج عمل بكين**

الهدف الاستراتيجي ل.١.: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة الفتاة.
الهدف الاستراتيجي ل.٣.: تعزيز وحماية حقوق الطفلة وزيادة الوعي باحتياجاتها وإمكانياتها.
الهدف الاستراتيجي ل.٨.: تعزيز وعي الطفلة الفتاة للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ١

التنفيذ الوطني
الدستور الأردني:
المادة ٦
الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

تعتبر هذه المادة نقطة انطلاق هامة للنوع الاجتماعي حيث تم تضمينها في الدستور الأردني. والأردن بحاجة إلى أن يتم تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الوطني.

التمييز بين الجنسين ضمن نتائج البحث:

لقد كشفت المقابلات مع الخبراء المحليين أن الغالبية كانت ترى أن الفتيات يعانين من التمييز في الأردن.
سميه الجابر، مرشدة نفسية في مدرسة أم عماره الثانوية للبنات تم سؤالها عن أهم المشاكل التي تواجه الفتاة الطفلة فأجابت:

ظلم الفتاة بسبب المال وثقافة الأسرة (لا يسمح للفتيات بأن يذهبن أو يأتين كما لا يسمح لهن التعبير عن آرائهن.)

كما تم سؤالها عن الكيفية التي ترى فيها الفتيات نفسهن فأجابت:

ليست لديهن ثقة بأنفسهن. وهن غير قادرات على التعبير عن أنفسهن. أنهن مضطهدات بسبب سلطة الأخ الأكبر التي تؤثر بقوة على حياتهن.

خبير آخر هو الشيخ فواز كان له رأي آخر:

أن العادات الاجتماعية والتقاليد التي كانت تستخدم للضغط على الفتيات لتزويجهن في سن مبكر قد تغيرت فالفتاة الآن تملك حرية اختيار زوجها ولها الحق في رفض أو قبول عرض الزواج. كما أن نسبة الفتيات المتعلمات في البيئات البدوية قد ارتفعت إلى حوالي ٧٠٪. وكان هناك تمييز بين الفتيات والفتيان أما الآن فلا وجود لمثل هذا التمييز. وقد حصلت الفتاة الآن كل حقوقها في التعليم واللعب واللباس، وهناك دورات تدريبية للفتيات في الحاسوب والخياطة في مناطق البادية.

في الماضي كان الناس يستقبلون خبر قدوم مولودة أنثى بوجه متجهم وكانوا لا يقبلون بها بسبب جهلهم وعدم فهمهم الصحيح للدين. أما الآن فقد تغيرت هذه النظرة، فقد أصبح الناس يرحبون بقدوم مولودة أنثى ولا يوجد أي تمييز في هذا الخصوص. ولا يوجد أي قيود على الفتيات ويتمتعن بكافة حقوقهن. فقد تحسن وضع الفتيات في البادية ويستطعن الآن اللعب في الحدائق الخاصة والعامة.

النائب السيدة خولة المراحلة قالت:

لا أعتقد أن هناك تحيز في التشريعات ضد الطفلة الفتاة إلا في قضايا الميراث. كما أنني لا أعتقد أن هناك حتى تحيزاً اجتماعياً ضدهن.

المـســح الكمـــي

لقد حددت المقابلات المعمقة التي أجريت مع خبراء قانونيين واجتماعيين ومع الأشخاص الفاعلين في المجتمعات في الأردن حول الفتيات والأطفال وحقوقهم الطريقة التي تمت من خلالها صياغة الأسئلة في الاستبيان. لقد تم طرح الأسئلة بطريقة تهدف إلى إعطاء قدر من التمييز بين الجنسين لغرض التحليل.

وكان الهدف من المسح الكمي هو جمع المعلومات حول المعرفة والمواقف وممارسات الآباء وأفراد المجتمع تجاه الفتيات في البلاد. لقد تم تصميم استبيان (المعرفة والمواقف والممارسات) بغرض الإطلاع على معرفة ومواقف وممارسات الأسر حيال مواضيع التعليم والصحة والحياة الاجتماعية ووقت الترفيه ورفاه الفتيات. وقد شملت العينة أسراً في كل من عمان والزرقاء وإربد والمفرق والعقبة والكرك.

إن الإجابات المبينة أدناه تلقي الضوء على عدم المساواة الموجودة بين الفتيان والفتيات والتمييز الذي يحول بين الفتيات وبين التمتع بكافة حقوقهن. هذه المؤشرات تقيس التمييز المبني على الجنس خلال إجراء المسح. وقد تم القيام بذلك للمقارنة وتحديد ما إذا كانت هناك أي خلافات بين الزوجات والأزواج وبين مختلف المحافظات في استجاباتهم.

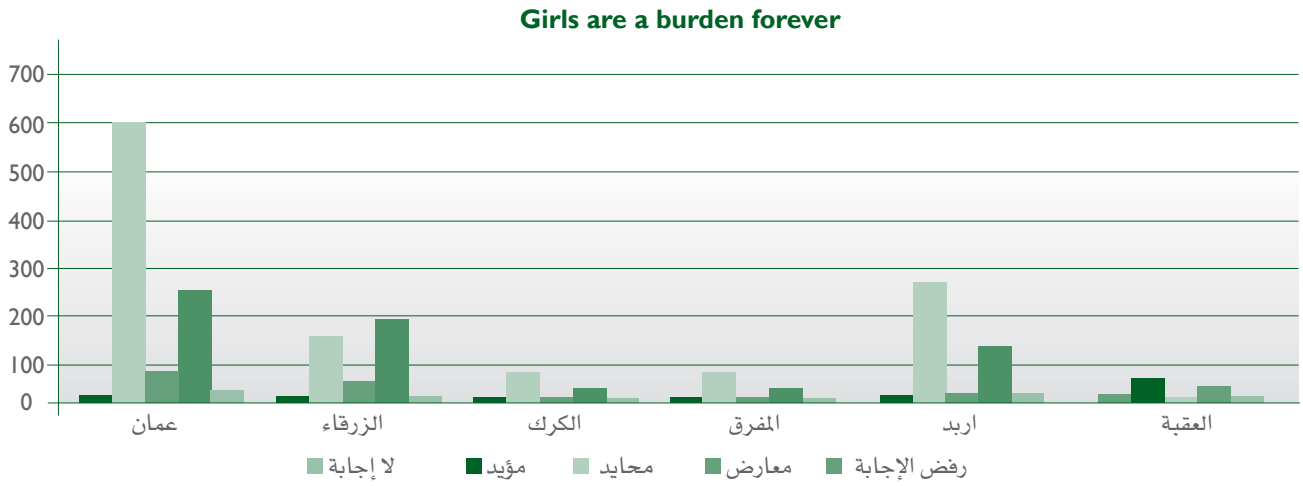

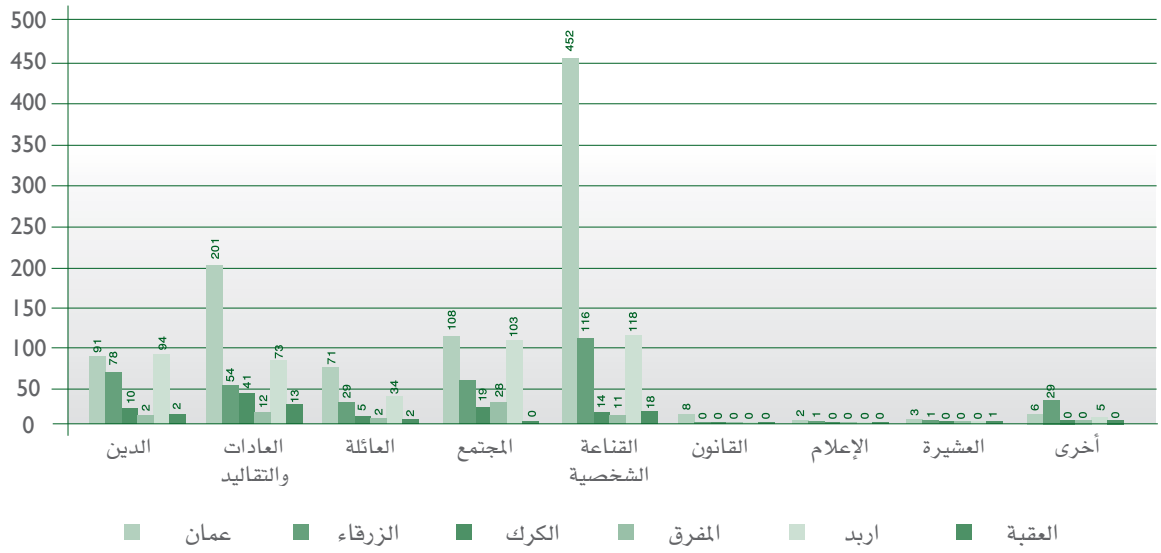

الفتيات عبء إلى الأبد

وكان من بين الردود الأكثر مدعاة للقلق في المسح الذي شمل حوالي ٢٠٠٠ أسرة هو جواب الآباء والأمهات على سؤال ما إذا كانوا ينظرون إلى الفتيات على أنهن عبء إلى الأبد. فقد كانت أغلبية الإجابات وبنسبة ٦٠,٦٪ على أنهم ينظرون إليهن على أنهن كذلك. ومصادر قناعتهم بذلك تشمل: العادات والتقاليد بنسبة ١٩,٦٪، والمجتمع بنسبة ١٥,٧٪ والدين بنسبة ١٣,٩٪. ولم يكن هناك اختلاف حقيقي في الردود بين الأمهات والآباء فجميعهم لديهم آراء مشابهة.

هذا الرد يوضح كيف أن الطفلة الفتاة لا تتمتع بالمساواة في الأسرة والمجتمع إذا ما تم النظر إليها على أنها تشكل عبئاً. وهذا مؤشر واضح على حالة الحرمان التي تعاني منها الطفلة الفتاة. إن نظرة المجتمع للطفلة الفتاة على أنها تشكل عبئا هي نظرة متأصلة، ولذلك فهي لا تتمتع بنفس الوضع والظروف المتساوية والفرص والمسؤوليات مثل الأطفال الصبيان. وهذا نسبي ويبين تأصل فكرة تبعية وخضوع الفتيات بسبب العادات والتقاليد والمجتمع والدين. وهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع التغيير في المواقف السلبية والممارسات تجاه الفتيات، لأن تحسين وضع الطفلة الفتاة سوف يتطلب تعديلات جذرية في السلوك والمواقف.

الاختلافات بين المحافظات

إذا قارنت بين نتائج المحافظات فإنك ستستنتج أن الغالبية العظمى ممن أجابوا على الاستبيان متفقون مع هذه النتيجة. ما عدا في محافظة الزرقاء حيث خالفوها، في حين كانت كل الإجابات تتفق معها في كل من الكرك والمفرق. والأسس التي يستندون عليها في ذلك مختلفة ففي كل من عمان والزرقاء كانوا متأثرين أكثر بقناعاتهم الشخصية وبالدين، في حين في الكرك كانوا متأثرين أكثر بالعادات والتقاليد، أما في المفرق فكانوا متأثرين بالمجتمع.

بعض الخبراء أيدوا في آرائهم النتائج المبينة أعلاه. فالسيدة لبنى دواني من المركز الدولي لدعم النساء تقول في رأيها حول وضع الطفلة الفتاة أن:

المجتمع يجهل القانون وخصوصاً القوانين المتعلقة بالمرأة. حيث أن سلطة الأخ على أخته هي سلطة فرضها المجتمع وليس القانون. كما أن الظلم وسوء الفهم هي من أهم المشاكل التي تواجه الفتيات في الأسر. إن السلطة الذكورية في مجتمعنا يقرها المجتمع وليس القانون وهي تؤثر على الكيفية التي تترعرع فيها الفتاة والكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التي تحدد حياتها.

السيدة ناديا بشناق العين السابق في مجلس الأعيان ورئيسة مركز التوعية والإرشاد الأسري في الزرقاء أوضحت كيف أن:

الفتيات يجبرن على الزواج وعلى الزواج المبكر وحرمانهن من أطفالهن في حالة الطلاق ومن العنف الجسدي والجنسي وحرمانهن من التعليم وحرمانهن من رواتبهن إذا كن عاملات وحرمانهن من حقهن في الميراث ومنح الامتيازات للذكور في العائلة على حسابهن. كل هذه العوامل تؤثر على الفتاة بصورة سلبية وتسهم في سلب ثقتها بنفسها وتسهم في خلق مشاكل عاطفية ونفسية لديها. كما أن الفتيات في العائلات التي تعاني من التفكك الأسري بصورة خاصة يعانين من العنف.

The Girl is a fragile being and cannot be responsible of herself

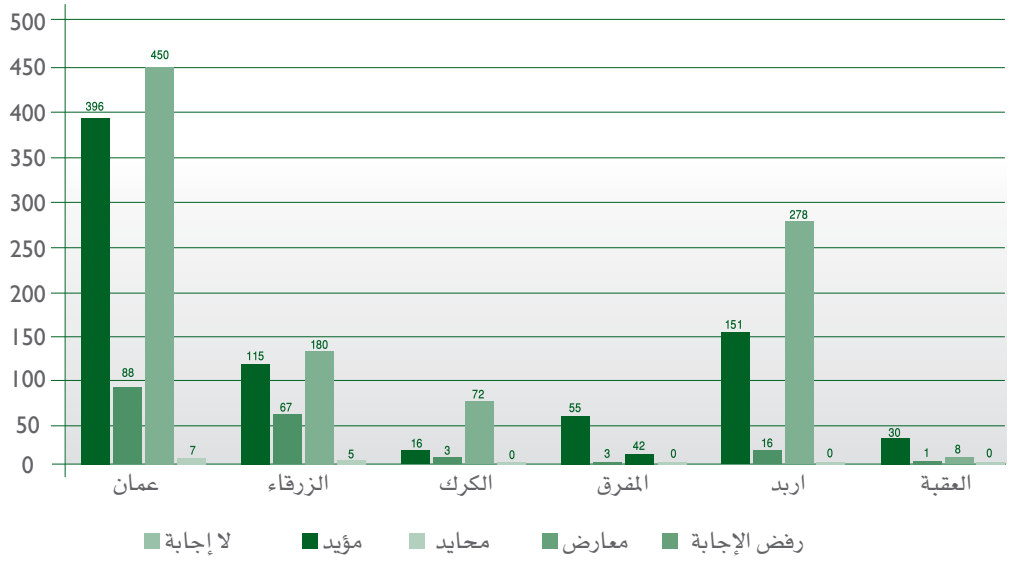

Source of conviction (The girl is a fragile being and cannot be responsible for herself)

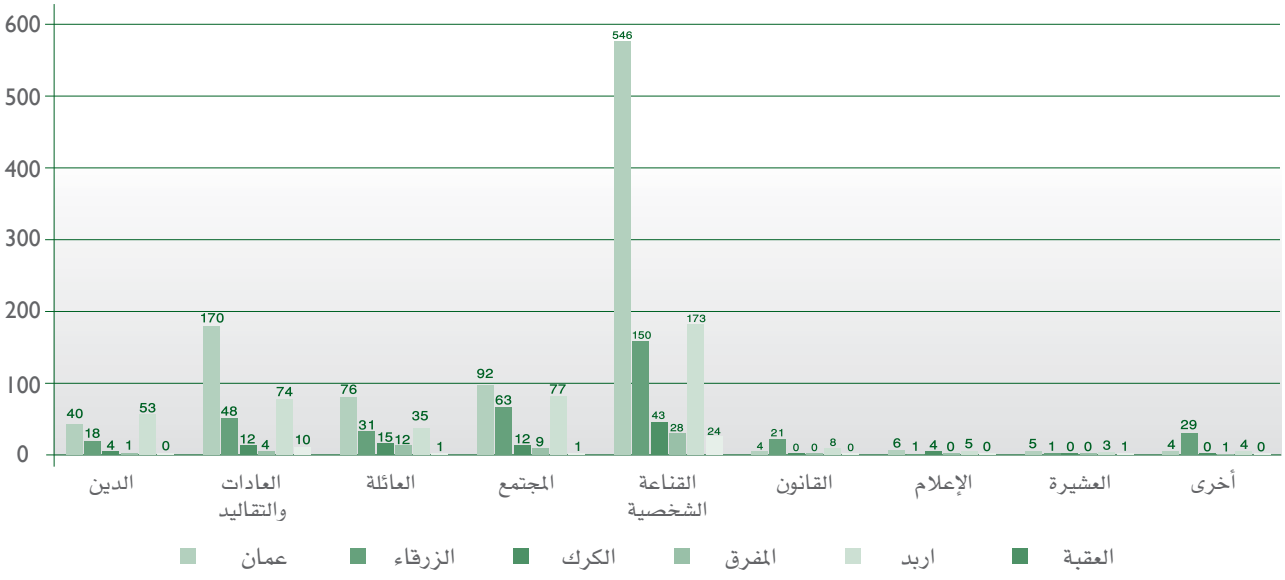

«إن الفتاة مخلوق ضعيف ولا تستطيع أن تكون مسؤولة عن نفسها»

أحد نتائج الاستبيان المثيرة للقلق والمتعلقة بالمساواة وعدم التمييز بين الجنسين كانت إجابات الأزواج والأمهات حول ما إذا كانت «الفتاة مخلوق ضعيف ولا تستطيع أن تكون مسؤولة عن نفسها» حيث بلغت نسبة من وافقوا على ذلك منهم حوالي ٣٧,٩٪. بالنسبة للبعض كان أساس قناعتهم بذلك هو العادات والتقاليد بنسبة بلغت ١٥,٨٪ في حين كانت نسبة من كان المجتمع هو أساس قناعتهم ١٢,٦٪ أما العائلة فنسبتها ٨,٥٪. وكانت الزوجات متأثرات أكثر قليلاً بالعادات والتقاليد مما يدل على أنهن هن أنفسهن من يساعدن على إبقاء الصورة النمطية للجنسين. في حين كان الأزواج أكثر تأثراً بالدين والمجتمع مقارنة بالزوجات.

ومن المهم التأكيد على أن تحقيق المساواة بين الجنسين يعني أن الفتيات بحاجة إلى القدرة على السيطرة على حياتهن، وأن يكون لديهن القدرة على اتخاذ القرارات. وينبغي تمكينهن ليصبحن قادرات على تحديد مصيرهن. أما إذا تم النظر إلى الفتاة على أنها مخلوق ضعيف ولا يمكن أن تكون مسؤولة عن نفسها فإن هذا سيشكل عائقا في وجه حصولها على حقوقها الإنسانية ومن تمكينها من تحقيق قدراتها. الفتاة بحاجة إلى تمكينها من أجل النظر إلى نفسها بطريقة إيجابية وبأنها ذات قيمة ومنحها الثقة بالنفس وأن أنها قوية ويمكن أن تكون مسؤولة عن نفسها.

الاختلافات بين المحافظات

غالبية الإجابات في المفرق اتفقت على هذه النتيجة في حين كانت الأغلبية في الكرك غير متفقة معها. أما في عمان فقد كانت نسبة من اتفقوا مع هذه النتيجة حوالي ٤٠٪ في حين في الزرقاء كانت حوالي ٣٠٪. ومن المثير للاهتمام أن الغالبية العظمى في المفرق لم تبين على أي أساس تم بناء هذه القناعة حيث أن أغلبهم لم يجيبوا. في جميع المحافظات كانوا متأثرين بصورة أساسية بقناعاتهم الشخصية. ولكن في عمان كانوا متأثرين أكثر بالعادات والتقاليد في حين في الزرقاء كان المجتمع هو المصدر الأساسي لقناعاتهم.

بعض آراء الخبراء المحليين عزت أسباب انعدام الثقة بالنفس عند الفتيات وعدم تحكمهن في مسار حياتهن:

ميسون عبده، مشرفه اجتماعية في مدرسة أم حبيبه الثانوية للبنات أخبرت الباحثين عن الكيفية التي تنظر الفتيات فيها إلى أنفسهن بقولها:

> *الفتيات ينظرن إلى أنفسهن على أنهن غير مهمات. وليس لديهن وجهات نظر خاصة بهن، كما لا يستطعن التعبير عن أنفسهن بطريقة ملائمة. ولا يتمتعن بهوامش من الحرية.*

فارس النعيمي مدير مركز تحفيز الشباب وهو مؤسسة محلية غير حكومية تقدم برامج للشباب في مخيم اللاجئين في الزرقاء وفي المناطق الأقل حظاً في الأردن، تحدث عن التمييز الذي تواجهه الفتيات بقوله:

> *إن الثقافة الأردنية تغذي الشعور بتفوق الرجل بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يتم التعامل مع الفتيات والفتيان بشكل مختلف. فالفتيات يعانين من عدم وجود الحرية ويعانين من الرقابة، ويمكن ملاحظة ذلك في حالات الزواج المبكر للفتيات التي تعاملت معها. كما يتم تعليم الفتيات الانصياع، ولذلك فإنهن غالبا ما ينسين أحلامهن وطموحاتهن والعديد منهن قبلن بهذا الظلم الواقع عليهن.*

الفتاة معلمة بينما الصبي طبيب

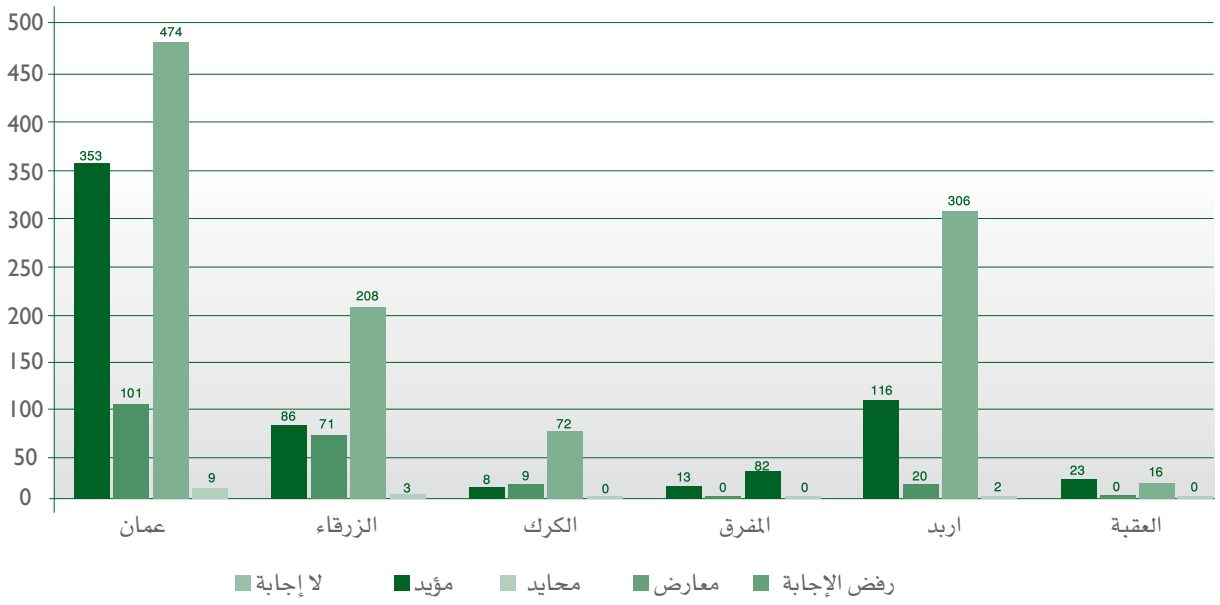

حماية سمعة وشرف الفتاة
اليونيسف، تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠١١، المراهقة مرحلة الفرص، الصفحات ٧٤-٧٥

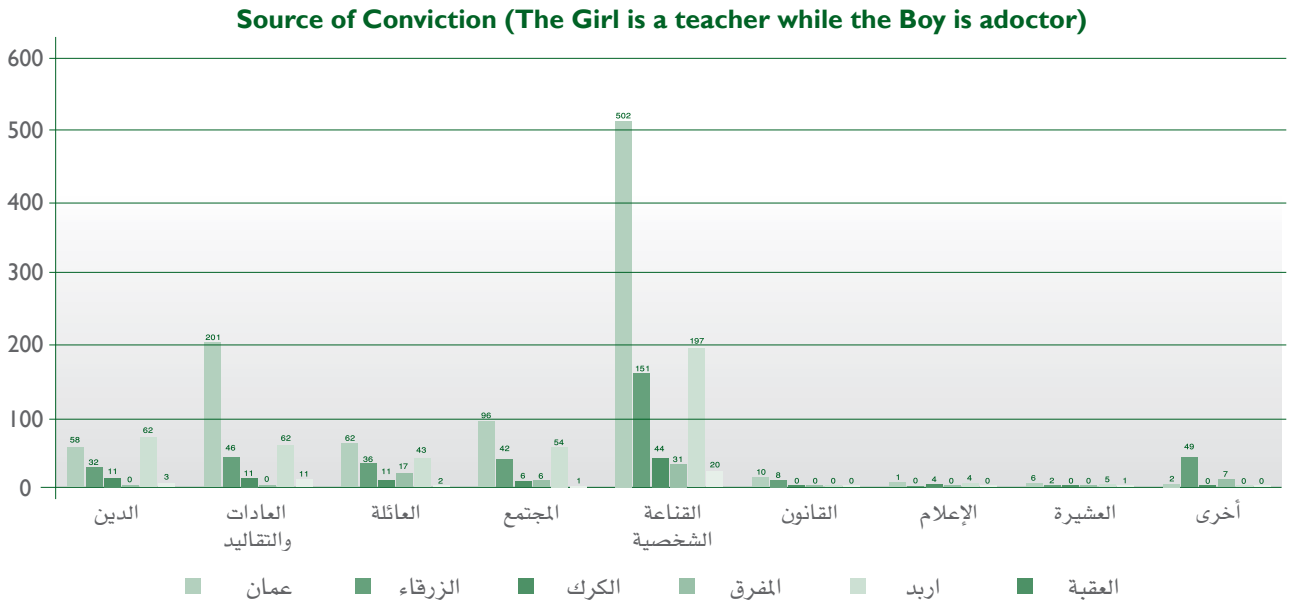

«الفتاة معلمة بينما الصبي طبيب»

إن المسح الأسري بين أن ٢٩,٨٪ من الأزواج والزوجات يتفقون مع العبارة أعلاه. وهذا مدعاة للقلق لأنه يبين أن هناك نظرة نمطية لدى المجتمع الأردني. ففيما يتعلق بدور كل من الجنسين هذا يبين أن الفتاة ستكبر لتغدو معلمة بينما الصبي يكبر ليغدو طبيباً. وكان العامل الأكثر تأثيرا في هذه القناعة هو قناعتهم الشخصية، لذلك هذا يعني أن قناعاتهم الراسخة في أدوار الجنسين هي قناعة فردية. كما أن هناك تأثير قوي لهذه القناعة سببه العادات والتقاليد والمجتمع والأسرة.

الاختلافات بين المحافظات

كانت الإجابات الكلية لحوالي ٢٩,٨ ممن شملهم الاستطلاع متفقة مع هذه الإجابة. في عمان كانت النسبة التي خالفت هذه الإجابة حوالي ٣٧٪ بينما خالفها في الكرك حوالي ٧٩٪ في حين بلغت نسبة من خالفوها في المفرق حوالي ٨٢٪. وقد بلغت النسبة الكلية حوالي ٤٧٪ ممن كانوا متأثرين في إجاباتهم بقناعاتهم الشخصية. في حين كانت إجابات حوالي ١٦,٥٪ متأثرة بالعادات والتقاليد. وفي المفرق كانوا متأثرين أكثر بالعائلة. أما في عمان والزرقاء فكانوا متأثرين أكثر بالعادات والتقاليد والمجتمع في قناعاتهم. وعند المقارنة بين إجابات الأزواج والزوجات نجدهم متأثرين أكثر بقناعاتهم الشخصية. ولكن نجد أن النساء متأثرات أكثر من الرجال بسبب العادات والتقاليد في حين نجد أن الرجال متأثرين أكثر من النساء بسبب المجتمع.

وتحدث بعض الخبراء المحليين عن الصور النمطية والتحيز الاجتماعي:
القاضي سهير الطوباس بينت الحاجة إلى:

تفعيل تطبيق القوانين، والعمل على خلق الوعي وتغيير القوالب النمطية الاجتماعية السائدة.

وفاء بني مصطفى، نائب في البرلمان، تحدثت عن وجهة نظرها الشخصية فيما يتعلق بالتحيز الاجتماعي ضد الطفلة الفتاة بقولها:

في القانون الأردني لا يوجد أي تمييز ضد المرأة إلا فيما يتعلق بالميراث ضمن قانون الأحوال الشخصية. وجذور هذا التمييز موجودة في الشريعة الإسلامية، وأنا أؤيد هذا النوع من التمييز بسبب تناسبها مع الشريعة الإسلامية وبسبب قناعاتي الشخصية. لقد بدأت الطفلة الفتاة ومنذ فترة في الحصول على حقها في الرعاية الصحية الأولية والرعاية الأبوية على قدم المساواة مع الطفل الذكر. إن التحيز ضد الطفلة الفتاة في المجتمع الأردني هو في المقام الأول تحيز اجتماعي انبثق عن حقيقة أنها لا تحمل اسم عائلتها مثل الابن الذكر، وبالتالي فهناك ممارسات تفضل الصبي على الفتاة. هناك ثقافات تعاني من التمييز ضد الطفلة الفتاة ، ونحن في الأردن يجب أن نعمل على تحقيق العدالة من خلال التشريعات لدينا بحسب ما يمليه الدستور وهذا هو السبب - بشكل عام – في أننا نجد أن لدينا تشريعات لا تراعي الجنس.

الصور النمطية ضمن الأسئلة المفتوحة

لقد تضمن الاستبيان بعض الأسئلة المفتوحة من أجل معرفة كيف يتخيل الوالدان أبناءهم وبناتهم في المستقبل. وقد اتفقت إجابات الغالبية (الزوجات والأزواج) على أنهم يتصورون ابنهم فرداً ناجحاً ذو شخصية قوية ومهنة محترمة وذو مكانة اجتماعية محترمة وحاصل على مستوى جيد من التعليم. ومن جهة أخرى فإنهم يتصورون ابنتهم على أنها زوجة متعلمة متزوجة من رجل يحميها ويعتني بها. ومع أنهم جميعاً يتمنون حياة أفضل لأبنائهم وبناتهم إلا أن التمييز لأدوار كل من الذكور والإناث واضح جداً.

بعض الاقتباسات من الأسئلة المفتوحة

الذكور:

«أتمنى أن يحصل ابني على شهادة محترمة ونفوذ ومكانة اجتماعية وأن يكون غنياً»
«أتمنى أن يحظى ابني بالمال والشهادة والسمعة الطيبة لأفخر به»
«أتمنى أن يتمتع بشخصية قوية ومكانة اجتماعية محترمة ومال ومهنة محترمة»
مثل الآخرين، مهنة وشقة وزوجة»
«أن يصبح طبيباً وأن يتزوج وينجب أبناءاً»
«أتمنى أن يحظى بسمعة طيبة»
«أن يصبح طياراً»
«أن يصبح مهندساً»

الفتيات

«أتمنى أن تحصل على قسط من التعليم وأن تتزوج الرجل الذي يستطيع أن يحميها»
«أتمنى أن تحصل ابنتي على تعليم جيد وأن تتزوج وأن يحميها الله (ستره)»
«أتمنى أن تصبح معلمة وزوجة ماهرة»
«أن تصبح أماً جيدة قادرة على تربية أبنائها تربية حسنة»
«أتمنى أن تجد زوجاً جيداً وأن تتزوجه»
«أتمنى لها (الستره) ١ وأن تنجب أبناءاً صالحين»
«أن تصبح معلمة وأن تتمكن من الاعتناء بنفسها وأتمنى أن تحافظ على كرامتها»
«أن تكون ربة بيت مثالية»
«أن تصبح معلمة»

إذا أردنا النهوض بالفتيات وتحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان، فإنه لا بد من ترك الصور النمطية للفتيات والفتيان ويجب تصورهم بطريقة متنوعة ومتوازنة تحترم كرامة الإنسان. إن طموح الفتاة ووجودها يقيده التمييز الذي يمارس ضدها والمواقف والصور النمطية للجنسين وذلك خلال جميع مراحل حياة الفتاة، وهذا يؤدي إلى تكريس التمييز ضد الفتيات والأدوار النمطية للبنين والبنات.

عدم المساواة والتمييز بين الجنسين ضمن ورشات عمل الفنون

لقد كان الهدف من ورشات عمل الفنون هو إلقاء الضوء على الطريقة التي تنظر فيها الفتاة لدرها في المجمع. وقد تم عقد ورشات العمل في كل من صويلح والكرك والزرقاء وإربد والمفرق وسحاب والعقبة. وقد شارك في ورشات العمل هذه ما مجموعه ١٢٠ يافع ويافعة. وتم تقسيم ورشات العمل إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: أ) كتابة قصيدة جماعية. ب) إكمال تجميع ثلاثة صور. جـ) مشاركة العمل ونقاش جماعي.

وكان من بين النتائج المستخلصة من المناقشات أن الفتيات اليافعات يرين أن دورهن محدود في المجتمع ويرين أن المجتمعوعلى نطاق واسع لا يشركهن في الأمور المهمة. وعندما سئلت الفتيات ما إذا كن يعتقدن أن لهن صوت أجابت الأغلبية العظمى (لا) إلا إذا كان الأمر يتعلق بالتقاليد أو بدور الفتاة العائلي في المطبخ.

كما تم سؤالهن ما إذا كن يعتقدن أن رأيهن مهم. في إربد والمفرق تندرت المشاركات بأن رأيهن مهم إذا كان الأمر يتعلق بالطبخ والطعام، أما في الكرك فقد أجابت ١٨ فتاة من أصل ٢٢ بأنه لا دور لهن في المجتمع بقولهن «إحنا أكل.. شرب.. نام». أما في الزرقاء فقد قلن أنه ليس لديهن وقت فراغ وهذا على الأغلب معناه أنه لا يتم سؤالهن عن رأيهن. وعلى الرغم من هذه النتيجة إلا أن نصف الفتيات على الأقل قلن أنهن سينتخبن عندما يصبح من حقهن الانتخاب.

وكان من بين أكثر الصور إثارة للاهتمام هي الصعوبات التي تواجهها المشاركات. قالت إحدى المشاركات في إجابتها «نحن نواجه جداراً والطريقة الوحيدة للعبور من خلاله تكمن في المواجهة»وفي الكرك اتفقت معظم المشاركات مع هذه العبارة. من الصعب تخيل حياة الفتيات في هذه السن أن تكون بهذا القدر من الصعوبة وأن تتطلب هكذا مواجهة.

هؤلاء الفتيات اليافعات لديهن القدرة على تسريع وتيرة النمو والتقدم في كل قطاع، لكسر حلقة الفقر ودفع الاقتصاد والمجتمعات بأكملها نحو النمو. ولكن للأسف يتم تجاهلهن ولا يتم إشراكهن في صنع القرار ولا تعطى قيمة لأرائهن. هؤلاء الفتيات يواجهن الكثير من العوائق. إن الاستثمار في فتاة واحدة يمكن أن يجلب المنفعة لعائلتها وقريتها وبلدها. كما أن الاستثمار في الفتيات يمكن أن ينتج عنه تغيراً اقتصادياً واجتماعيا نوعياً.

يجب إبراز قيمة الفتيات وأن يكن محورا للحوارات الحكومية، لأن هناك حاجة للاعتراف بهن كأفراد مميزين ولهن احتياجات خاصة. إنهن محرومات من حقوقهن الإنسانية لأنه لم يتم تضمينهن في عمليات صنع القرار في الأسرة، وفي المجتمع ككل. وينبغي اتخاذ إجراءات خاصة لضمان حصول النساء الشابات على المهارات اللازمة للمشاركة في جميع مستويات القيادة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ولذلك فإن مبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنشئة الاجتماعية. ١

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

الحقوق داخل العائلة

الحقوق داخل العائلة تعتبر أيضا موضوعاً رئيسياً، حيث بينت نتائج البحوث أن الفتيات يتعرضن للتمييز داخل الأسرة، وأن هناك صوراً نمطية سائدة بين الجنسين، وأن هناك اتجاهاً نحو تفضيل الأبناء الذكور، وأنه لا يتم منح الفتيات الحرية، وأنهن لا يتمتعن بكامل حقوقهن. ينبغي أن تعترف الأسرة بالمسؤوليات المشتركة لكلا الوالدين في تربية وتنشئة الطفل. إن صياغة السياسات يجب أن تدعم البيئة الأسرية التي تمكن من تقاسم المسؤولية الأبوية للأطفال والتي تمكن من عكس القوالب النمطية بين الجنسين تلك القوالب التي أدت إلى عزل النساء والفتيات في الأسرة وفي الحياة العامة. ١

وعلى الرغم من تغيير محتوى كثير من جوانب الحياة الأردنية الحديثة، إلا التغيير كان ضئيلاً نسبيا عندما نتحدث عن التمييز بين الجنسين في الأسرة والمجتمع ككل. فالدراسات المتوفرة تشير إلى أن الموقف التقليدي فيما يتعلق بالمرأة وأدوار الجنسين لها جذور قوية في الأردن حتى بين النساء أنفسهن. بعض الفتيات قلن أن المساواة بين الجنسين موجودة داخل الأسرة، ولكن عند إجراء المزيد من المناقشة معهن اعترفن أنه دائما يتم منح الأولاد حرية أكثر من البنات: حرية التنقل خارجاً، وحرية قضاء أوقات الفراغ مع الأصدقاء، وحرية التعبير عن رأيهم، والحرية في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. ٢

تفضيل الابن الذكر موجود في الأردن ويتجلى في كثير من الأحيان بالحرمان والإهمال أو المعاملة التمييزية ضد الفتيات وذلك على حساب صحتهن البدنية والعقلية والتنموية. ٣ وقد أظهرت الدراسات أن تفضيل الأبناء الذكور يأخذ شكلاً من اثنين: الرغبة في ولادة الابن الذكر و«مفضلا» الابن على الابنة في العائلة بغض النظر عن ترتيب الولادة. فيما يتعلق بما سبق (كليلاند وآخرون ٤) أظهرت الدراسة تفضيلاً كبيراً للأبناء الذكور في كل من سوريا والأردن وقد ظهر ذلك جلياً في زيادة خصوبة النساء في الشرق الأوسط. على سبيل المثال تبقى الأسرة تحاول إنجاب طفل ذكر إلى أن يتحقق ذلك. كما أن نتائج القدسي تشير إلى تفضيل الأبناء الذكور من المواليد إضافة إلى أن المعتقد الديني يشجع على زيادة عدد المواليد. ٥ ومن هذا الأخير، يسود الاعتقاد السائد بأن الابن الذكر سيكون هو من يعتني بوالديه عندما لا يعودون قادرين على العناية بأنفسهم. أما الأسر التي لديها بالكاد ما يكفي من المال لتعليم طفل واحد، فتفضل الاستثمار في تعليم الابن بينما يتم الطلب من الفتيات المساعدة في أعمال البيت والزراعة، لذلك فهم يفضلون بقاءها في المنزل. ٦

الأطر الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الأسرة:

اتفاقية حقوق الطفل

المـــادة ٢

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

المـــادة ١٨

تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولي عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

١) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أى من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر،أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة؛

٢) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال تربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

إعلان ومنهاج عمل بكين

الهدف الاستراتيجي ل.٩.: تعزيز دور العائلة في تحسين وضع الطفلة الفتاة.

التطبيق الوطني:

الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

لقد وضعت الاستراتيجية وفقا للقوانين والتشريعات الأردنية والاتفاقيات الدولية والأهداف الإنمائية الألفية التي يلتزم الأردن بتحقيقها. والاستراتيجية تقوم على رؤية وطنية تحترم القيم الدينية والموروث الاجتماعي.

اليونيسف، حقوق المرأة والطفل من أجل التنمية القائمة على حقوق الإنسان، صفحة 22.

مؤسسة إنقاذ الكفل – السويد، بيرنيلا أوس، «المرأة أو الطفل؟»: صوت الفتيات المراهقات في الشرق الأوسط، 2005 جامعة لند، السويد

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التقرير الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، راديكا كوماراسوامي، جنيف، كانون أول 2002.

كليلاند ج.،فيرال ج.،فايسن م.«تفضيلات جنس المولود وتأثيرها على السلوك الانجابي»WFS دراسة مقارنة، عدد 27، 1983، فولابيرغ هولاندا: معهد الإحصاء الدولي.

سليمان القدسي، «الطلب على الأطفال في الدول العربية: شهادات الفريق ونماذج البيانات»، مجلة اقتصاد المجتمع، العدد 11 رقم 3 1998 الصفحات 435 452-

مؤسسة إنقاذ الكفل – السويد، بيرنيلا أوس، «المرأة أو الطفل؟»: صوت الفتيات المراهقات في الشرق الأوسط، 2005 جامعة لند، السويد

١.تحسين بنية العائلة ووحدتها
٢.تمكين الأسرة بطريقة فاعلة وبما فيه الكفاية لتنفيذ أدوارها ومسؤولياتها
٣.تعزيز الدور الثقافي للأسرة وقدرتها على التعامل مع الآثار الثقافية للعولمة
٤.المساهمة في صياغة السياسات التشريعية التي توفر بيئة مواتية لتأسيس عائلة موحدة وحمايتها من التفكك
٥.التأكد من أن السياسات والبرامج الخاصة بالأسرة في تناغم مع البرامج السكانية والاجتماعية والاقتصادية ومع السياسات.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز بنية الأسرة ووحدتها وحماية حق الأسرة وأعضائها، والتي ستشمل الطفلة الفتاة ، فالاستراتيجية تتعامل مع الأسرة بشكل عام. ولذلك لم يتم ذكر الطفلة الفتاة أو المساواة بين الجنسين. ولكنها تنص على أنها تستند على القيم الدينية والقيم الاجتماعية الموروثة والتي يمكن أن يكون بعضها تمييزياً ضد النساء والفتيات. وقد تجاهلت الاستراتيجية أيضاً الهدف الإنمائي رقم ٣ المخصص على وجه التحديد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا الالتزام غير موجود في الاستراتيجية الوطنية. كما أن الاستراتيجية لا تتضمن مؤشرات لقياس الأداء من أجل أن تكون قادرة على قياس التحسن والتقدم في وضع النساء أو الأطفال.

التمييز الحاصل بين الجنسين الذي بينته نتائج الدراسة

القصيدة الجماعية

أنتجت القصيدة الجماعية العديد من الحقائق الشخصية المثيرة للاهتمام في كيفية نظر الفتيات إلى أنفسهن داخل الأسرة:
عن سن الخامسة تحدثت الفتيات بقولهن أنها مرحلة اللعب التي تبدو فيها الحياة واعدة وسعيدة. الجدير بالذكر كان عدد الردود التي قالت أنه وفي سن السادسة ومع بدء المدارس، يتغير روتين حياتهن اليومية بشكل كبير، حيث تكون الإثارة الناتجة عن الالتحاق في المدرسة وتكوين صداقات جديدة إلا أن ذلك يصاحبه الضجر والفروض المنزلية. أما في سن العاشرة فإنه يتم إخبارهن أنهن قد كبرن وأنه ينبغي عليهن أن يغطين رؤوسهن وتحمل المزيد من المسؤوليات في البيت. أما في سن الثانية عشرة فيتم إخبارهن بأن أجسامهن ستتغير وأنهن قريباً سيصبحن نساء، وأنه يجب عليهن الحذر أكثر وأن لا يخرجن للعب.
وعلى الرغم من ذلك إلا أن الفتيات قلن أنهن كن يردن أن يخبرن عائلاتهن أنهن لا زلن صغيرات ولا زلن طفلات ويردن أن يلعبن!
أما في المرحلة العمرية ١٤-١٥-١٦ فقلن أنهن كن يحلمن بإنهاء مرحلة المدرسة وأخريات كن يحلمن بزوج المستقبل واغلبهن كن يحلمن بمستقبل أفضل.

المسح الكمي

المؤشرات أدناه تلقي الضوء على عدم المساواة بين البنين والبنات داخل الأسرة، وعلى التمييز ضد البنات الذي يحول بينهن وبين التمتع بحقوقهن الكاملة. هذه المؤشرات تقيس التمييز بين الجنسين. كما تم تنظيم النتائج في جداول لتبين العلاقة على أساس الجنس والمحافظات.

من وجهة نظرك من هم الأشخاص الأكثر تأثيراً على حياة الطفلة الفتاة ؟ (الأم)

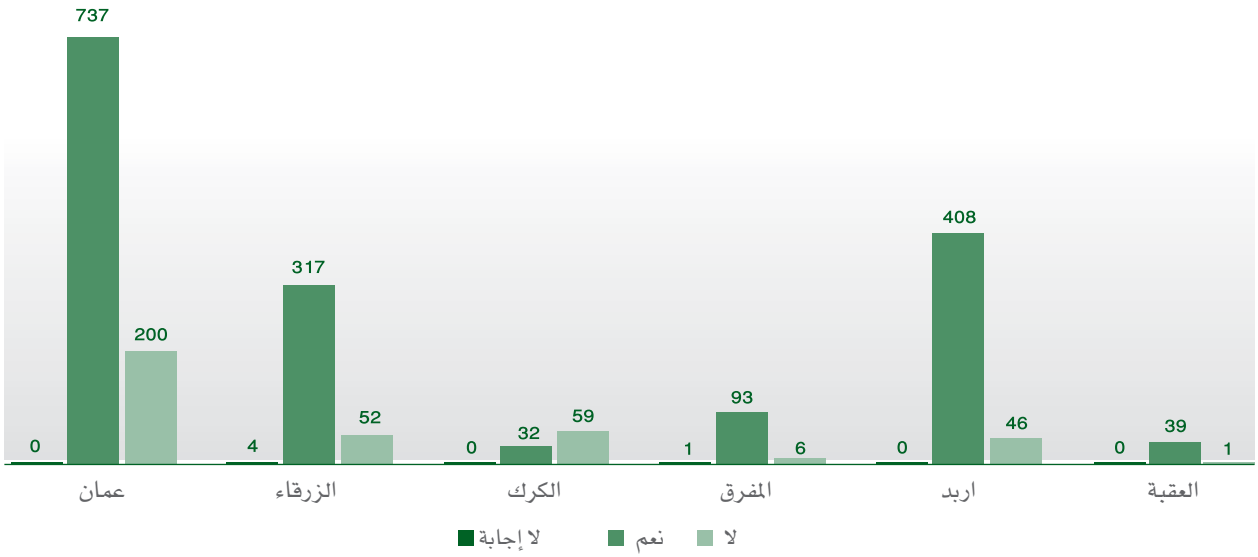

من وجهة نظرك من هم الأشخاص الأكثر تأثيراً على حياة الطفلة الفتاة ؟ (الأب)

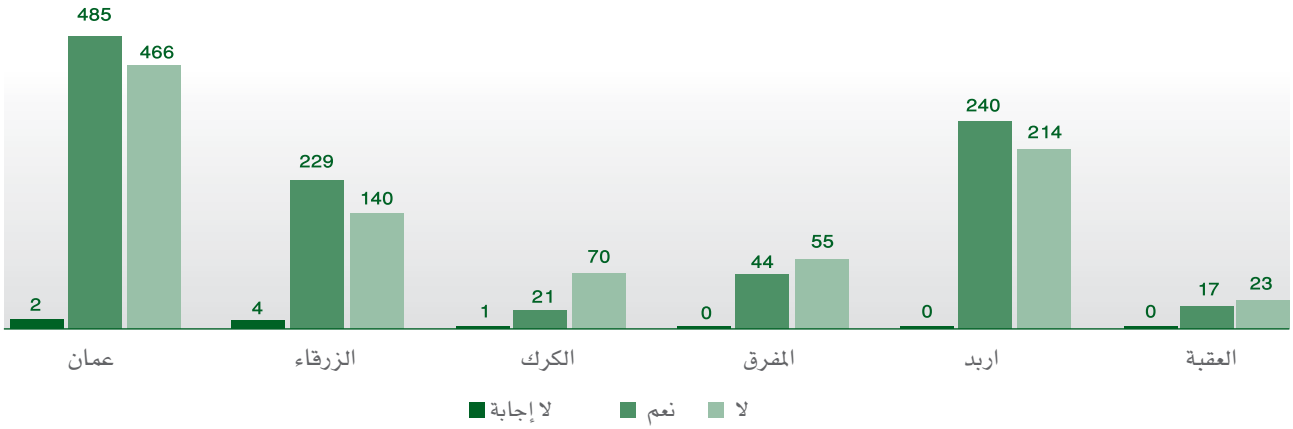

من وجهة نظرك من هم الأشخاص الأكثر تأثيراً على حياة الطفلة الفتاة ؟ (الأم أو الأب)

أظهر المسح أن الأم هي الشخص الأكثر تأثيرا في حياة الطفلة الفتاة ، وهذا لا يمنع أن الزوج هو أيضا له تأثيره على حياتها. حيث تنظر معظم الزوجات على أنهن الأكثر تأثيراً في حياة الطفلة في حين كان نصف الرجال تقريبا وفي معرض ردهم على هذا السؤال ينظرون إلى أنفسهم على أنهم الشخص الأكثر تأثيرا في حياة الطفلة الفتاة. هذا أمر مهم لأن الآباء هم الأكثر تأثيرا في حياة الطفلة كما أنهم أيضا مسؤولين عن نموها وعن المعاملة التي تتسم بالمساواة داخل الأسرة. من أجل تحسين وضع الطفلة يجب أن تلعب الأم دوراً أكثر تأثيراً.

هناك حاجة لوضع برامج لتثقيف وتشجيع الآباء والأمهات على معاملة الفتيات والفتيان على قدم المساواة، للقضاء على الأدوار النمطية للرجل والمرأة، ولضمان تقاسم المسؤوليات بين الفتيات والفتيان في الأسرة.

الاختلافات بين المحافظات

لا يوجد اختلافات كثيرة بين المحافظات، ما عدا في محافظة الكرك حيث لم ينظر الآباء والأمهات لأنفسهم على أنهم الأشخاص الأكثر تأثيراً في حياة طفلتهم.

وفاء بني مصطفى، نائب في البرلمان وأحد أصحاب العلاقة الذين تمت مقابلتهم، قالت في حديثها عن تأثير العائلة على حياة الطفلة الفتاة:

إن العائلة هي العامل الذي يلعب دوراً كبيراً في الطريقة التي يتم فيها التعامل مع الطفلة الفتاة. ويمكن للعائلة أن تؤثر بدورها على سلوك العشيرة. أنا وفاء بني مصطفى نشأت في عائلة لا تميز بين الإناث والذكور في التنشئة أو التعليم أو الميراث وقد وصلت إلى أعلى مراتب السلطة السياسية من خلال عشيرتي. ولكن هناك بعض العشائر التي لا تسمح حتى بمناقشة هذه المسائل. ولذلك فالعشيرة في بعض الأحيان يمكن أن تلعب دوراً إيجابيا أو دورا سلبيا اعتمادا على كيفية تعامل الأسرة الصغيرة مع القضية. وأنا شخصيا كنت مدعومة من عائلتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة (العشيرة) التي لولا دعمهما ما كنت لأصل إلى هذا المقعد في البرلمان.

حماية شرف الفتاة هو حماية شرف العائلة

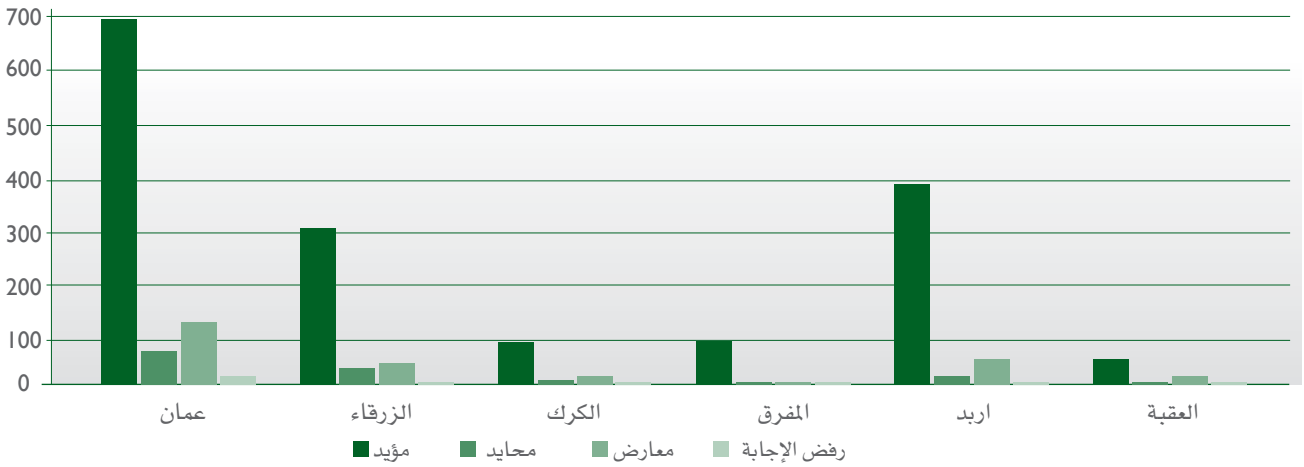

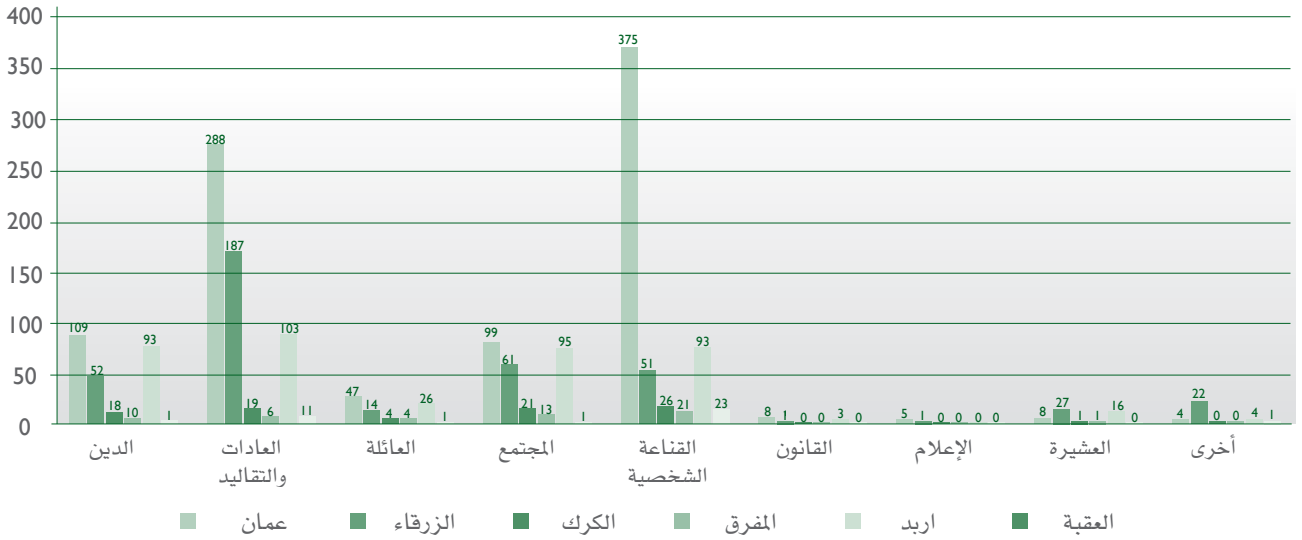

حماية شرف الفتاة هو حماية شرف العائلة

كشفت الدراسة عن أن ٨١٪ من الآباء يعتقدون أن حماية الفتاة يعني حماية شرف العائلة. وكان مصدر قناعتهم بذلك يشمل: تأثير العادات والتقاليد بنسبة ٢٨٪ وتأثير المجتمع بنسبة ١٤,٤٪ والدين بنسبة ١٤٪. وكما هو واضح فإنهم متأثرون أكثر بالعادات والتقاليد. وهذا واضح بسبب ظاهرة جرائم الشرف المرعبة في الأردن. في كثير من الأحيان يتم قتل النساء والفتيات اليافعات من قبل أسرهن لأنه ينظر إليهن على أنهن لطخن شرف العائلة من خلال علاقة غير شرعية أو بسبب فقدان العذرية.١ كما أن ذلك يوضح كيف يُنظر إلى سمعة الفتاة وأن الإساءة لسمعة الفتاة تعتبر إساءة وعار للفتاة وللأسرة.

ويستند هذا النمط من السلوك الثقافي تجاه النساء والفتيات على فكرة دونية الإناث وتفوق الذكور. وهناك أيضا عدم مساواة واضح في المعاملة داخل الأسرة، حيث أن سمعة الطفل الصبي لا يكون لها نفس التأثير والآثار التي يمكن أن تؤدي إلى قتله. يجب حماية الطفلة الفتاة ضد أشكال التمييز هذه ومن العقاب القائم على أساس تحيز عادات وتقاليد والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة.

الاختلافات بين المحافظات

لا يوجد اختلافات كبيرة بين المحافظات في هذا السياق. إلا في نسبة المؤيدين لهذا المؤشر في المفرق التي كانت ١٠٠٪.

العديد من أصحاب العلاقة تحدثوا عن موضوع شرف العائلة. الأستاذة الجامعية رولا قواس أعطت مثالاً:

> *صوت المرأة عورة المرأة لا يسمح لها بالكلام أو أن تكسر حاجز الصمت، وهذا سيؤثر على الطريقة التي تنظر فيها المرأة لنفسها: «إنها تتطلع في نهاية المطاف إلى نفسها على أنها قزم أو شخص لا شأن له، كما لو أنها لا صوت لها ولا كيان ولا وجود لها، كما لو أنها كانت متاع من ضروريات الحياة ولكن لا وجود لها». وذكرت التعبيرات الشائعة الأخرى التي تدل على المعاملة التميزية بين الفتيات والفتيان والنظر للمرأة وكأنها مواطن من الدرجة الثانية، وأوضحت كيف يمكن في «ثقافة العار» أن تصبح المرأة خادم شرف العائلة وبالتالي يتم التعامل معها وكأنها «شيء». سوف تكون في منزل يوماً ما وأنها ستصبح زوجة وأنها ستربي الأطفال وهذا كل شيء بالنسبة للمرأة. هذا أمر يتم الترويج له من قبل المجتمع الذي نعيش فيه، وبطريقة تجعل المرأة تتشرب هذه المفاهيم منذ مرحلة الطفولة.*

وهي تقترح أن:

> *ننظر إلى «ثقافة العار» وأثرها على تنشئة الإناث وثقافة الخوف أيضاً. «ثقافة العار هذه أصبحت جلد المرأة الثاني، حيث أصبحت الوصي على شرف العائلة، وبالتالي يتم النظر لها على أنها شيء وليست كائنا بشرياً له قلب وعقل بل ينظر لها على أنها سلعة أو شيء أو جسم ويتم النظر لها على أنها الشرف». وإذا حدث أي شيء، فإن الدم يجب أن يراق لتطهير شرف العائلة. هذه هي الثقافة التي يتم تنشئة الفتاة عليها «ديرو بالكو على شرف العيلة».*

الدكتور الاقتصادي سليمان المعايطه علق على موضوع شرف العائلة بقوله:

> *الثقافة والتقاليد تحمي الفتاة والمرأة. فالفتاة ضعيفة ومن واجبنا حمايتها. إنها محور شرفنا*

الدكتور حسين محادين المختص بعلم الاجتماع قال:

> *إن العقلية الشرقية تنظر إلى جسم المرأة على أنه أساس شرف العائلة.*

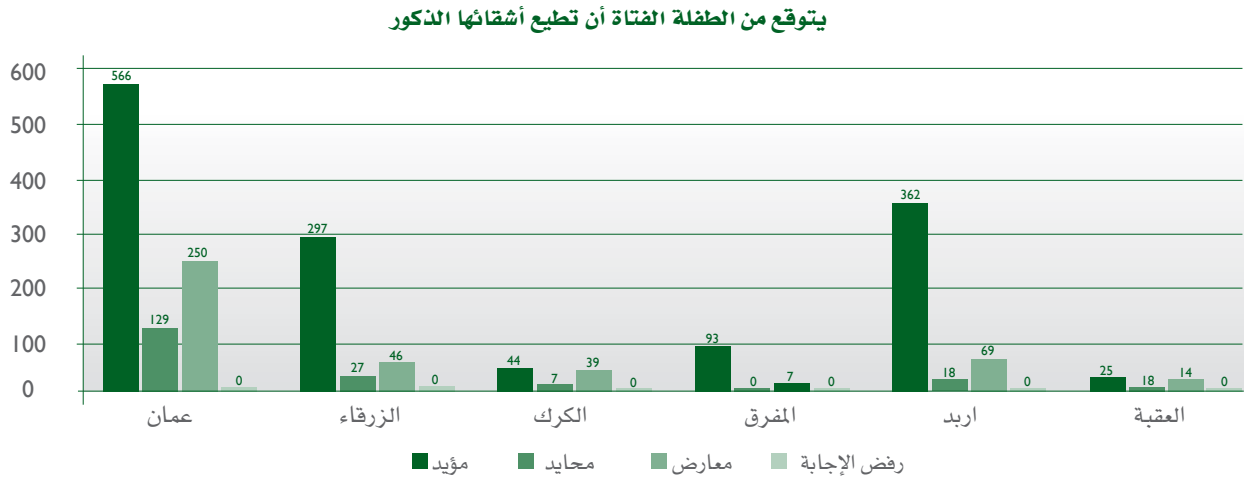

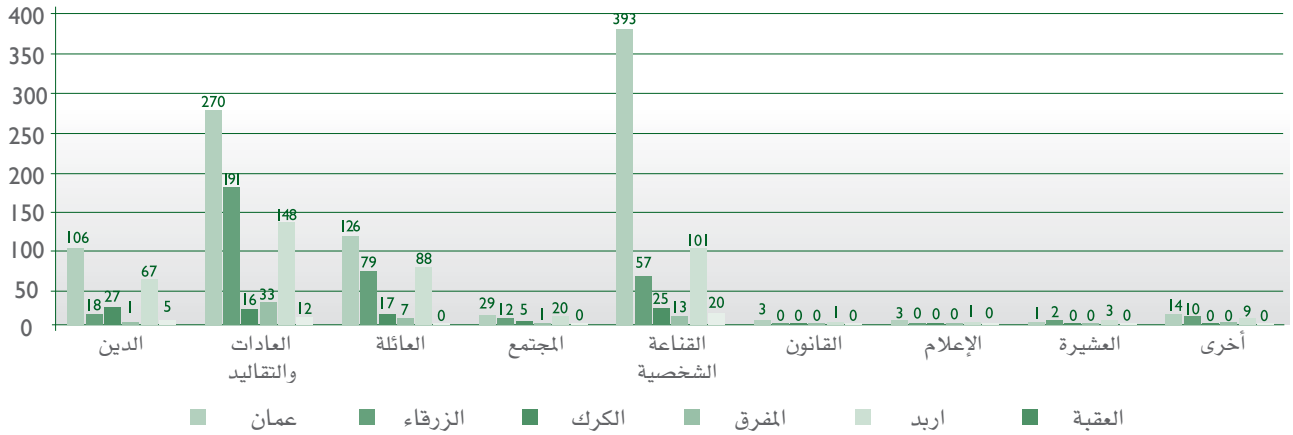

يتوقع من الطفلة الفتاة أن تطيع أشقائها الذكور

لقد كشفت الدراسة أن ٨٩٪ من الوالدين من أصل ٢٠٠٠ أسرة شملها الاستطلاع يعتقدون أن الطفلة الفتاة يجب أن تكون مطيعة لأشقائها الذكور. وهذا يبرز تفضيل الأبناء داخل الأسر وكيف أن الأشقاء الذكور لديهم السلطة والسيطرة على شقيقاتهم الإناث. وهذا ناتج عن التوقعات النمطية لأدوار الجنسين التي يتوقع منهما أن يلعبوها في سن مبكرة جدا. وهذه الصورة تبين عدم المساواة لأنه لا يتوقع من الأشقاء الذكور الانصياع لشقيقاتهم الإناث.

الاختلافات بين المحافظات

وافق ٩٣٪ في المفرق مع هذه العبارة، في حين وافق معها ٩٢٪ في الزرقاء بينما خالفها ٤٣٪ في الكرك و٣٠٪ في عمان خالفوها أيضاً. وكانوا متأثرين بقناعاتهم الشخصية والعادات والتقاليد والعائلة والدين. وهذا التمييز في بين الذكور والإناث نجده في العادات والتقاليد، حيث تتعلم الفتيات في سن مبكرة جداً أن هناك علاقات قوة في العائلة وأنها هي الحلقة الأضعف.

ميسر عبد الكريم طبيشات، عاملة اجتماعية في إربد علقت على تأثير العادات والتقاليد على العائلة بقولها:

فيما يتعلق بالعلاقات، فإنه ومن الواضح أن الفتيات هنا من اليافعات وأنهن في صراع بين ما يقال لهن عن الأعراف والتقاليد وبين ما يشاهدنه حولهن على أرض الواقع. فالمدرسة قريبة جدا من الجامعة وعندما تغادر المدرسة في نهاية اليوم فإنها تشاهد لأول مرة سلوكاً في الشارع لا يعكس ما قيل لها من كيفية التصرف. فهناك تناقض كبير في المجتمع، وتتساءل الفتيات في الغالب ما إذا كانت القواعد التي وضعتها الأسر بناءاً على الأعراف والتقاليد هي الصحيحة أم أن عليها أن تتصرف على النحو الذي تراه أمامها. إن التقاليد الأسرية أصبحت بالية تماماً.

كلما زاد عدد الأبناء الذكور كلما زادت مكانة الوالد الاجتماعية

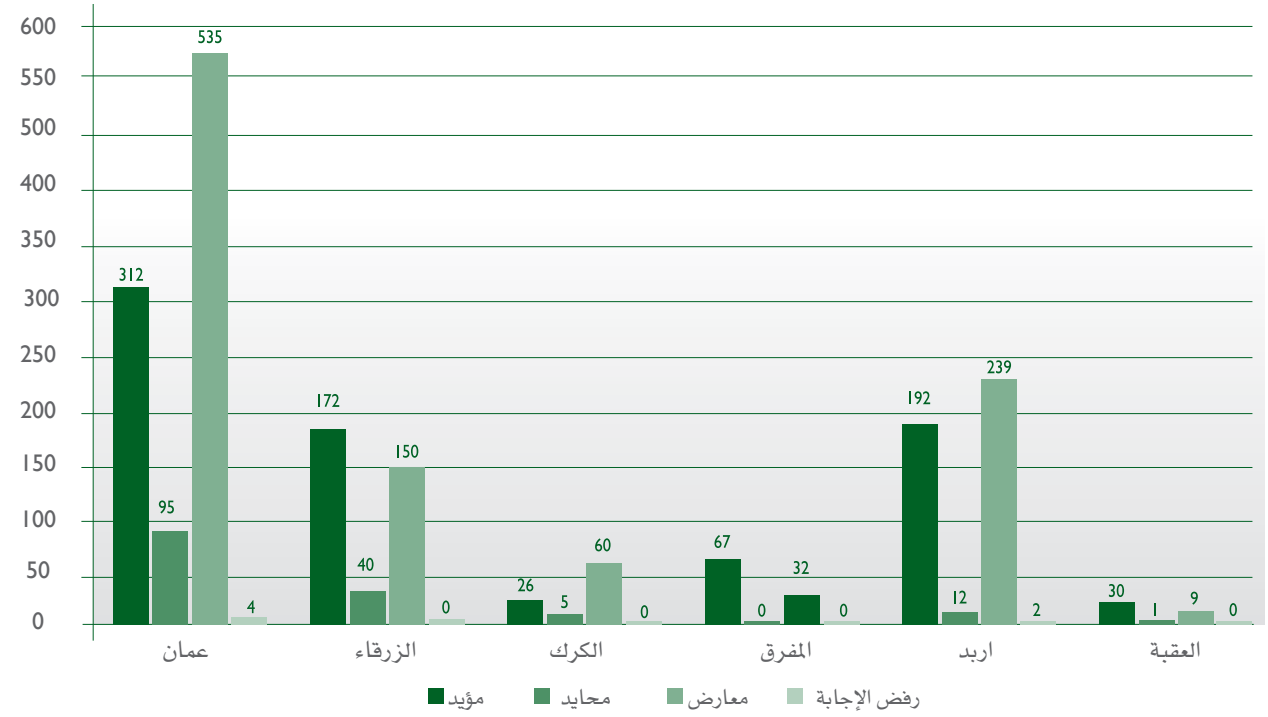

Source of conviction (The more a father has male children the more prestigious he is)

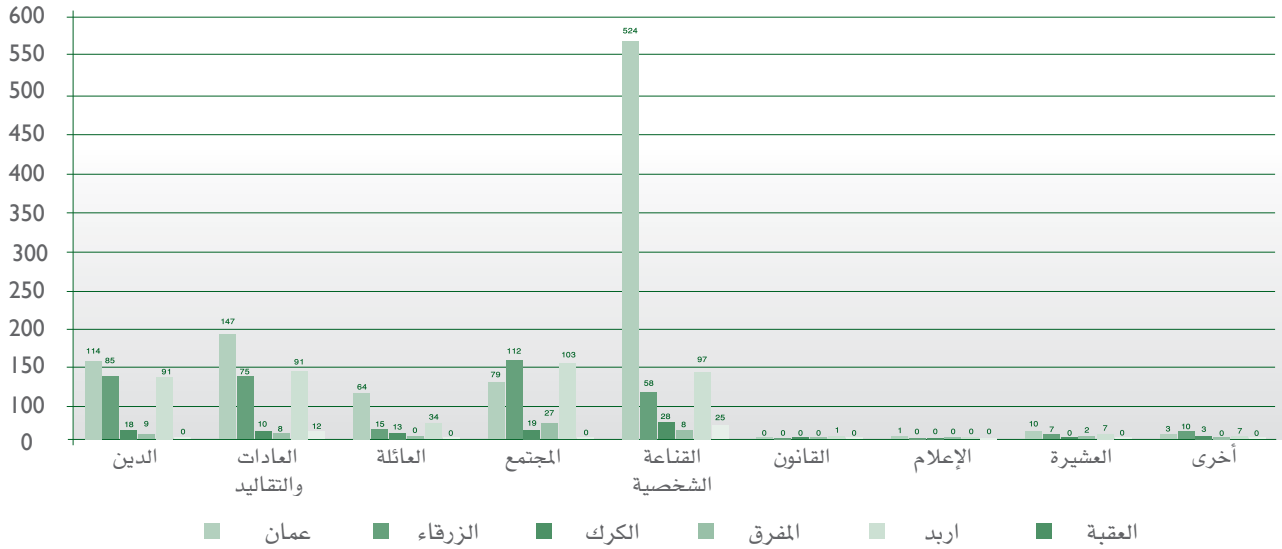

كلما زاد عدد الأبناء الذكور كلما زادت مكانة الوالد الاجتماعية

لقد بينت الدراسة أن ٣٨٪ من الأزواج و٤١٪ من الزوجات يعتقدون أنه كلما زاد عدد الأبناء الذكور في العائلة كلما زادت مكانة الوالد الاجتماعية. وكانت النساء متأثرات أكثر بالمجتمع والعادات والتقاليد والدين على الترتيب بينما كان الرجال متأثرين أكثر بالدين ثم العادات والتقاليد ثم المجتمع على الترتيب. وهذا يبين كيف أن حوالي ٤٠٪ من ٢٠٠٠ عائلة شملها الاستطلاع يفضلون الأبناء الذكور. وبالتالي فهذا يعني أن الفتيات لهن قيمة أقل لأنهن لا يرفعن من مكانة العائلة الاجتماعية. وهذا يضع الفتاة في مرتبة أقل ويعلمها أنها ليس بذات القيمة مع شقيقها الذكر، كل ذلك ببساطة بسبب جنسها.

الاختلافات بين المحافظات

في المفرق والزرقاء كانت الأغلبية موافقة على هذه العبارة، بينما في عمان كانت النسبة ٣٢٪ ممن وافقوا عليها. أما بالنسبة إلى مصدر قناعتهم ففي المفرق لم تجب الغالبية على هذا السؤال وبعضهم قالوا أنهم متأثرون بالمجتمع. أما في إربد والزرقاء فكانوا متأثرين أكثر بالمجتمع والدين والعادات والتقاليد. في

عمان والكرك والعقبة كانوا متأثرين بقناعاتهم الشخصية ومتأثرين أيضاً بالعادات والتقاليد. هناك قناعة واضحة بان الصبي يجلب مكانة اجتماعية أكبر للعائلة، ببساطة لأنه ذكر. كما يتم وضع الفتيات في مكانة أقل من الذكور منذ الولادة.

الدكتور منير كرادشه علق على الصور النمطية المبنية على الجنس بقوله:

الذكر هو المسيطر في العائلة ولذلك فإن العائلة تفضل إنجاب الأولاد الذكور. هناك تنميط مبني على الجنس يحدد الأدوار الاجتماعية للفتاة وللصبي ضمن العائلة الواحدة مما يجعل الفتاة حبيسة البيت.

العين ناديا بشناق بينت الفروق بين الأولاد الذكور والبنات ضمن العائلة بقولها:

الاختلافات بين الفتيان والفتيات تحدث بسبب الأطر الاجتماعية الحالية التقليدية التي يتبناها المجتمع ككل. فالنهج الأبوي والسيطرة الذكورية للتربية في مجتمعنا - نجد ذلك يبدأ بالسعادة البالغة لدى إنجاب طفل ذكر، ثم إعطاء الطفل الامتيازات الواسعة التي لا تعطى للابنة - فضلا عن المعتقدات الراسخة لدى الرجال والنساء على حد سواء في تفضيل الصبي والمبالغة في حماية الفتاة. هذه التنشئة التمييزية تؤثر على الكيفية التي تنظر فيها الفتيات إلى نفسهن حيث يجعلهن يفتقرن للثقة بالنفس. لا بد من القول أن عدم ممارسة الديمقراطية داخل إطار الأسرة يؤثر سلبا على علاقة أفرادها ببعض.

إن التنشئة هي أصل التطور الإيجابي للإنسان، ولذلك فإنه يجب أن تتضمن التنشئة كل القيم والحقوق والواجبات لكل شخص وسوف تجعله يؤثر بالتالي في دائرة أوسع من تأثيره / تأثيرها من خلال طريقة تفاعلهم مع حقوقهم المدنية والسياسية ضمن المجتمع.

ونحن كمجتمع يجب علينا إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة على أساس ثقافي واضح متأصل في الحضارة الإنسانية.

الطفلة الأنثى تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها إخوتها الذكور في مغادرة المنزل (لنفس الفئة العمرية)

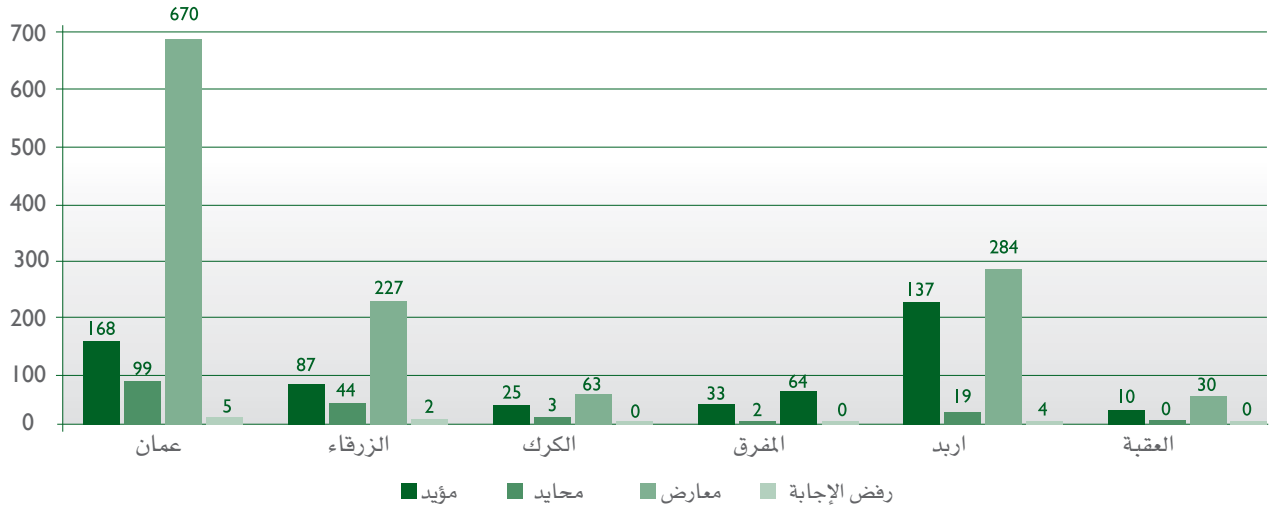

Source of convicting (A female child is given the same freedom

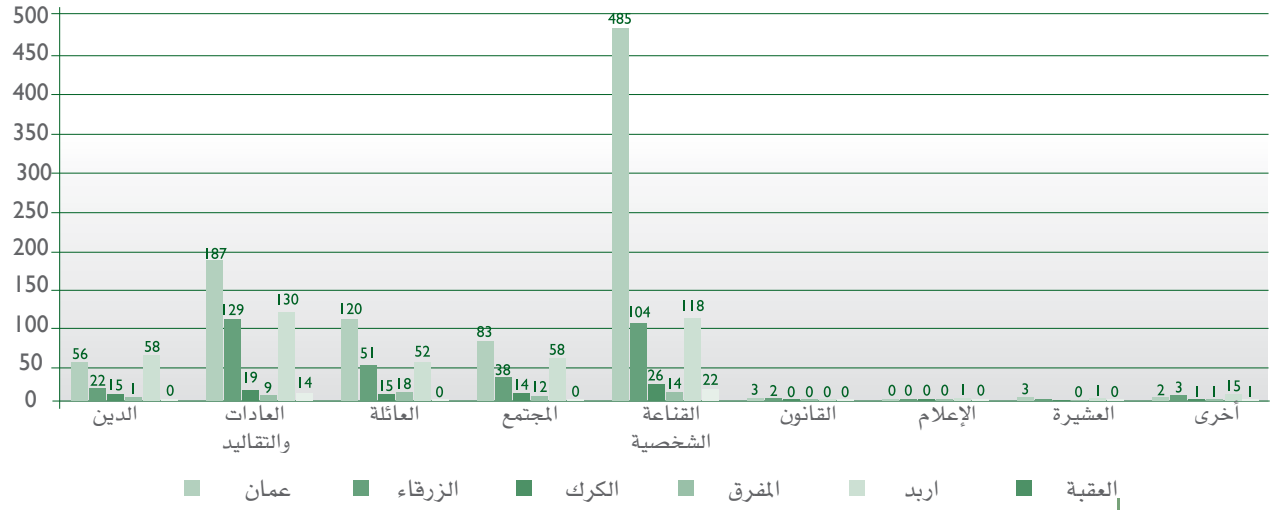

الطفلة الأنثى تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها إخوتها الذكور في مغادرة المنزل (لنفس الفئة العمرية)

كشف الاستطلاع أن ٦٦,٧٪ لا يتفقون مع هذه العبارة. وكانت العوامل الأكثر تأثيرا في آرائهم إلى جانب قناعتهم الشخصية تشمل: العادات والتقاليد بنسبة ٢٤,٣٪ والأسرة بنسبة ١٣,٢٪ والمجتمع بنسبة ١٠,٢٪ . وهذا يوضح كيف يتم تقييد حرية حركة الطفلة مقارنة مع إخوتها الذكور بسبب تأثير العادات والتقاليد والأسرة والمجتمع بصفة عامة. كما تواجه العائلات ضغوطا من هذه التأثيرات، ومن المتوقع أن تبقى الطفلة داخل هذا المجال الخاص، ولا يمكنها الخروج إلى المجال العام، خوفا من الإضرار بسمعتها وبالتالي الإساءة إلى شرف العائلة. هذا الدور للطفلة يضر بها لأنه لا يسمح لها باستغلال إمكانياتها، كما يمكن أن يحد من الفرص المتاحة لها. فهذا الدور على سبيل المثال لا يتيح للفتيات المشاركة في أي أدوار قيادية في المجال العام، مثل السياسة، لأنها تعلم أن المساحة العامة ليست للنساء والفتيات. كما أنه يحد من حصولها على الموارد والمنافع.

الاختلافات بين المحافظات

في عمان والكرك كانوا متأثرين أكثر بقناعاتهم الشخصية، يليها العادات والتقاليد وأخيراً العائلة. بينما في الزرقاء وإربد كانوا متأثرين أكثر بالعادات والتقاليد أما في المفرق فكانوا متأثرين بالعائلة.

حرية الفتاة في المجتمع الأردني

هانس بايور وآخرون١ وجدوا أن حرية المرأة الأردنية في التنقل مقيدة بشدة ولا تتعدى الأماكن القريبة من منازلهن، حتى عندما يردن زيارة أقارب في مدينة أخرى. إن تشديد القيود المفروضة على حركة الفتاة من قبل أهلها يأتي خوفا من جلب العار لأسرة الفتاة إذا ما وجدت في وضع غير لائق في الأماكن العامة، في حين يتمتع الذكور بحرية الحركة مما يجعل الفتاة تشعر بأن هناك تمييزاً ضدها. ولأن سمعة الفتاة تحتل مكانة عالية فإن عار الفتاة يعتبر عار العائلة. وفي النقاشات التي أجريت مع الفتيات وضّح أوس٢ فكرة تتكرر في كيف أن «الناس يتكلمون» عنهن كفتيات.

وفي دراسة أجريت على المدارس في المناطق النائية وجد عادلي٣ بما أن النشاطات اللامنهجية غير ضرورية فإن الناس سوف يتكلمون بطريقة غير لائقة عن الفتيات اللاتي يشاركن فيها. إن الذهاب علنا إلى المدرسة والعودة منها يعتبر سلوكاً مقبولاً للفتاة اليافعة، ولكن أي نشاطات لا منهجية لا تعتبر كذلك كما أن النشاطات اللامنهجية يمكن أن تجلب «الكلام» الذي يمكن أن يضر بسمعة الفتاة.

وكجزء من الدراسة فقد تم إجراء مقابلات مع العديد من أصحاب العلاقة مثل القضاة الشرعيين وأعضاء البرلمان وقانونيين ومرشدين تربويين ورجال دين وقادة عشائر وقادة مجتمع وعلماء اجتماع واقتصاديين وعاملين في القطاع الاجتماعي. وقد اتفق أغلبيتهم أن أكبر مشكلة تواجه الطفلة الفتاة هي تقييد حريتها.

المحامية رانيا شموط قالت:

إن القمع وهامش الحرية الصغير الممنوح للفتيات هو المشكلة الرئيسية التي تواجه الفتيات. وهو أهم تحدي تواجهه الفتيات اليوم. حيث تلجأ الأسرة إلى الحد من حرية بناتهم تحت ذريعة حمايتهن بدلا من خلق الوعي. فالمشكلة الرئيسية التي تواجه الفتاة تكمن في هامش الحرية الممنوح لها. كما أن هناك العديد من القيود المفروضة على الفتيات فيما يتعلق باللباس، والاختلاط مع الناس والأعراس المختلطة، وهذه كلها تؤدي إلى تقييد حرية حركة الفتيات.

سميه الجابر المرشدة التربوية في مدرسة أم عماره الثانوية للبنات حدثتنا عن قصة حول القيود المفروضة على الفتيات فقالت:

لقد كانت الفتاة مؤدبة جداً، ومجدة في دراستها، وفي أحد الأيام ذهبت إلى البيت بعد انتهاء دوام المدرسة ووصلت بعد ساعة، وعرفت أمها ذلك بعد أن شاهدت زميلتها في المدرسة قد عادت أبكر منها، بعد ذلك رفض الأب عودة ابنته إلى المدرسة، في ذلك الوقت تحدثنا معه وأقنعناه بأن يجعلها تعود للمدرسة. وخلال العطلة قامت الفتاة باصطحاب أختها الصغيرة معها ليلاً إلى عمان. وقد وجدت لاحقاً أن الأهل كانوا يضيقون عليها ولا يمنحونها حرية على الإطلاق فقد خنقوا حريتها في الحركة ولا يسمحون لها بشيء وكانوا يفتشون حقيبتها المدرسية ويضربونها. وعلى كل حال فقد جعلها أبوها في النهاية تترك المدرسة وقام بتسليم كتبها إلى المدرسة ولا زلت أحتفظ بكتبها ولم يسمحوا لها بالعودة إلى المدرسة.

صادق العمري مدير التعاون الدولي في مديرية حماية الأسرة في مديرية الأمن العام وضح القيود المفروضة على الفتيات بقوله:

إن أهم المشاكل التي تواجهها الفتيات وخصوصاً في مرحلة المراهقة هي تقييد حريتهن وأفضل طريقة للتعامل مع هذا الوضع هي بمنحها حرية مسؤولة وهامشاً معقولاً من الحرية بإشراف العائلة.

لبنى دواني من المركز الدولي لدعم المرأة أيضاً تؤيد ذلك فتقول:

إن القمع وتقييد الحريات هي المشاكل الرئيسية التي تواجهها الفتيات، إضافة إلى أن غياب التواصل مع أسرهن. أما في حالة الذكور فهناك التواصل والحوار، وقد تم الحد من الظلم وتم بذلك الحد من المشاكل المصاحبة له.

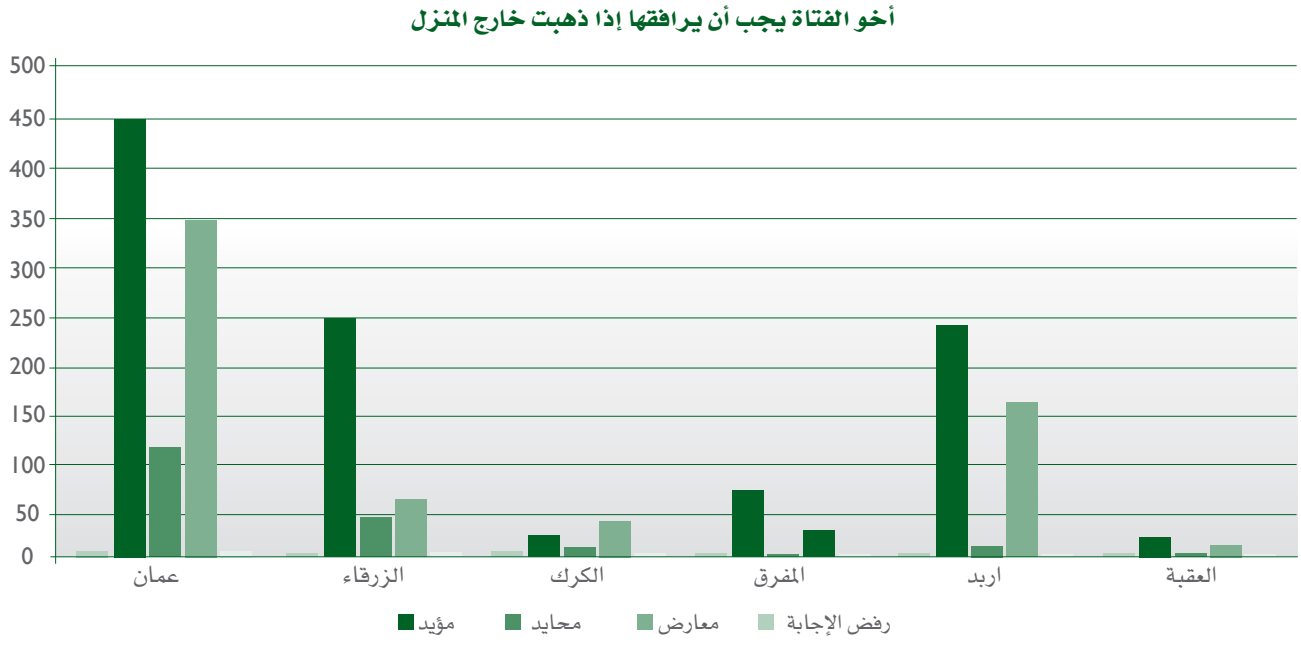

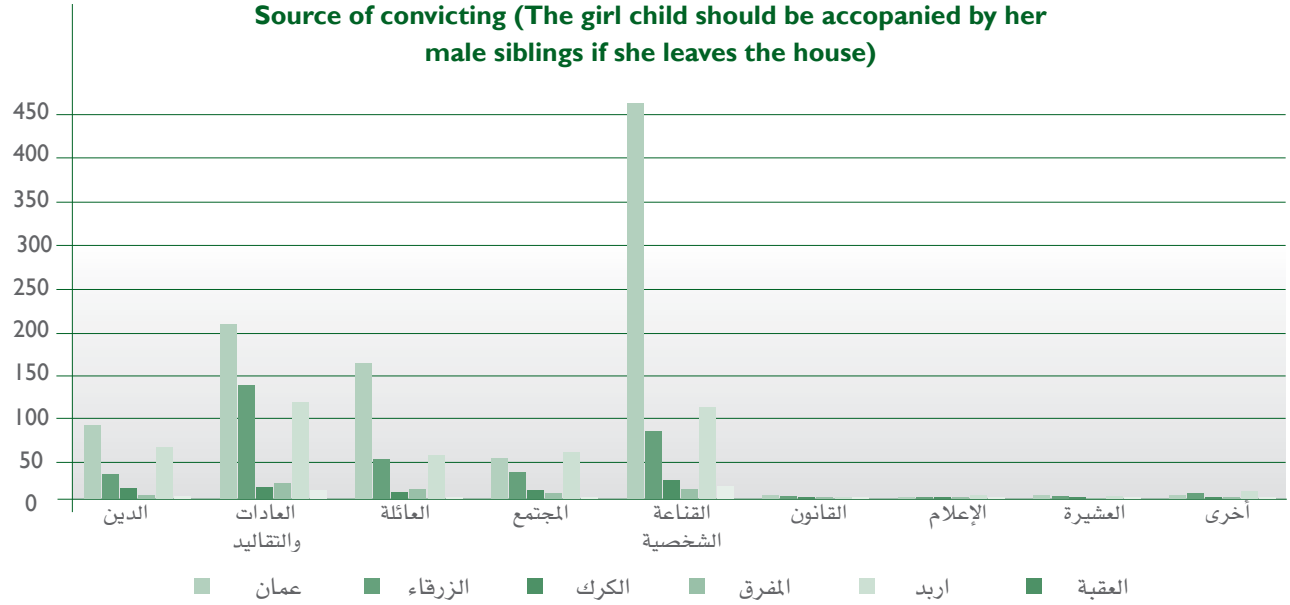

أخو الفتاة يجب أن يرافقها إذا ذهبت خارج المنزل

لقد كانت هذه إحدى نتائج هذا البحث التي تسلط الضوء على تفضيل الأبناء الذكور في العائلة وعلى الأدوار النمطية للجنسين من مرافقة الشقيق الذكر لأخته إذا غادرت المنزل. وقد وافقت أغلب الإجابات على هذه المقولة. وقد كان أكبر مؤثر في إجاباتهم هو القناعة الشخصية والعادات والتقاليد والعائلة. ومرة أخرى نجد أن ذلك يضع الفتاة في مرتبة أدنى.

الاختلافات بين المحافظات

معظم الإجابات في كل المحافظات اتفقت على أن شقيق الفتاة يجب أن يرافقها إذا غادرت المنزل ما عدا في الكرك فقد خالفت الأغلبية هذه العبارة. وقد كانت الأغلبية متأثرون بقناعاتهم الشخصية تليها العادات والتقاليد. أما في الزرقاء فقد كانت الأغلبية متأثرة بالعادات والتقاليد.

خلود مراحله، نائب في البرلمان تحدثت عن سيطرة الأشقاء الذكور على أخواتهم بقولها:

في بيتي أرى كم يكون أبنائي سعداء للغاية عندما يمارسون سلطتهم على شقيقاتهم البنات. هو الصبي وهي الفتاة ولا يجب عليها أن تغادر البيت لوحدها «إذا أردت الخروج من المنزل فسأرافقك» «إذا أردت شيئاً من البقالة فسأجلبه لك»، وأنا بالتأكيد ضد هذا التصرف لأنه بغض النظر سواء كان صبي أم بنت فإنه يجب تنشئتهم بطريقة تمنحهم الثقة بالنفس والطموح وأن يعتمدوا على نفسهم وأن يعرفوا الصواب والخطأ. أنا أجعل أولادي

يحسون أنني أثق بهم وانا لدي وجهة نظر عصرية لأنه من وجهة نظري الشخصية فإنه يجب سواء كانوا صبياناً أم بنات أن يحسوا أن لهم رأيهم الخاص بهم الذي يجب احترامه. أنا أعلم أن عاداتنا وثقافتنا تميز بين الفتاة والصبي وأنا أفضل أن أتعامل مع أطفالي الذكور والإناث بطريقة عصرية.

المواضيع التي ظهرت في ورشات تجميع الصور

لقد علقت الغالبية العظمى من اليافعات على تدخل أعضاء العائلة من الذكور وخصوصاً الأشقاء الأكبر والأصغر في الكثير من مناحي حياتهن وبالذات فيما يتعلق بلباسهن وخروجهن. وقد كانت أكثر الحالات تطرفاً هي إحدى الفتيات التي تبلغ من العمر خمس عشرة سنة التي قالت أن أخوها البالغ من العمر ثلاث سنوات يتدخل في حياتها ببساطة من خلال صراخه ونوبات الغضب التي تعتريه إذا ما قررت الخروج من المنزل. وقد تمت ترجمة ذلك على أنه يجب عليها اصطحابه معها أينما ذهبت. وكان أهلها يعلقون بقولهم «إنه يريد الذهاب معك خذيه معك».

هذا التوقع بأن الفتاة يجب أن يكون لديها دائما وصي ذكر ثابت، وخصوصا عندما يكون الوصي هو أصغر منها سنا بكثير، يغذي الاعتقاد بأن الأنثى لا يمكن أن تعتني بنفسها وأنها آمنة فقط في حالة وجود الذكر. هذا الاعتقاد يستمر معها طوال حياتها ويواصل إضعاف الإناث في مختلف المراحل العمرية. يتم تعليم الفتيات من مرحلة مبكرة أن أشقائهن الذكور هم من يحمونهن وأنهن كفتيات غير قادرات على حماية أنفسهن. وهذا يؤكد على الفتاة بأن تعتمد مباشرة على الذكر خلال حياتها مما يؤثر على دورها في المجتمع.

كما تحدثت الفتيات عن تأثير أشقائهن في جعلهن يرتدين الحجاب. فعلى ما يبدو أن للأشقاء دور أكبر مقارنة مع الآباء الذين لا يضغطون بالضرورة على بناتهم لتغطية رؤوسهن (الكرك والزرقاء وسحاب والمفرق والعقبة) . الغالبية العظمى من الإناث يرتدين الحجاب. يقوم الأشقاء الذكور بفرض الحجاب على الفتاة باعتباره «من مصلحتها» ..الخ.

الصحفي فتحي الهويمل رئيس اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية تحدث عن تأثير العائلة هذا بقوله:

الفتيات يعانين من المواقف السلطوية من البالغين ومن تدخل الأسرة. وهناك الكثير من الناس يتدخلون في حياة الفتاة وفي تحديد مصيرها.

وقد لخص المعنيون أهمية الأسرة في التأثير على احترام حقوق الفتيات. ومن أجل تحسين وضع الطفلة الفتاة فإنه ينبغي القيام ببعض العمل للقضاء على التمييز داخل الأسرة ضد الفتاة واحترام وتعزيز إمكانات الطفلة الفتاة. كما ينبغي على الوالدين معاملة الذكور والإناث بطريقة متساوية.

الدكتور قبلان الخريشه قال:

كدولة وكمؤسسة رسمية فإنه لدينا مصدر واحد للتشريع هو القرآن الكريم والحديث الشريف، وكما نعلم فإن الله عز وجل قد خص الإنسان بكثير من الاحترام وفضله على الكائنات الأخرى بأن حباه نعمة العقل. تنمو الطفلة الفتاة وتحيا ضمن العائلة وهذه العائلة هي جزء من المجتمع الأردني وأنا أرى أن معظم العائلات تفرق في التعامل بين الأبناء الذكور والبنات. وهناك بعض الحالات التي يكون فيها الوالدان متعلمان بحيث يدركان أنه لا ينبغي عليهما التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث ولكن هناك حالات يظهر فيها التمييز بصورة جلية بسبب نوعية التعليم المتدني للوالدين أو بسبب الضغوط القوية التي يمارسها المجتمع على العائلة بسبب العادات، وخصوصاً في بعض المناطق الجغرافية.

عمر البطوش إمام مسجد تحدث عن رأيه الخاص حول وضع الطفلة الفتاة في الأردن وعن الكيفية التي تسير فيها العملية في العائلة بقوله:

أرى الطفلة الفتاة في المجتمع الأردني كفرد فقد الكثير من حقوقه، وذلك بسبب المعتقدات الموروثة التي تصور الفتاة ككائن ضعيف غير قادرة ومعتمدة بصورة كبيرة على الآخرين في اتخاذ القرارات نيابة عنها. لقد فقدت الفتاة حقوقها في التعليم وفي الثقافة. وخلال حياتها يتم تحديد ما يمكن أن تفعله وما هو صواب وخطأ. ولا تتلقى تعليماً عالياً لتصبح فرداً منتجاً في المجتمع مثل الرجل. ويمكن أن نقول ع ذلك أنه توجيه متخلف أو سلبي حيث يتم تعليم الفتيات أن المرأة مخلوق ضعيف وأنهن خلقن لخدمة الرجل. وبالتالي فإن المرأة التي تتلقى هذا النوع من التعليم تكون ضعيفة وخاضعة. هذه العملية تحدث في العائلة وفي المدرسة وحتى في الجامعات. والمناهج الدراسية لا تستجيب للاحتياجات المختلفة لكلا الجنسين.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

تعليم الطفلة الفتاة

لقد أكد العديد من المعنيين وأصحاب العلاقة على أهمية تعليم الطفلة الفتاة من أجل تعزيز حقوق المساواة وعدم التمييز بالنسبة للفتيات في الأردن. وأنه لا بد من تثقيف الطفلة حول حقوقها، كما يجب تثقيف الأولاد وأفراد الأسرة والمجتمع بصفة عامة. وهذه هي الأسباب التي دعت إلى تصنيف موضوع التعليم على أنه موضوع أساسي ومهم. كما أن بعض نتائج البحوث قد بينت أنه وعلى الرغم من حصول تقدم ملموس. إلا أن الفتيات في الأردن لا يحصلن دائماً على حقوق متساوية عندما يتعلق الأمر بالتعليم. وقد بينت دراسة الطفلة الفتاة كيف أنها في كثير من الأحيان لا تستطيع دراسة التخصص الذي تختاره، كما لا يمكنها الدراسة خارج مدينتها. وحتى لو تعلمت الفتاة فإن غالبية الآباء والأمهات يعتقدون أن مصيرها هو الزواج.

وأعرب تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ الذي أصدرته الأمم المتحدة عن قلقه العميق ازاء فرص حصول الفتيات في العالم العربي على التعليم، والذي يعود سببه بشكل عام إلى الموارد الضئيلة المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣). ولكن على ما يبدو فإن الأردن يعتبر استثناءاً بطريقة إيجابية فيما يتعلق بالفجوة بين تعليم الذكور والإناث يبدو أنه قد تم إغلاق هذه الفجوة. فقد وفرت الحكومة الأردنية الكثير من مراكز الرعاية النهارية، وهناك تحسن ملحوظ في عدد الحضانات العامة التي زاد عددها من ١٠١ عام ٠٢/٢٠٠١ إلى ٣١١ عام ٢٠٠٥. ١

الاقتصادي عوني المفلح قال:

إن الفجوة تضيق وهناك إشارات على أن التعليم يمكن اعتباره العامل الأكبر في القضاء على باقي التحيزات ضد الطفلة الفتاة.

ومع ذلك فإن الأردن لا زالت تواجه نصيبها من التمييز في التعليم، فحقيقة أن الفتاة تعمل في البيت أكثر من الصبي يرفع من تكلفة تعليمها.٢ يقول عادلي٣ المدرسة هي مشهد من الخطابات والممارسات التنافسية، والتي في بعض النواحي يمكن اعتبارها مرآة تعكس التناقضات و / أو الصراعات في المجتمع ككل. إن الوصول إلى المدرسة يوفر مكاناً مشروعاً للمشاركة في الحياة العامة، ومنتدى للنقاش حول وضع الفتاة في المجتمع. وهذا يفتح الأبواب أمام بعض الفرص للفتاة.

الأبحاث تشير إلى أن الفتيات يعتبرن الذهاب إلى المدرسة كأنه واجب مقدس وأنه لن يسبب للفتاة سمعة سيئة. ولكن هناك دراسات أخرى تشير إلى أن المجتمع يفضل أن تلتحق الفتاة بمجالات الدراسة التي تسهل عليها الحصول على وظيفة مناسبة في بيئة غير مختلطة مثل التعليم. ٤

من المهم كسب الدعم للتعليم الجيد للجميع، مع التركيز على المساواة بين الجنسين والقضاء على الفوارق بجميع أنواعها. على الأرجح أن الفتيات المتعلمات سيتزوجن بعد أن ينهين تعليمهن كما أنهن سينجبن عدداً أقل من الأطفال، وهؤلاء بدورهم ستكون فرصهم أفضل في البقاء وفي التغذية والتعليم. كما أن الفتيات المتعلمات أفضل أجرا في أماكن العمل وأكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ٥

الأطر الدولية والوطنية المتعلقة بتعليم الطفلة الفتاة

اتفاقية حقوق الطفل

اتفاقية حقوق الطفل تحدد بوضوح أحكام الحصول على حق التعليم للأطفال في المادة ٢٨، كما تحدد سبل تحقيق ذلك. تشدد الاتفاقية أيضاً على أهمية التعليم ضمن إطار من المساواة بين الجنسين.

أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.
ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين.

اتفاقية سيداو

تتطرق اتفاقية سيداو للتعليم وبخاصة في المادة ١٠ التي تنص على: « تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة» والاتفاقية تشير بشكل خاص إلى المساواة في الظروف والتوجيه الوظيفي والمهني، والحصول على المناهج الدراسية، والاستفادة من المنح الدراسية.

اليونسكو، دراسة تحليلية مقارنة لرعاية وتعليم الطفولة المبكرة في أربعة دول عربية (لبنان، والأردن، وسوريا، والسودان) Arab Resource Collective. 2007.
اليونسف، "الفتيات في العمل"، اليونسف نيويورك، أيار 1998.
عادلي فيدلي، "التأثيرات المجتلفة للمدارس على فتيات المرحلة الثانوية في الأردن: حالة تل يحيى" مراجعة تربوية مقارنة، العدد 44 رقم 4، 2004، الصفحات 353 – 373.
محمد الجريبعي، «دراسة تقيمية لمشروع: من أجل بادية جديرة بنسائها»، عمان 2009.
اليونسف، تقرير وضع الأطفال في العالم 2011، المراهقة مرحلة الفرص، الصفحات 75-74.

منهاج عمل بكين

الهدف الاستراتيجي ل.٤: القضاء على كافة أشكال التمييز في تعليم البنات وتطوير المهارات والتدريب.

التنفيذ الوطني

الدستور

الأردن ملتزم بتوفير التعليم للجميع. عندما تم تعديل الدستور الأردني عام ١٩٥٢ أعلنت المادة ٢٠ أن التعليم الابتدائي يعتبر إلزاميا ومجانيا في المدارس الحكومية ومفتوح لجميع المواطنين. إن الدولة الأردنية تنفق ٢٠,٦٪ من نفقاتها على التعليم (تقرير اللجنة، ٢٠٠٦). وكان أكثر التشريعات ذو قيمة هو قانون التعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤. هذا القانون تعامل مع الفلسفة العامة للتعليم في الأردن، وحدد أهداف الدورة الإلزامية إضافة لأولئك الذين في المدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية.

ومع ذلك، ليس هناك إشارات إلى عدم وجود التمييز في الأفعال المتعلقة بالتعليم. فعلى الرغم من أن التعليم الابتدائي هو إلزامي لجميع المواطنين إلا أن هناك نقص في أعداد الفتيات الملتحقات به. (بدأ هذا الاتجاه يتغير). وليس هناك تمييز قانوني بين الجنسين، والمعايير الاجتماعية تشجع الأسر على إلحاق أبنائهم في المدارس والجامعات.

نتائج البحث حول التمييز بين الجنسين

موضوع التعليم في ورشات عمل الفنون

ظهر عدد من القضايا المتعلقة بالمدارس وبنظام التعليم في عملية تجميع الصور والمناقشات التي أجريت. بعض الصور أشارت إلى التنمر الذي يحصل في المدارس، حيث علقت مشاركة من الكرك على التنمر، كما أن إحدى المشاركات اشارت إلى الإساءة اللفظية من المعلمات «أتمنى أن تضربني المعلمة، سيكون ذلك أسهل من الإساءة اللفظية». بعض الصور الأخرى أبرزت احتياج الطالب المساعدة من المعلم، كما لو أنه/أنها غير موجود.

وكان نظام التعليم يفتقر أيضا لدعم تنمية مواهب الطلاب بحسب بعض تعليقات. «الحصص تأتي متلاحقة بدون استراحة بينها... الحصص مملة».

في اربد علق المشاركون على المسافة التي ينبغي عليهم قطعها للذهاب إلى المدرسة، مشيرين إلى أن الأمر يستغرق ساعة كاملة للوصول إلى المدرسة. إضافة إلى وجود ٤٣ فتاة في الصف الواحد. خلال زيارة أحد المسؤولين التربوين تمت إثارة موضوع الإزدحام في الصفوف، فكان جواب المسؤول: «ما هو الأفضل أن تأكل خبزاً الآن أم أن تنتظر لتأكل الخبز بعد شهرين؟»وفسر الطلاب ذلك بأنه لا أمل في بناء مدارس جديدة أو زيادة عدد الصفوف.

زيادة عدد الطلاب في الصف ليس أمراً مستغرباً فهو ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء المملكة، وخصوصاً في المناطق الحضرية. وهذا يجعلنا نتساءل عن نوعية التعليم المقدم للطلاب. في ظل هذا الاكتظاظ كيف يمكننا أن نتوقع من الطلبة التفوق في تفكيرهم أو تعلم استخدام مخيلتهم؟ في القصيدة الجماعية ثبت أنه يتم إيقاف الفتيات عن اللعب سن مبكرة جدا وخصوصاً اللعب في الهواء الطلق، كما يتم منعهن أيضاً من اللعب في الداخل، ويتوقع من الفتاة القيام بالكثير من الأعمال المنزلية. إن اللعب يساعد على بناء الخيال ويساعد على عملية التعلم. حيث يتعلم الأطفال حل المشاكل، والإحساس وفهم العالم من خلال اللعب. واضح أننا نخذل طلابنا، ليس فقط أن أعداد الطلاب زادت كثيراً، ولكن الضوابط المدرسة لا تساعد على التعلم والتعليم الإبداعي، ولا توفر للفتيات التربية البدنية بما فيه الكفاية.

المسح الكمي

أشار المسح الكمي إلى أن هناك مساواة بين الجنسين في بعض جوانب التعليم وهناك تحيز في جوانب أخرى.

I allow my daughter to study whatever he desires even if it conflicts with the family preference

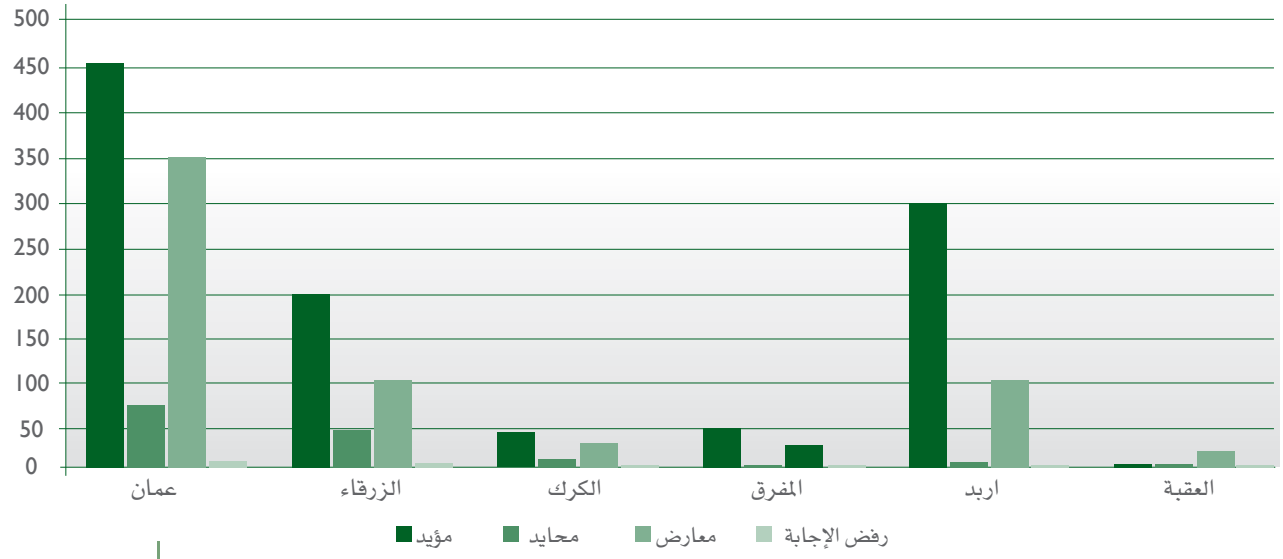

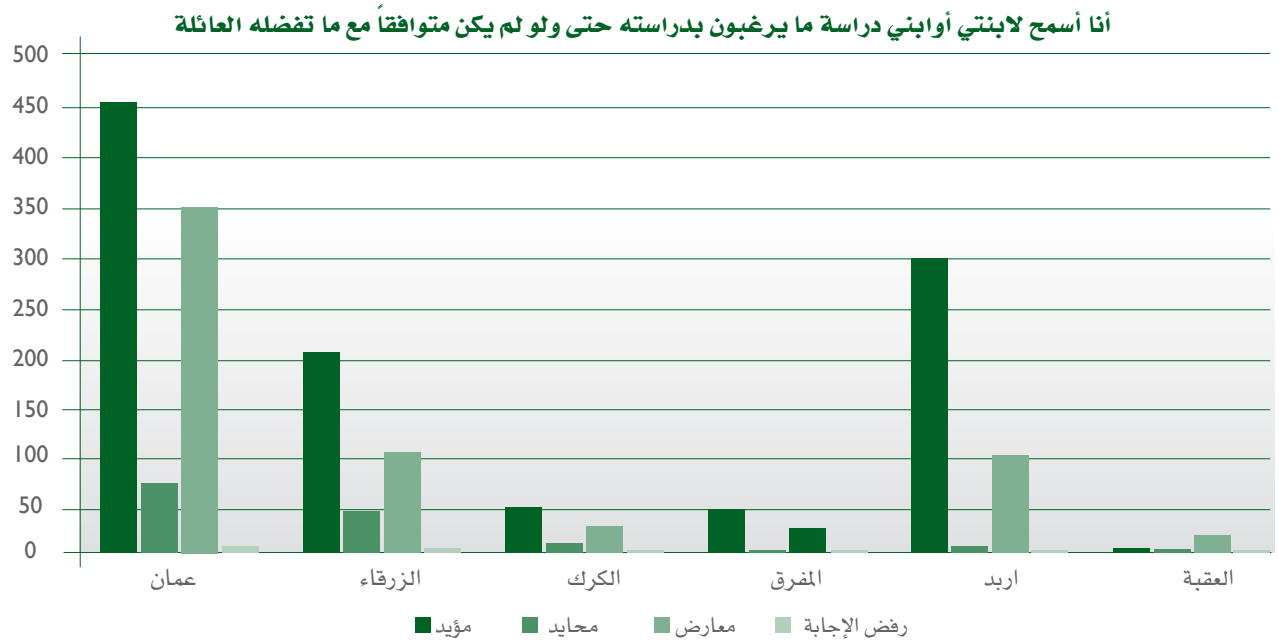

أنا أسمح لابنتي أوابني دراسة ما يرغبون بدراسته حتى ولو لم يكن متوافقاً مع ما تفضله العائلة

تقريباً وافقت حوالي ٥٤,٩٪ من الاجابات مع هذه العبارة بالنسبة للفتيات، في حين بلغت النسبة التي خالفتها حوالي ٣٤,٢٪. وبالنسبة للأبناء كانت النسبة مشابهة تقريباً حيث كانت نسبة من وافق عليها حوالي ٥٧,٢٪ في حين كانت نسبة من خالفها ٣٤,٢٪. وكان من أجابوا متأثرين بقناعاتهم الشخصية أولاً ثم بالعائلة. لا يبدو أن هناك الكثير من التحيز ضد المرأة من حيث السماح للأبناء والبنات بدراسة ما يرغبون دراسته حيث كان أكثر من ٥٠٪ موافقين على ذلك. وهذا يعني أن حرية الدراسة بحسب رغبة الشاب أو الفتاة تقريباً مقيدة بصورة متساوية إذ تبلغ النسبة حوالي ٣٤٪. وكانت الزوجات على اتفاق أكثر قليلا مع ابنائهن بالمقارنة مع أزواجهن سواء للبنات أو للابناء على حد سواء. وينبغي تمكين الفتيات والشباب من تحديد التخصص الذي يرغبون بدراسته. كما يجب أن يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتعليمهم.

الاختلافات بين المحافظات

كانت الأغلبية متفقة على أنهم يسمحون لأولادهم وبناتهم بدراسة ما يرغبون في دراسته ما عدا في العقبة حيث كانت الأغلبية ضد ذلك.

المحامية رانيا شموط علقت بقولها:

بالنسبة للتعليم لا يوجد أي قوانين تبيح لأي كان أن يحدد مسار التعليم لشخص آخر. ولكن بعض الوالدين يضغطون على أبنائهم وبناتهم ليدرسوا تخصصاً معيناً دون أن يدركوا أن هناك حقوقاً للطفل في اختيار التخصص الذي يرغبه / ترغبه والذي يكون مناسباً لقدراته / قدراتها.

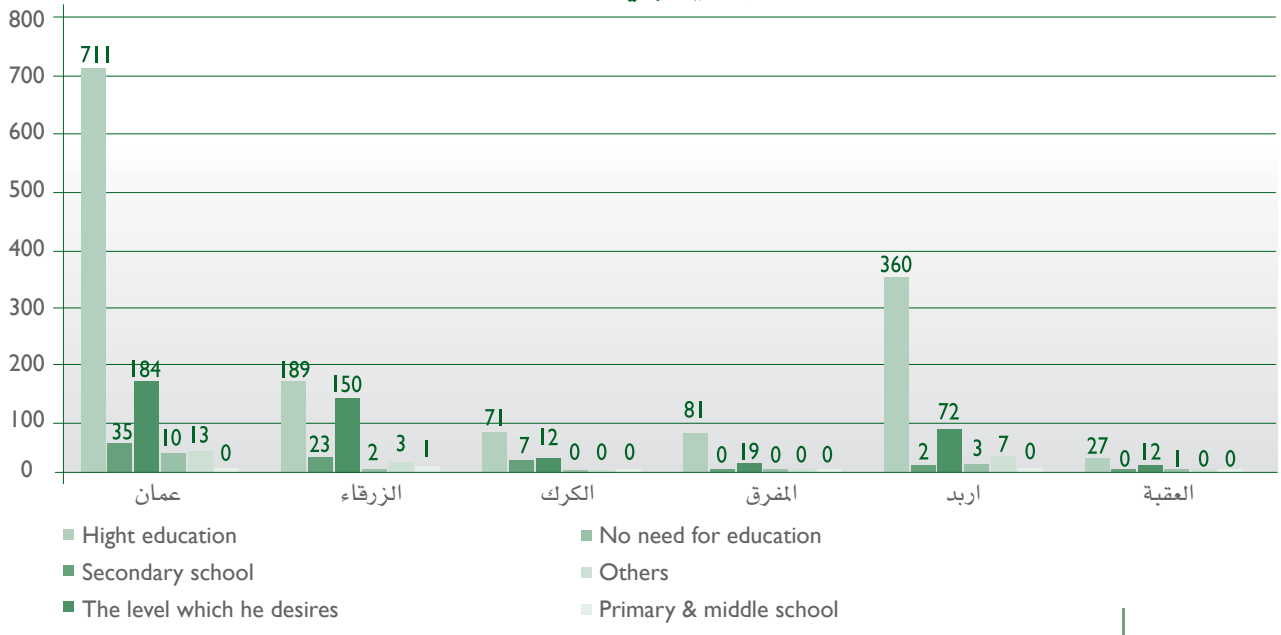

What is the level of education the you female child sho archieve?

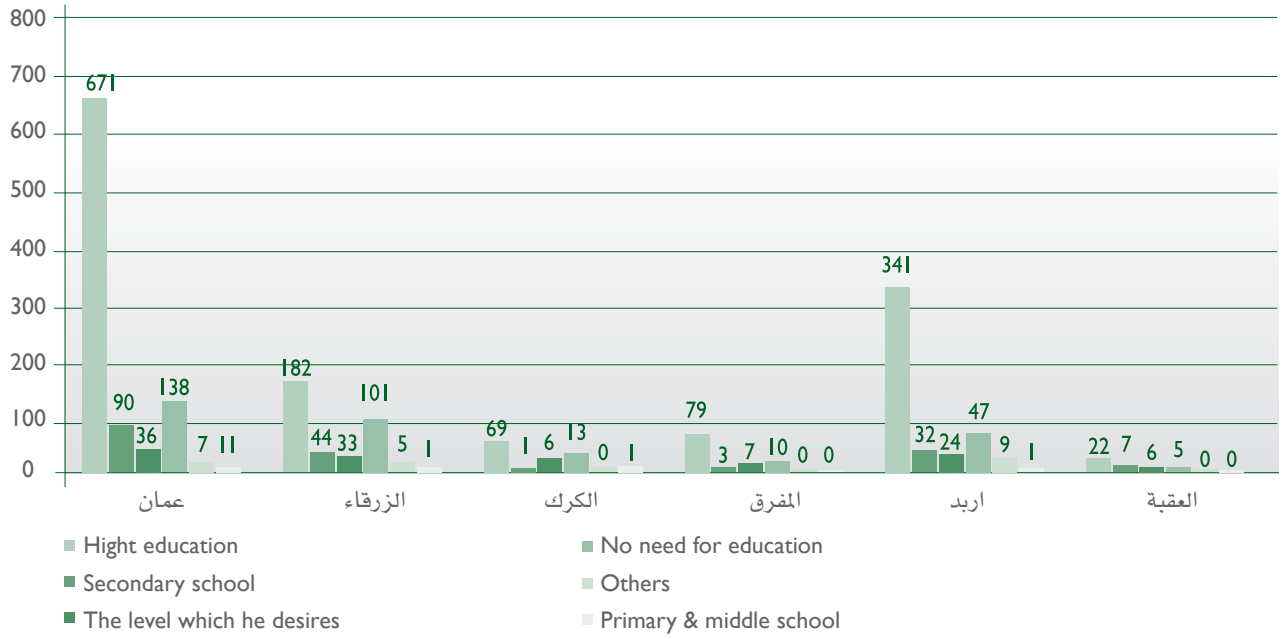

ما هو مستوى التعليم الذي ينبغي أن يحصل عليه ابنك أو بنتك؟

مرة أخرى هذه النتائج لا تظهر وجود تمييز بين الجنسين من حيث مستوى التعليم الذي يتوقعه الوالدين من أبنائهم وبناتهم. بالنسبة للابن الذكر قال ٧١,٦٪ أنه يجب عليه الحصول على تعليم عالي في حين كانت النسبة ٦٧,٨ بالنسبة للإناث. الاختلاف كان في أن ٢٢,٣٪ كانوا يعتقدون أنه يجب السماح للفتى أن يحدد هو مستوى التعليم الذي يريده. ولكن النتيجة التي بينت وجود تمييز ضد الفتيات هو أن ما نسبته ١٥,٦٪ ممن شملهم الاستطلاع قالوا أنه ليس هناك ضرورة لتعليم الفتاة.

الاختلافات بين المحافظات

في الزرقاء وإربد وعمان كان هناك إجابات قليلة على أنه ليس هناك حاجة لتعليم الفتاة. ولا نجد هذه الأرقام عندما يتعلق الأمر بتعليم الذكور.

الدكتور قبلان الخريشه أوضح أن التعليم مهم للفتاة حتى تستقطب لنفسها زوجاً:

تعليم الفتيات أصبح مهماً أولاً لأنه حق لها وثانيا أنه يؤثر على وضعها الاجتماعي ونموها الاجتماعي وبالتالي فإنها ستكون قادرة على اجتذاب زوج أفضل. الشباب في هذه الأيام يبحثون عن زوجات متعلمات حاصلات على تعليم جيد لأن للزوجة دور أساسي في تنشئة ابناء المستقبل.

هل يلتحق ابنكم أو ابنتكم بمدرسة مختلطة؟

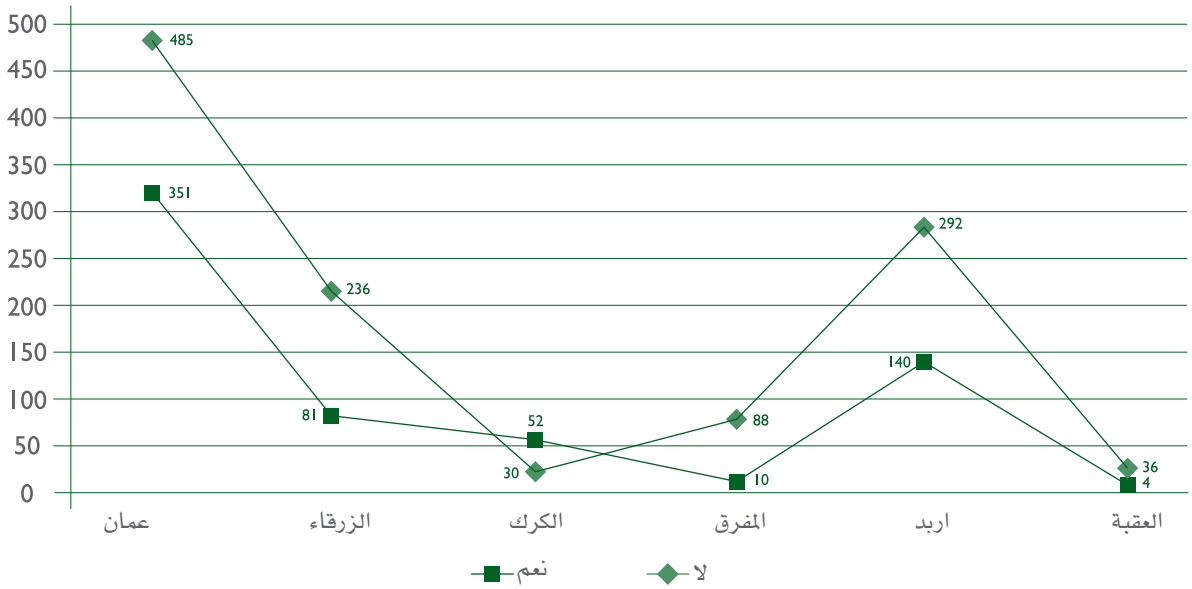

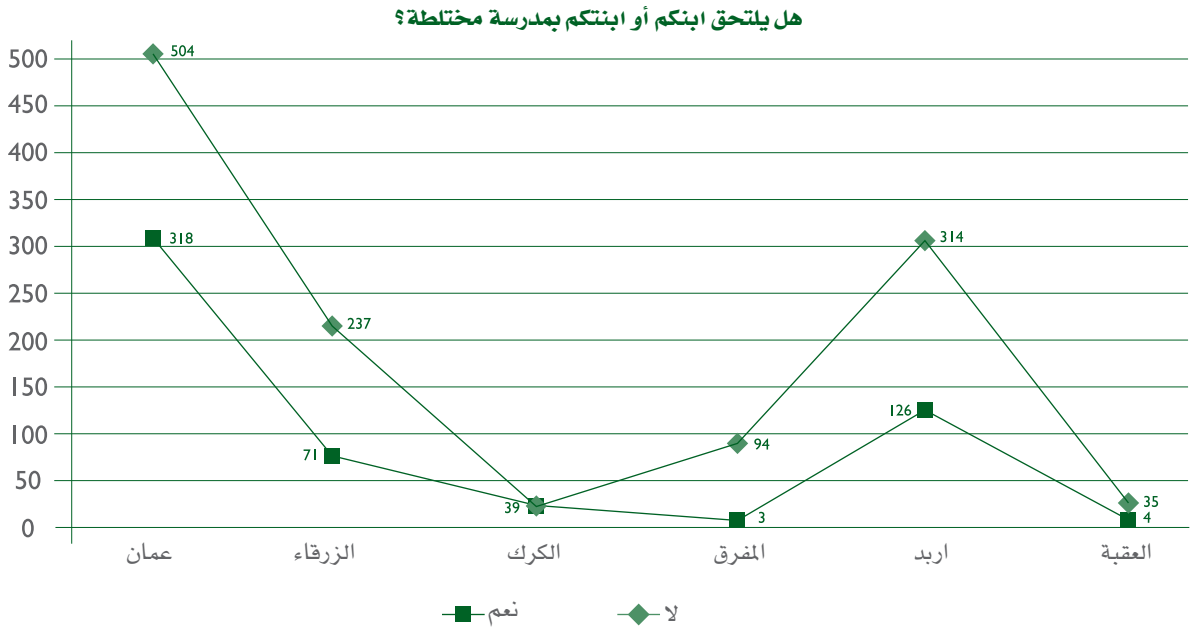

هل يلتحق ابنكم أو ابنتكم بمدرسة مختلطة؟

لم يكن هناك اختلافات جوهرية فيما يتعلق بكون الذكور أو الإناث يذهبون إلى مدارس مختلطة. فبالنسبة للذكور كانت النسبة ٣١,٧٪ لمن يرتادوا مدارس مختلطة بينما كانت ٢٧,٦٪ بالنسبة للإناث اللاتي يلتحقن بمدارس مختلطة.

الاختلافات بين المحافظات

الاختلاف يمكن ملاحظته في الكرك حيث معظم الأولاد يلتحقون بمدارس مختلطة كما أن حوالي ٥٠٪ من الفتيات يلتحقن أيضاً بمدارس مختلطة.

لو تم قبول ابنك أو ابنتك في مدرسة ممتازة وتطلب ذلك منه / منها الانتقال من مكان اقامته ماذا ستفعل؟

تمت ملاحظة التحيز ضد المرأة من خلال استجابات الأزواج والزوجات حول ما اذا كانوا سيسمحون بانتقال طفلهم أو طفلتهم من مكان اقامته فيما لو تم قبوله في مدرسة ممتازة. بالنسبة للطفل الذكر فإن ٧٢,٩٪ كانوا سيسمحون بانتقاله بينما كانت النسبة ٤٦,٩٪ ممن سيسمحون للفتاة بالانتقال. معظم الاجابات كانت تعتقد أن انتقال الطفل الذكر إلى مدرسة ممتازة مهم جداً من أجل مستقبله. يجب منح الفتاة فرصاً متكافئة في التعليم ويجب أن يكون لها فرص متساوية في تحقيق كامل إمكاناتها. لا تمنح الفتاة نفس الحرية الممنوحة للذكور في أن تواصل تعليمها.

الاختلافات بين المحافظات

أكثر الأرقام تشجيعاً في الحصول على حقوق متساوية في التعليم كانت في المفرق بأغلبية متقاربة، حيث بلغت نسبة الوالدين التي تسمح لبناتهم بالانتقال من مكان اقامتهن من أجل الالتحاق بمدرسة ممتازة حوالي ٥١٪.

مقابلات مع أصحاب العلاقة

المقابلات مع الخبراء المحليين ألقت مزيداً من الضوء على موضوع تعليم الطفلة الفتاة.

خلود المراحلة، نائب في البرلمان، علقت على وضع تعليم الفتيات في الكرك بقولها:

في الكرك نحن نواجه مشاكل في التعليم عندما نكون في المناطق النائية. حيث يتم السماح للفتاة بالدراسة الأساسية في المدارس القريبة من بيتها ولكن بالنسبة للدراسة الثانوية فالوضع مختلف إذ أن ذلك يعني أن عليها أن تصل إلى القرية المجاورة وهذا يعني تكلفة إضافية على الأهل الذين يفضلون حرمانها من المدرسة على دفع هذه التكلفة.

الصحفي فتحي الهويمل أضاف:

معظم الفتيات في الأغوار يتركن المدرسة مبكراً بسبب الظروف الاقتصادية الاجتماعية، حيث عدد أفراد العائلة كبير (١٠-١٥ بالمتوسط) مما يزيد الأعباء على الأسرة التي لا تكون قادرة مادياً على رعاية أفرادها. وهذا يتطلب من الاسر سحب بناتهم من المدارس من أجل العمل في المزارع. ومعظم الفتيات يتركن المدرسة بعد التعليم الابتدائي، وهذا سببه بالدرجة الأولى العامل الاقتصادي حيث لا تستطيع العائلة تحمل عبء تكاليف الكتب والمواصلات والزي المدرسي. ولنفس الأسباب لا تستطيع العائلة تحمل تكلفة الدراسة الجامعية أو الكليات.

صادق العمري، مدير التعاون الدولي في مديرية حماية الأسرة في مديرية الأمن العام يخبرنا بقصة حول التحديات التي تواجه تعليم الفتاة:

إن مجتمعاتنا أبوية والطفلة داخل هذا النظام يمكن أن تفقد بعضا من حقوقها ،حيث تواجه القمع وتقييد حريتها وحرمانها من الحرية المسؤولة. على سبيل المثال كانت هناك فتاة ابنة ١٦ عاماً والتي كانت متفوقة في تحصيلها الأكاديمي بمعدلات تتجاوز ٩٠٪ في دراستها. هذه الفتاة هربت من بيتها وجاءت إلى مديرية حماية الأسرة لأن أشقائها لا يسمحون لها بالذهاب إلى المدرسة لأن هناك بعض الشباب الذين يتواجدون حول المدرسة ممن يتحرشون بالفتيات عندما يخرجن من المدرسة. وقد تحدثنا للأب وللأشقاء وبعد حوار العاملين الاجتماعيين المضني معهم اقتنعوا بالسماح لها بالذهاب إلى المدرسة وتم حل المشكلة. كان من المهم إفهامهم أنه يجب بناء الثقة التي يمكن تعزيزها وتدعيمها من خلال الحماية المسؤولة للفتاة.

الدكتورة رولا قواس تعتقد أن:

التعليم هو المفتاح: تستطيع أن تفعل العجائب من خلال التعليم، يمكنك أن تغير العقلية.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

العنف القائم على الجنس ضد الطفلة الفتاة

وفقاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإن «تعريف التمييز يشمل العنف القائم على الجنس، بمعنى العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو العنف الذي يمس المرأة على نحو غير متناسب. ويشمل الأفعال التي تلحق الضرر البدني أو العقلي أو الجنسي أو المعاناة والتهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر وسائر أشكال الحرمان من الحرية»١.

نتائج دراسة بينهيرو للهيئة العمومية للأمم المتحدة٢ أظهرت أن العنف ضد الأطفال يتخطى حدود الثقافة والطبقة والتعليم والدخل والجنس والأصل العرقي والعمر، وتحدد أن الجنس يلعب دورا رئيسياً في ذلك كله. وتأخذ الدراسة نهجاً عالمياً لتسليط الضوء على العنف ضد الأطفال والعنف داخل المنزل وفي المدارس وفي أماكن العمل. وقد أظهرت دراسة صادرة عن اليونيسف عن العنف ضد الأطفال في الأردن أن حوالي ٥٠٪ من الأطفال يتعرضون لسوء المعاملة جسديا من قبل الآباء كما بينت أن واحداً من كل ١٠٠٠ طفل يتعرض إلى درجة من العنف تتطلب التدخل من جانب السلطات المسؤولة. والفتيات أكثر عرضة لسوء المعاملة من الأولاد بينما الأولاد أكثر عرضة لسوء المعاملة الجسدية. ٣ في بعض المجتمعات تعتبر الفتاة غير ذات أهمية ولذلك تكون أكثر عرضة للإساءة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تنشئة الفتاة اجتماعياً لتكون خانعة ومطيعة مما يجعلها عرضة لانتهاكات متعددة بما في ذلك الاستغلال الجنسي.٤

واحد من الأهداف العامة لهذه الدراسة هو تعزيز حقوق المساواة وعدم التمييز للفتيات في الأردن. وفي جميع المقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية والشركاء أثيرت مشكلة العنف القائم على الجنس ضد الطفلة. ولهذا تم تصنيف هذه المشكلة كموضوع رئيسي. وأشارت بعض نتائج البحوث أن الفتيات في الأردن يعانين من درجات متفاوتة من العنف القائم على الجنس، وبخاصة من قبل أفراد أسرهن.

صادق العمري، مدير مديرية حماية الأسرة في عمان أكد ذلك بدوره حيث قال:

تصبح الفتيات ضحايا العنف والأذى الجسدي داخل الأسرة والذي يرتكب في المقام الأول من قبل أشقائهن الذكور. إن الحرية المحدودة والظلم هما أساس جميع المشاكل التي تواجهها الفتاة. ومعظم هذه المشاكل تحصل خلال سنوات المراهقة. وهناك نقص كبير في التثقيف والتوعية الجنسية ولذلك فهناك حاجة للعمل على هذه الفجوة لا سيما خلال سنوات المراهقة. هناك ضرر جسدي يقع على الفتاة من الأم والأب والأخوة الذين يعتقدون أنهم يفعلون كل ذلك من أجل تأديبها وتحسين سلوكها. كل الأذى الجسدي حاصل بسبب هامش الحرية المسموح به للفتاة. معظم حالات الاعتداء الجسدي الواقع على الطفلة الفتاة يقوم به شقيقها. إذا تم ضرب فتاة طفلة ضمن عائلتها فإنه يتم التدخل المرشدين الاجتماعيين في محاولات تهدف إلى تعديل الوضع والمتابعة مع عائلتها. وهناك حالات تشعر فيها الفتاة بالخوف أو بأنها غير آمنة من العودة إلى بيتها وفي هذه الحالات فإنه يتم إحالة الفتاة إلى دار الوفاق. ويتم حل أغلب المشاكل من خلال العمل الاجتماعي حيث يتم اللجوء إلى القانون كحل أخير.

إن العنف القائم على الجنس يسبب آثارا سلبية كثيرة على السلامة الجسدية والعقلية للفتاة ويحرمها من ممارسة حقوقها الإنسانية والحريات الأساسية والتمتع بها على قدم المساواة مع الرجل.١ كما أن العنف القائم على الجنس يؤدي إلى إبقاء الفتيات في الأدوار الثانوية. والعنف القائم على الجنس ينطوي على الخلافات في السلطة ومرتكبي أعمال العنف غالبا ما يلجؤون إلى العنف كوسيلة للسيطرة على ضحاياهم والتحكم بهم.

ميسون عبده، مرشدة نفسية في مدرسة أم حبيبه الثانوية للبنات في عمان أشارت إلى أن العنف يعتبر أكبر العوائق التي تواجهها الطفلة الفتاة:

العنف المنزلي والعنف اللفظي يتم من المعلمين، والتحكم بحياة الفتاة داخل الأسرة من قبل الأب والأم والأخ الأكبر، وتحكم المعلمين بالفتيات، وغياب التواصل بين الأسرة والمدرسة. مشكلة الإدمان تؤدي بدورها إلى حدوث مزيد من العنف داخل الأسرة وخاصة ضد الفتيات

النائب خلود المراحله من الكرك أعربت عن قلقها من العنف المنزلي:

إن أشكال العنف المنزلي المختلفة تثير قلقي.

الأطر الدولية والوطنية المتعلقة بالعنف القائم على الجنس

اتفاقية حقوق الطفل

يوجد في اتفاقية حقوق الطفل مواد خاصة بالعنف ضد الأطفال، فالمادة ١٩ تنص على أنه « تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني أو لأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.» ٢

اتفاقية سيداو

توصيات عامة رقم ١٩

إن العنف القائم على الجنس والذي يضعف أو يلغي تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العام أو بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، يعتبر تمييزا في إطار المادة ١ من الاتفاقية.

المادة ٢ (و) و المادة ١٠ (ج)

المواقف التقليدية التي تعتبر المرأة تابعة للرجل أو ذات دور نمطي يكرس الممارسات الشائعة التي تنطوي على العنف أو الإكراه، مثل العنف الأسري وسوء معاملة، والزواج القسري، والقتل بسبب المهور، والاعتداء بالأحماض، وختان الإناث. هذه التحيزات والممارسات قد تبرر العنف القائم على الجنس بوصفه شكلا من أشكال حماية المرأة أو التحكم بحياتها.

المادة ١٦ و المادة ٥

العنف العائلي يعتبر واحداً من أكثر أشكال العنف شيوعاً ضد المرأة. فهو شائع في مختلف المجتمعات. تتعرض النساء من جميع الأعمار للعنف بجميع أنواعه في إطار العلاقات الأسرية، بما في ذلك الضرب والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، والاعتداء النفسي وأشكال العنف الأخرى، التي ترسخها المواقف التقليدية. هذه الأشكال من العنف تعرض صحة المرأة للخطر وتضعف قدرتها على المشاركة في الحياة الأسرية والحياة العامة على أساس المساواة. ٣

منهاج عمل بكين

الهدف الاستراتيجي لام.٧: القضاء على العنف ضد الطفلة. ٤

التطبيق الوطني

بينما لا توجد نظم وطنية شاملة للكشف والإبلاغ والإحالة والتدخل من أجل الأطفال ضحايا سوء المعاملة، فإن هناك عدداً من البرامج مثل تلك التي تنفذها إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام، التي تحقق وتتعامل مع حالات العنف والاعتداء الجنسي على الأطفال، وفي وزارة الصحة، بدأت بتشكيل لجان حماية الطفل في المستشفيات العامة الرئيسية التي يتمثل دورها في التحقيق في الحالات المشتبه فيها من إساءة معاملة الأطفال. وفي عام ٢٠٠٠ أنشأت مؤسسة نهر الأردن بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية دار الأمان لحماية الأطفال ضحايا سوء المعاملة. ٥

بحسب التقرير السنوي السادس للمركز الوطني لحقوق الإنسان، فإن العام ٢٠٠٩ شهد مجموعة من التدابير التي ساهمت في توفير الحماية القانونية والوقائية للأطفال، شملت:

١- إعداد مسودة مشروع قانون للحماية ضد العنف الأسري التي أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية بمشاركة المركز الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. مشروع القانون يهدف إلى إصدار تدابير تنظيمية لتنفيذ القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالحماية من العنف الأسري. وحماية الأطفال هي واحدة من أهداف هذا القانون.

٢- صادق مجلس الوزراء يوم ١٧ تشرين ثاني ٢٠٠٩ على لائحة معدلة للخدمة المدنية لعام ٢٠٠٩ بهدف تشديد العقوبات التأديبية ضد أولئك الذين يسيئون معاملة الأطفال بدنيا في المؤسسات الحكومية التي تشمل مراكز إعادة التأهيل، والمؤسسات التعليمية، أو مؤسسات التدريب، وأيضاً مراكز الرعاية والملاجئ من أجل الحد من اللجوء إلى العنف في التعامل مع الأطفال.

٣- وقد أخذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة على عاتقه مهمة الإشراف على الجهود التي بذلتها الوزارات والمؤسسات والمنظمات المعنية بحماية الأسرة والطفل. و لهذا السبب شكل المجلس فريقاً مهمته التحقيق في حالات وفيات الأطفال والمتابعة مع الجهات المعنية مثل / إدارة حماية الأسرة مديرية الأمن العام أو أي جهة أخرى وذلك بهدف رفع مستوى حماية الطفل.

قانون العقوبات الأردني

بحسب تحليل وضع حقوق الطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠٠٨ فإن قانون العقوبات الأردني يتضمن أحكاماً تعاقب العنف ضد الأطفال بشدة وخاصة الاستغلال الجنسي، ولا زالت مشروع قانون بيل للطفل ٢٠٠٤ تنتظر اعتمادها من قبل الجمعية الوطنية والتي سوف تجعل العقوبات أكثر صرامة. كما تم إجراء التعديلات على قانون الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨التي تهدف على وجه التحديد ضمان حماية ورعاية الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة من قبل أحد الوالدين أو كليهما. كما أن قانون الأحداث رقم ١١ يخول القضاة الحق في الإشراف على مراكز الأحداث المرتبطة بوزارة التنمية الاجتماعية والكشف عليها كل ثلاثة أشهر.

ومع ذلك لا يزال الأطفال معرضين لمخاطر الاستغلال والعنف وخاصة داخل الأسرة. ولا توجد بيانات موثوقة عن مدى انتشار العنف المنزلي فالبيانات الوحيدة المتاحة هي عدد حالات الأطفال التي تم التعامل معها أو الحالات التي تلقوا فيها المساعدة. على سبيل المثال تعاملت مديرية حماية الأسرة عام ٢٠٠٥ مع ٦٢٢ حالة من حالات الاعتداءات الجنسية التي تشمل الأطفال، و ٩٧ حالة من حالات الاعتداء الجسدي على قاصرين. وبسبب الضغوط الاجتماعية والأسرية فإن حالات الإبلاغ عن الاعتداء على الأطفال والملاحقات القضائية ضد مرتكبيها لا زالت منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه بموجب قانون العقوبات الأردني، لا يمكن قبول الشكاوى من الطفل إذا لم تكن الشكوى مدعومة من الوالدين أو ولي الأمر، في حين أن الشكاوى المقدمة من أطراف ثالثة مثل المدرسين والعاملين الاجتماعيين لا يتم قبولها. وقد أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء عدم وجود بحوث عن أثر التدابير القانونية للتصدي للعنف ضد الأطفال،وعدم وجود بيانات ومعلومات موثوقة. ١

لا يزال الأردن يعاني من مشكلة كبيرة من العنف الأسري القائم على الجنس. ومع أن معظم حالات العنف الأسري غير قانونية بحسب القانون إلا أن هناك بعض الحالات التي تشذ عن هذه القاعدة. يوجد تمييز وتحيز ضد المرأة في بعض مواد القانون مثل المادة ٣٤٠ والمادة ٩٨ والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الأردني التي تنص على تخفيض العقوبة على ما يسمى «جرائم لشرف». فالمادة ٣٤٠ تنص على «العذر المخفف في حالة خاصة وهي عند مشاهدة مرتكب القتل والإيذاء لإحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع». وبينما ما زالت الجرائم تحدث فإن المادة ٩٨ تقدم لمرتكبي هذه الجرائم حماية أخرى فهي تنص على «أنه يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسوره غضب شديد.»

ناديا خليفة، باحثة في مجال حقوق المرأة لدى منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش) قالت:

إن القانون الحالي ليس أكثر من ذريعة لقتل النساء والفتيات. فنساء الأردن بحاجة للحماية من هذه الأعمال الإجرامية المنصوص عليها في القانون، وليس التساهل مع قاتليهن. ٢ وعلاوة على ذلك فإنه لا يزال العقاب الجسدي في المنزل مقبول اجتماعياً فالمادة ٦٢ على وجه الخصوص من قانون العقوبات تجيز للوالدين تأديب أطفالهم في الحدود التي وضعها لعرف العام.»

القاضي محمد الطراونه تحدث عن المادة ٦٢:

بالنسبة لضرب الأطفال من قبل الآباء فإن هناك اقتراح لتعديل المادة ٦٢ من قانون العقوبات التي تعفي الأب حالياً من المساءلة القانونية إذا «ثبت أن أنواع التأديب التي يوقعها الوالدان بأولادهم على نحو لا يسبب إيذاءاً أو ضرراً لهم ووفق ما يبيحه العرف العام.» وقد ثبت أن العديد من حالات الاعتداء حصلت العام الماضي شملت أربع حالات أدت إلى وفاة الأطفال الذين تعرضوا للضرب من قبل آبائهم تحت ذريعة تأديبهم. وهناك اقتراح بحذف هذه المادة، لأنها تتضمن الكثير من العموميات، كما أن أساليب الضرب يمكن أن تختلف من الضرب على اليد إلى الحرق وإلحاق الأذى الجسدي. فالعديد من الأمهات ضربن أولادهن أو وخزنهم بالإبر وفي بعض الحالات حرقوهم خلال تعليمهم على استخدام المرحاض. أما بالنسبة لضرب الأولاد لأخواتهم فإن هذه الممارسة له جذورها في الثقافة الأبوية التي ترتكب من قبل الأب والأم. وفي حقيقة الأمر فإن النساء يؤيدن هذا المفهوم أكثر من الرجال.

الخطة الوطنية لحماية الأطفال في الظروف الصعبة

هذا المكون من خطة العمل الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) يهدف إلى حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإهمال والإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي. وأهدافها تشمل:

١. تخفيض حالات الاعتداء على الأطفال في جميع أشكالها، الجسدي والنفسي أو الجنسي، والإهمال، من خلال توسيع نطاق التدابير الوقائية.
٢. تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال، مثل خدمات الملاجئ، وتقديم المشورة، والصحة، والخدمات القانونية والشرطية.
٣. القضاء على المواد الإباحية للأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بهم.
٤. حماية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من التمييز الإساءة والإهمال والاستغلال والعنف. ١

إن خطة العمل الوطنية الأردنية للطفولة تهدف إلى خفض حالات الاعتداء على الأطفال، لكنها لا توضح آلية التنفيذ أو مؤشرات الأداء. حيث لا توجد أي إشارة إلى الحماية من جميع أشكال العنف القائم على الجنس، أو حول انتشار العنف داخل الأسر، ولا حول جمع بيانات موثوقة عن مدى انتشار العنف الأسري. ولذلك فإن الخطة تحتاج لأن تشمل الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وبالتالي القضاء على التمييز ضد الطفلة مثل العنف القائم على الجنس وذلك من أجل توفير حماية أفضل للطفلة الفتاة.

التمييز بين الجنسين ضمن نتائج البحث

المسح الكمي

كان الهدف من المسح الكمي هو جمع البيانات حول المعرفة والمواقف والممارسات من الآباء وأفراد المجتمع تجاه الفتيات في البلاد. والردود أدناه تلقي بعض الضوء على العنف القائم على الجنس. وبالنسبة لهذا الموضوع الحساس تم وضع الأسئلة بطريقة غير مباشرة واتبع الاستبيان نهج طريقة تعامل الآباء في أساليب تأديب الأبناء.

اتفاقية سيداو: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm#intro
منهاج عمل بكين: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/girl.htm#object7
مؤسسة إنقاذ الطفل: http://resourcecentre.savethechildren.se/content/library/documents/child-rights-situation-analysis-middle-east-and-north-africa-region

ما هي الطريقة التي تتبعها في تأديب ابنتك؟

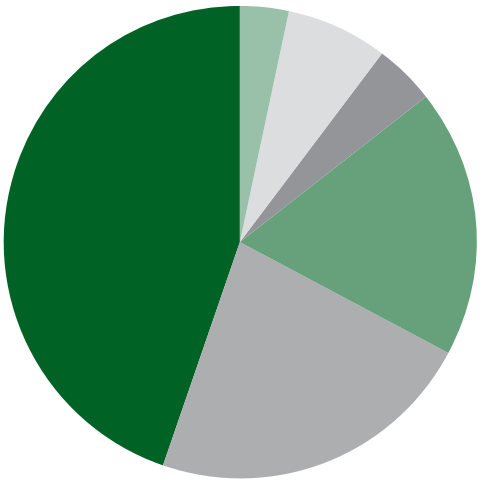

- Cruelty 4.3%
- Firm 18.3%
- Soft & Tenderness 22.4%
- Direction & Guidance 44.5%
- Indoctrination 3.5%
- Others 6.9%

لماذا تلجأ لهذه الطريقة؟

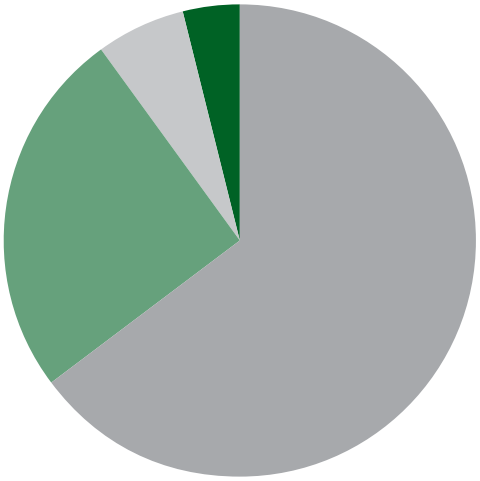

- It's the most suitable 64.6%
- It's that i learnt from my family 25.3%
- It's the only one i know 5.9%
- Others 3.8%

كيف تؤثر هذه الطريقة على شخصية ابنتك؟

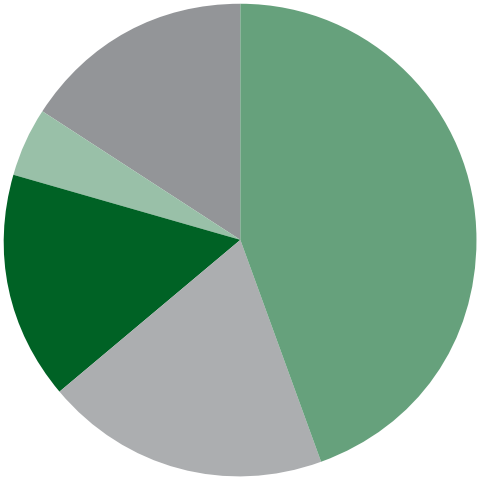

- She had a leading personality 15.8%
- She's obedient 44.6%
- She's responsible 19.3%
- She has astrong personality 15.5%
- Others 4.7%

ما هي الطريقة التي تتبعها في تأديب ابنتك؟
لماذا تلجأ لهذه الطريقة؟
كيف تؤثر هذه الطريقة على شخصية ابنتك؟

معظم الوالدين قالوا بأنهم يتبعون طريقة النصح والإرشاد في تأديب بناتهم (٤٤,٥٪)، وقال غيرهم أنهم يتبعون اللطف في المعاملة (٢٢,٤٪) وآخرين قالوا بالحزم (١٨,٣٪). ونسبة قليلة أجابوا بأنهم يلجؤون للقسوة (٤,٣٪). أما بالنسبة للسبب الأعم لإتباعهم هذه الأساليب فقالوا أنهم يرون أنه الأسلوب المناسب (٦٤,٦٪) أو أنه الأسلوب الذي كانت عائلاتهم تتبعه معهم (٢٥,٣٪).

وبالنسبة لإجاباتهم حول تأثير طريقتهم في التأديب على شخصية بناتهم أجابوا ٤٤,٦٪ أن ابنتهم مؤدبة ومطيعة (١٩,٣٪). وقد كان الآباء يميلون إلى اللطف والرقة والحزم في التعامل مع بناتهم مقارنة بالأمهات. فلأمهات يتبعن أسلوب النصح والإرشاد في تأديب بناتهن. ومن المقلق لجوء بعض الوالدين إلى القسوة كوسيلة للتأديب. ونستطيع أن نستنتج من ذلك أنه يمكن أن يقع ضرر جسدي و/أو لفظي على بناتهم. إن الوالدين الذين يتبعون القسوة كوسيلة لتأديب بناتهم ينتهكون حقوق أطفالهم.

ما هي الطريقة التي تتبعها في تأديب ابنك؟

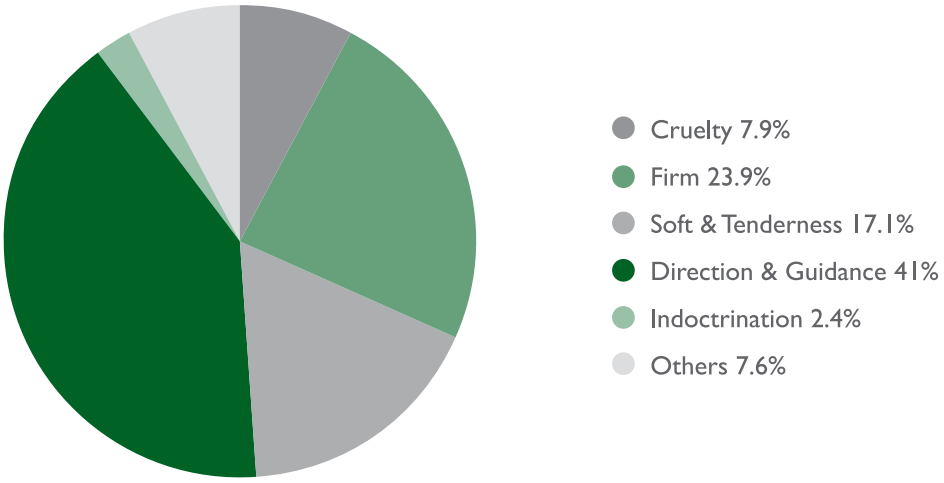

لماذا تلجأ لهذه الطريقة؟

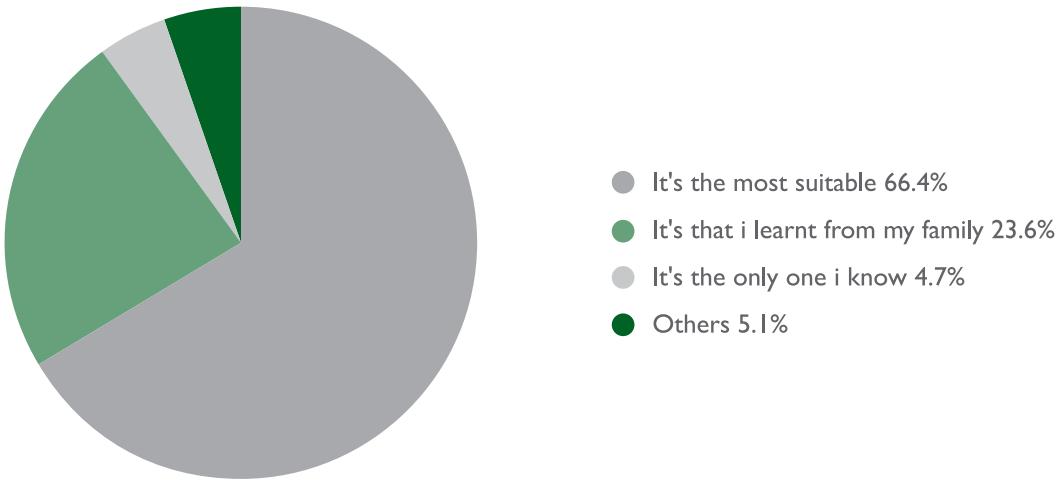

كيف تؤثر هذه الطريقة على شخصية ابنك؟

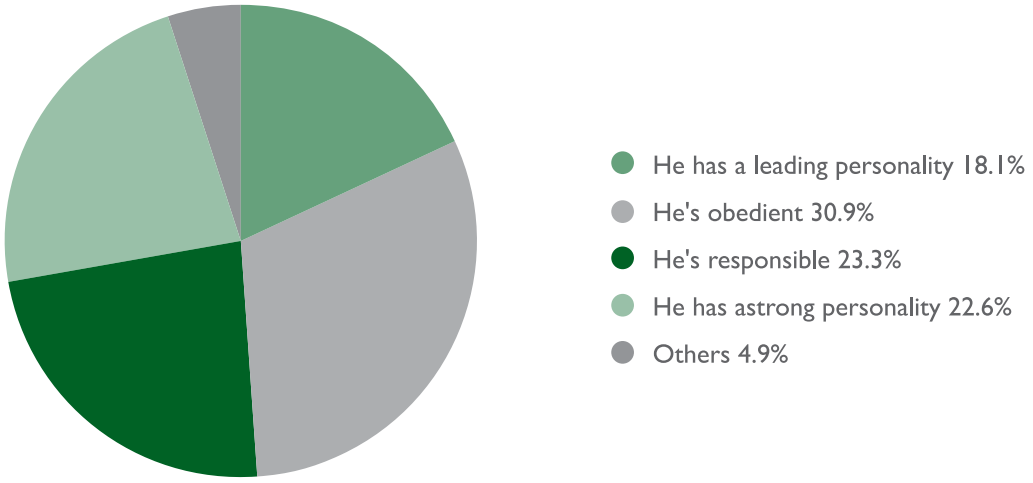

ما هي الطريقة التي تتبعها في تأديب ابنك؟

لماذا تلجأ لهذه الطريقة؟

كيف تؤثر هذه الطريقة على شخصية ابنك؟

كانت إجابات الوالدين تختلف قليلاً بالنسبة للأبناء الذكور عند مقارنتها بالبنات، حيث يتم اللجوء إلى الحزم معهم أكثر (٢٣,٩٪) وأكثر قسوة (٧,٩٪). والاختلاف الثاني كان عند إجابتهم على تأثير الطريقة التي يتبعونها على شخصية ابنهم حيث أجاب ما نسبته ٣٠,٩٪ أن الأبناء مطيعون مقارنة مع ما نسبته ٤٤,٦٪ أجابوا نفس الإجابة بالنسبة للبنات. وأيضاً كانت النسبة أعلى في من يرون أن أبنائهم لديهم شخصية أقوى مقارنة بما نسبته ١٥,٨٪ بالنسبة للبنات. وأجاب الأزواج أنهم أكثر حزماً مع أبنائهم الذكور أكثر من الزوجات كما قالوا بأن أبنائهم يتمتعون بشخصية قوية. وهذا يبين التنشئة الاجتماعية التي تربي البنات على أن يكن مطيعات وتربي الأبناء على أن يتمتعوا بشخصية قوية. كما تبين أن الأبناء يتلقون عقاباً حازما وقاسياً من قبل أسرهم مقارنة بالبنات. إن العقاب الجسدي داخل الأسرة يعتبر انتهاكاً لحقوق الطفل.

الاختلافات بين المحافظات

لم يكن هناك اختلاف جوهري بالنسبة للفتيات والفتيان بين المحافظات. فأغلب الإجابات كانت أنهم يلجؤون إلى النصح والإرشاد ثم إلى الحزم في طريقة تأديب أطفالهم. والاختلاف الوحيد كان في العقبة حيث أجابت الأغلبية بأنهم يلجؤون إلى القسوة في تأديب أبنائهم الذكور. وهذا يبين أن الولد الطفل يتعرض للعنف. وفيما يتعلق بتأثير طريقة التأديب التي يتبعونها على شخصية أبنائهم أجاب الغالبية في العقبة أن أبناءهم يتمتعون بشخصية قيادية بينما في كل من عمان والكرك والمفرق أجابوا بأن أبناءهم مطيعون أما في الزرقاء فقالوا بأن أبناءهم الذكور يتحملون المسؤولية.

العنف القائم على الجنس في ورشات عمل الفنون

عدد من الفتيات أجبن بأن الأشقاء الذكور يأخذون على عاتقهم تأديب البنات وبدون إشراف الأهل في كثير من الحالات. في الكرك والزرقاء قلن بأن الأشقاء الذكور يضربوهن يومياً ولا يفعل الأب شيئاً حيال ذلك. ولا يمكننا أن نستنتج من المناقشات وحدها أن هناك معدل انتشار أعلى من العنف بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

العديد من الصور بينت وجود العنف في محيط المشاركات. ومن أجل جعل النقاشات آمنة قام الخبير باستهداف الموضوع من خلال إسقاط ما شاهدنه أو سمعن عنه لدى الجيران من حالات عنف. وهذا مهد الطريق لنقاشات مفتوحة. وكانت أبرز حلقات العمل في الكرك والزرقاء حيث كان هناك الكثير من الحديث عن أنواع مختلفة من العنف. على سبيل المثال تحدثت ٨ يافعات من أصل ١٥ أنهن يعرفن شخصياً حالات اغتصاب حدثت لدى الجيران.

لبنى دواني من المركز الدولي لدعم المرأة تحدثت عن رأيها:

إن الوعي القانوني يؤدي إلى الحد من العنف. إن الظلم وسوء الفهم يعتبران من أهم المشاكل التي تواجه الفتيات في الأسر. وهناك حاجة إلى الوعي القانوني في المدارس للحد من العنف والتمييز ضد المرأة. الوعي سيؤدي على الحد من العنف الأسري وبخاصة العنف ضد النساء.

العين ناديا بشناق الناشطة في المجتمع المدني من الزرقاء وضحت التأثير السلبي للعنف القائم على الجنس بقولها:

إن التمييز خلال تنشئة الفتاة يؤثر في الطريقة التي تغدو بها امرأة. حيث تميل المرأة لأن تكون ذات شخصية مترددة وتميل إلى لوم نفسها على الأخطاء وتقوم بإيجاد مبررات للعنف الموجه ضدها، ويكن غير واعيات بحقوقهن وبالتالي يخفن من المطالبة بهذه الحقوق. هؤلاء النساء غير قادرات على تمييز أنه ليس هناك تبرير للعنف الموجه ضدهن وانه يعتبر استغلالاً لهن. وقد وجدت الدراسات التي أجريت في الأردن أن ٧٠٪ من العنف ضد النساء يحدث داخل الأسرة.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

عمالة الطفلة الفتاة

إن الموقف الثقافي والاجتماعي السائد حول دور الفتيات وتقسيم العمل في الحياة اليومية يؤثر على وضع حياتهن بصورة كبيرة. كما أن تقسيم العمل بين الجنسين لا يفصل بين المهام فقط، ولكنه أيضا يخصص قيم مختلفة لمختلف المهام.١ وهذه القيم التفضيلية في المهام تعمل ضد المساواة بين الرجل والمرأة، كما تعمل على التقليل من قيمة عمل المرأة، وبالتالي التقليل من قيمة المرأة. ونظراً لمركزية العلاقات بين الجنسين فقد خصص المجتمع مختلف الأدوار والمسؤوليات والأنشطة للرجال والنساء والفتيات والفتيان بحسب ما يراه مناسبا. وهذا خلق نوعاً من التفاوت في حصول الفتيات وتحكمهن في العمل فالفتيات والنساء يملن غالباً لأن يكن مسؤولات عن العمل داخل البيت مثل (الطبخ والغسيل والتنظيف ورعاية الأطفال وغيرها) إضافة إلى رعاية الأسرة. ولا يتم اعتبار العمل داخل الأسرة على أنه عمل حقيقي فهناك اتجاه عام لتقدير قيمة العمل الذي يتم دفع أجر عليه أكثر من العمل غير المأجور.

إن الغالبية العظمى من النساء في القوة العاملة في الشرق الأوسط هي تحت ٢٥ عاما، ومعدلات البطالة التي وردت في التقارير للمرحلة العمرية ١٦-٢٥ هي ٧٨٪ ١.وهذا يعكس الشعور السائد بأن المرأة في حال تزوجت فإن تركيزها ينصب على رعاية الأطفال والمنزل. وتقول أوس بأن واحدا من أخطر أنواع التمييز ضد الفتيات في هذه المنطقة موجودة داخل الأسرة فعلى سبيل المثال الفتيات يتوقع منهن العمل في البيت على مدار ٢٤ ساعة في اليوم. فعمالة الأطفال هي السائدة مع الفتيات في سن المراهقة حيث يطلب منهن المساعدة في الواجبات المنزلية ورعاية الأخوات والأخوة الأصغر عدة ساعات بعد المدرسة. ٢ ومع ذلك فهناك مجموعة ناشئة من النساء اللاتي لم يتزوجن أبدا في الشرق الأوسط بسبب التعليم والتوظيف. فهن يعتبرن سنوات «عدم الارتباط» هي سنوات التعليم والنمو ولا يعتبرن الزواج أولوية حال أن يعملن. ٣ ويقول فارغيوس أن هذا يعتبر نوعاً من التحدي ضد السلطة الأبوية في الشرق الأوسط. ٤

الدكتورة أسمى خضر رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تقول:

يتم استغلال الفتيات في الأعمال المنزلية، وتعتبر لأعمال المنزلية من اختصاص الفتيات وحدهن، ومن المتوقع منها خدمة أشقائهن ورعاية الأشقاء الأصغر. كما يتم إرسال الفتاة إلى أعضاء آخرين في العائلة مثل العمات أو الأخوات الأكبر لمساعدتهن في أعمال المنزل. إن تقسيم الأعمال بين الذكور والإناث غير عادل وهناك حاجة لمراجعة قانون العمل.

الأطر الدولية والوطنية لعمالة الطفلة الفتاة

اتفاقية حقوق الطفل

المادة ٣٢

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

٢. تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل،

ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه،

ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة

المادة ١١

١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر،

ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام،

ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفى جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقى التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر،

د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل،

منهاج عمل بكين

الهدف الاستراتيجي ل-٦

القضاء على الاستغلال الاقتصادي لعمل الأطفال وحماية الفتيات الصغيرات في العمل

الهدف الاستراتيجي ف - ٦

تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال

اتفاقية منظمة العمل الدولية

لقد صادق الأردن عام ١٩٩١ على كل من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ التي تحدد السن الأدنى للعمل. وفي عام ١٩٩٦ صادق الأردن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ التي تمنع أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وفي عام ١٩٩٦ قام الأردن بتعديل قانون العمل وذلك برفع السن الأدنى للعمل من ١٣ إلى ١٦ عام والسن الأدنى للأعمال التي تتضمن خطورة إلى ١٨ عام. وينص قانون العمل على عدم عمل الطفل لأكثر من ٦ ساعات في اليوم. كما يمنع قانون العمل الأردني عمل الأطفال في الفترة من ٨ مساءاً وحتى السادسة صباحاً. إلا أن القانون لم يحمي الأطفال الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية (الزراعة والأعمال المنزلية والأعمال العائلية). وتقوم وزارة العمل بإجراء زيارات ميدانية للتحقق من وضع الأطفال خلال العمل. ويعتبر أهم إنجاز في هذا الصدد هو إنشاء وحدة عمالة الأطفال عام ٢٠٠١ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية إضافة إلى تشكيل استراتيجية وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال وذلك عام ٢٠٠٣.

الاستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال

الخطة الوطنية تهدف إلى:

١. القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الأردن بحلول عام ٢٠١٣ والحد من أعداد الأطفال العاملين تحت سن ١٦ سنة.
٢. إعادة تأهيل ودمج الأطفال العاملين في المدارس وتأمين حقهم في التعليم الابتدائي المجاني والتدريب المهني المناسب.
٣. إجراء دراسات لفهم أفضل لمجال عمل الأطفال في الأردن، وخاصة أولئك الذين يعملون في وظائف خطرة. وينبغي أن تركز الدراسات على حجم العمالة وتوزيعها الجغرافي، وأسبابها، وأنماطها وعواقبها.
٤. تقديم بدائل لزيادة دخل العائلات التي يعمل أطفالها.
٥. وضع تشريعات وطنية تنسجم مع الاتفاقيات الدولية لمنع عمالة الأطفال واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن منع أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
٦. رفع مستوى الوعي حول قضية عمالة الأطفال وآثارها السلبية على نمو الطفل الجسدي والنفسي.

ولكن الاستراتيجية لم تنوه لموضوع حماية الأطفال الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية مثل الزراعة والأعمال المنزلية والأعمال العائلية.

إن الطفلة الفتاة غير محمية من أعمال الزراعة في الأردن. بعض الخبراء الذين تمت مقابلتهم ضربوا أمثلة على عمالة الطفلة الفتاة في محافظاتهم. الصحفي فتحي الهويمل رئيس اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية في الكرك ألقى الضوء على مشكلة عمالة الطفلة الفتاة في المزارع:

هناك مشكلة تتمثل في الغياب عن المدارس بسبب الظروف الاقتصادية السائدة حالياً ومشكلة عمالة الطفلة الفتاة في المزارع والزواج المبكر حيث تعتبر الفتاة والمرأة من قوى العمل في وادي الأردن. جدير بالذكر أن نسبة الفتيات العاملات في المزارع تزيد بكثير عن نسبة الذكور العالمين فيها، فالفتيات يعملن من أجل إعالة أنفسهن لأن الأسر غير قادرة على إعالتهن أو تقوم الفتيات بإعطاء رواتبهن لعائلاتهن من أجل مساعدة العائلة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية. الفتاة العاملة في الزارع تحصل على حوالي ٥ دنانير يومياً لقاء عملها. أما الأولاد فلا يعملون بهذا الأجر لعدة أسباب: فهو أولاً غير مجدي، ولا يوجد تأمين صحي، ولا ضمان اجتماعي، ولذلك فإن الأولاد يبحثون عن عمل أكثر استقراراً. فالزراعة عمل موسمي يستمر من ٣ إلى ٩ أشهر.

المحامية رانيا شموط ألقت الضوء على عمالة الطفلة الفتاة في الزراعة في الأردن بقولها:

هناك ثغرات في القوانين التي تنظم عمل الطفلة الفتاة لأنها تتيح إساءة استخدام الاستثناءات. فالقانون غير كاف فيما يتعلق بعمل الطفلة الفتاة لأنه يعفي العمالة الزراعية وغيرها من القطاعات التي مكنت من إساءة استغلال هذه الاستثناءات.

نتائج البحث فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين

المسح الكمي

نتائج البحوث أكدت على تقسيم العمل بين الجنسين وتقسيم الموارد والمنافع في الأردن، مثل حرية السعي لتحقيق المصلحة الشخصية، ووقت الفراغ والوقت والوقت بشكل عام. فالوقت يعتبر من الموارد النادرة بالنسبة للنساء والفتيات. النتائج التي توصلت إليها الدراسة ألقت الضوء على كيفية أن النساء والفتيات هن المسؤولات عن العمل داخل البيت / معظم الأعمال المنزلية، وليس لديهن سوى القليل من وقت الفراغ، ولا يستطعن قضاء وقت الفراغ خارج البيت مما ينتهك حقوقهن لأنه يحد من قدرتهن في تحقيق كامل طاقاتهن. كما تمارس الأدوار التقليدية للجنسين فيما يتعلق بالأعمال المنزلية. فعندما يتعلق الأمر بوقت الفراغ داخل وخارج المنزل فإن الفتاة مقيدة وليس لديها أي وقت فراغ بينما الأولاد لديهم ذلك، فالفتاة ليس لها نفس حرية التحرك مثل أخيها.

Occupation of wife

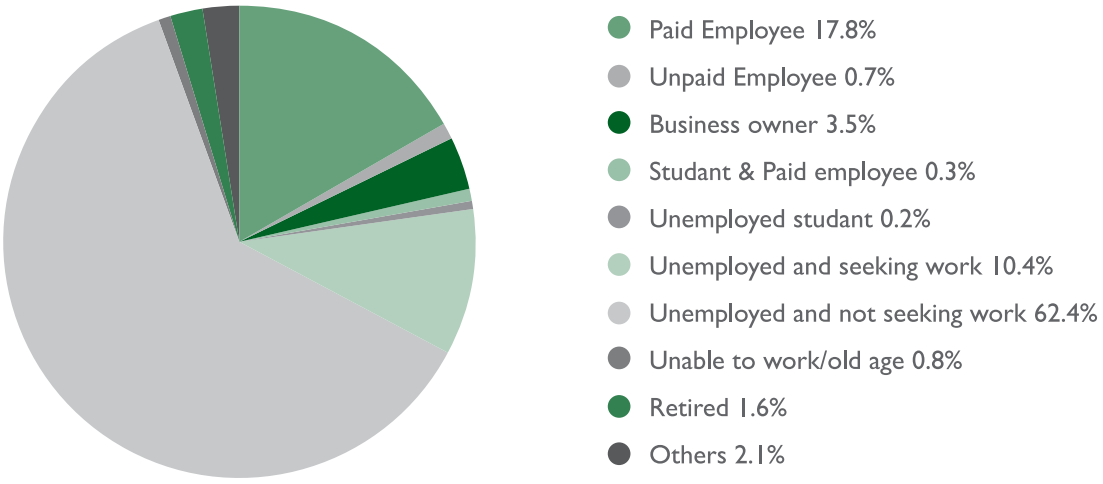

Occupation of wife

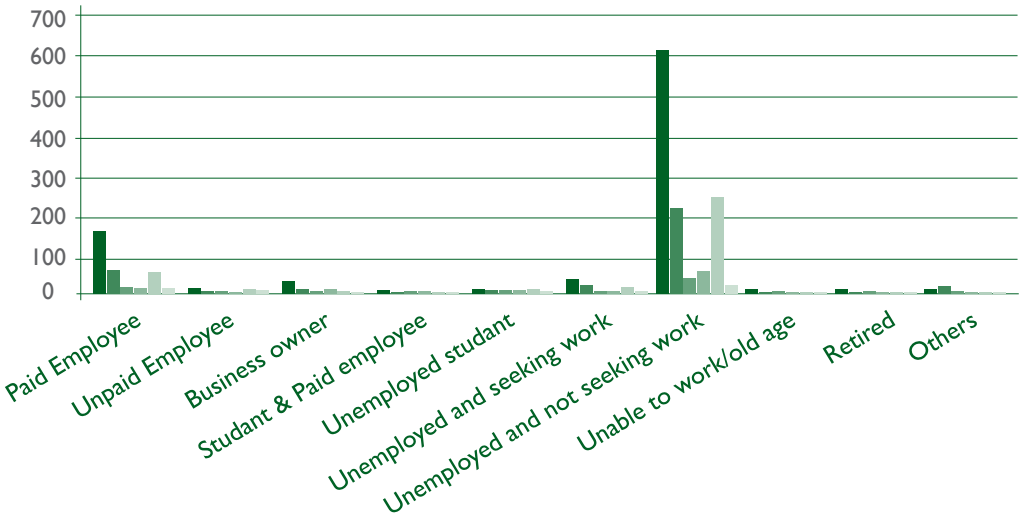

لماذا لا تعمل الأمهات؟

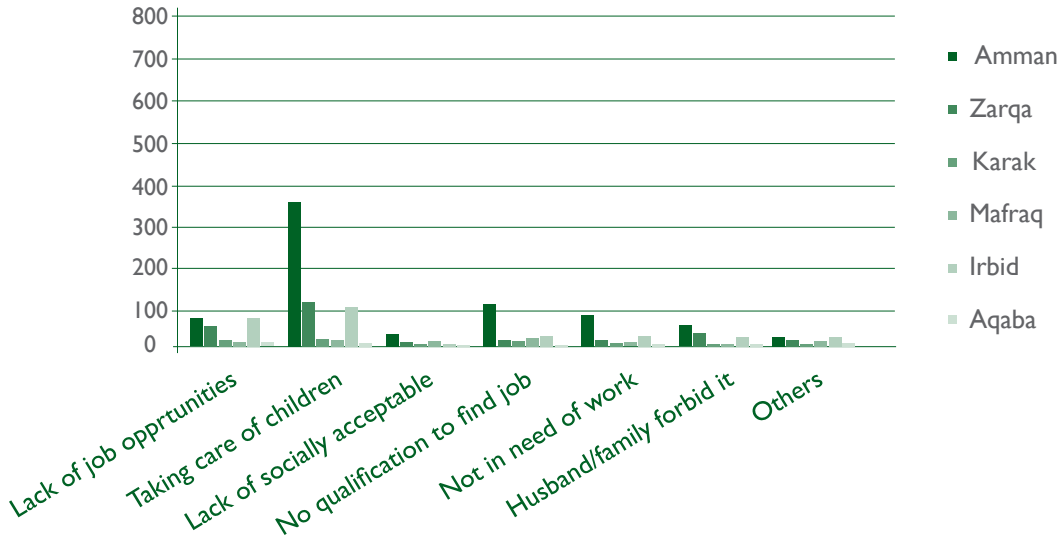

عمل الأمهات والآباء

لماذا لا تعمل الأمهات؟

لقد بحثت الدراسة موضوع عمل الأمهات والآباء وبينت النتائج كيف أن نسبة الأمهات اللاتي لا يعملن ولا يسعين للحصول على عمل تبلغ ٦٢,٤٪ بينما غالبية الآباء عاملون بنسبة بلغت ٧٩,٦٪. فقد قالت الأمهات أنهن لا يعملن بسبب انشغالهن بتربية الأطفال بنسبة بلغت ٣٧,٣٪ في حين قالت ما نسبته ٧,٧٪ من الأمهات أنهن لا يعملن بسبب عدم سماح أزواجهن لهن بالعمل. وكان غالبية الآباء موظفين أو لديهم مشاريعهم الخاصة.

يمكن للمرء أن يرى تقسيماً واضحاً للعمل بين الجنسين فالمرأة هي المسؤولة عن الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في المجال الخاص في حين يعمل الرجال كموظفين في القطاع العام. هذه الأدوار بين الجنسين المنصوص عليها لها تأثير على تنشئة الفتيان والفتيات، لأن كلا منهما يرى داخل أسرته الدور الذي يتوقعه المجتمع منه. الصورة النمطية السائدة هي اعتبار المرأة ربة بيت والفتيات بالتالي يعتبرنهن قدوة لهن ولا يتم تشجيعهن على ممارسة المهن والعمل بأجر. وإذا لم تتمكن المرأة من التحكم بالموارد والمنافع فإن قدرتها على اتخاذ القرارات ستكون محدودة أيضاً.

الاختلافات بين المحافظات

هناك نساء موظفات في عمان أكثر من باقي المحافظات. حيث عدد النساء الموظفات في باقي المحافظات قليل. كما ظهرت دلائل على حرمان بعض الأزواج لزوجاتهم من العمل في الزرقاء أما في إربد فالنساء لا يعملن بسبب محدودية فرص العمل بحسب ما أخبرن. كما كان هناك عدد من النساء اللاتي قلن أنهن لم يحصلن على وظائف بسبب عدم امتلاكهن المؤهلات المطلوبة للعمل. أما أغلب النساء فلم يحصلن على عمل بسبب انشغالهن بتربية أطفالهن. المواقف والصور النمطية السائدة لأدوار الجنسين بحاجة إلى أن تتغير بحيث يعرف كلا الأبوين أن لهما مسؤولية مشتركة في تربية أطفالهم، وينبغي تشجيع أهمية دور الأب في حياة الطفل. فلو أن هذه المواقف والأفكار المسبقة حول دور المرأة تغيرت، ولو عمل أرباب العمل على توفير المزيد من الرعاية للأطفال ولو كان هناك عدالة في تحمل أعباء العمل المنزلي، فإن المرأة ستحظى في هذه الحالة بمزيد من الفرص لمواصلة التعليم والتدريب، وتكون قادرة على المشاركة في القوة العاملة.

من المسؤول عن تنظيف وترتيب المنزل؟

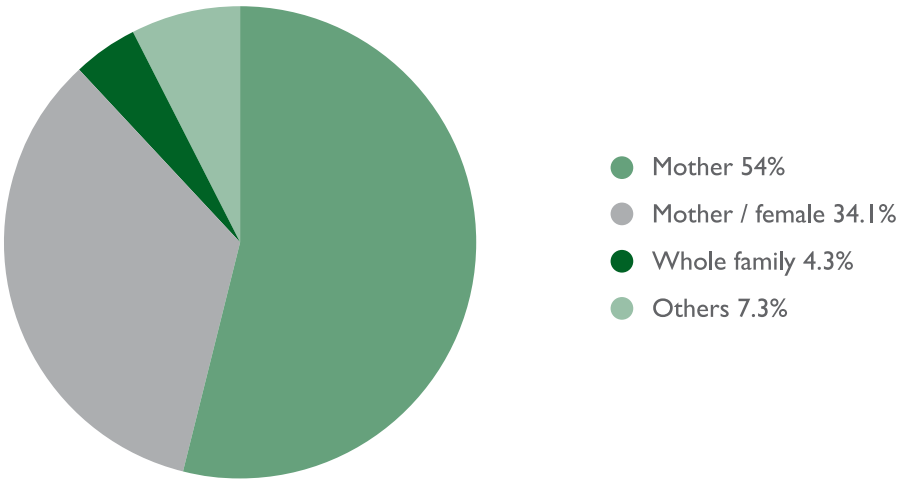

من المسؤول عن تنظيف الأطباق؟

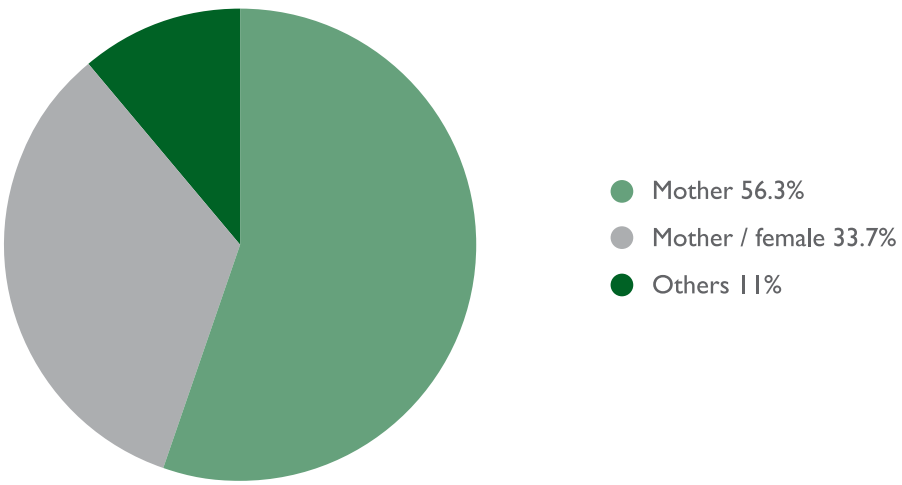

من المسؤول عن الطبخ وإعداد الطعام؟

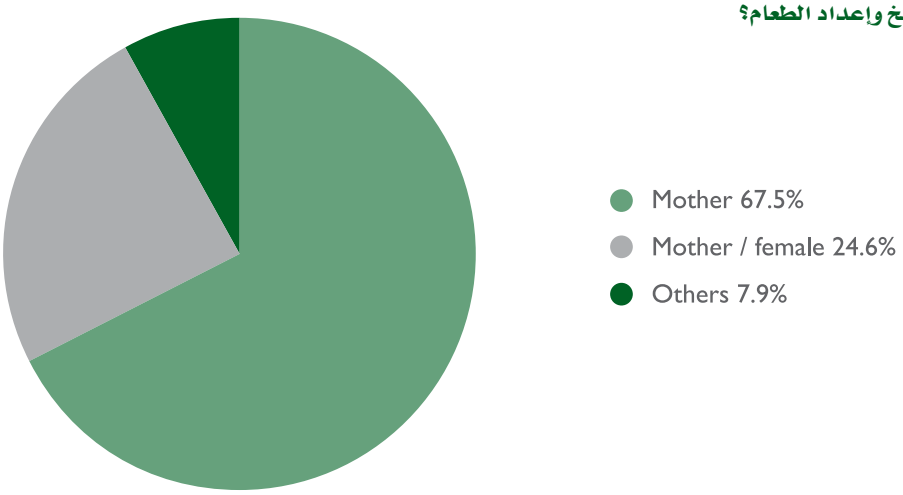

من المسؤول عن تنظيف وترتيب المنزل؟

من المسؤول عن تنظيف الأطباق؟

من المسؤول عن الطبخ وإعداد الطعام؟

هذه النتائج تشير إلى أن الأم والأنثى هما المسؤولتان عن العمل المنزلي داخل الأسرة، مثل التنظيف وغسل الأطباق وإعداد الطعام. العمل في المنزل ينطوي على رعاية الأسرة وأعضائها بما في ذلك رعاية الأطفال، وإعداد الطعام، والعمل المنزلي والرعاية الصحية للأسرة. الآباء والذكور لا يشاركون في أعمال المنزل ولذلك لا يتم تقاسم المسؤوليات المنزلية على قدم المساواة داخل الأسرة. الذكور لا يشاركون في اقتصاد المنزل ويمكن النظر إلى ذلك كشكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي. وبالنسبة لتنظيف وترتيب المنزل أجاب ما نسبته ٦, ٤٪ أن جميع أفراد الأسرة مسؤولون عن ذلك.

هذه الأدوار والمسؤوليات لأفراد الأسرة مقبولة اجتماعيا في الأردن. إن تقييد النساء والفتيات في أعمال المنزل يحول دون مشاركتها على قدم المساواة في المجتمع. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان تحدي تقسيم العمل السائد داخل المنزل، لأن هذه المعاملة غير المتساوية داخل الأسرة غير عادلة ولا منصفة. فالعائلة لا يجب أن تمنح الرجل أو الصبي معاملة تفضيلية على حساب المرأة والفتاة. ويجب أن يكون جميع أفراد العائلة مسؤولون عن المساهمة في إدارة الأسرة واستمرارها.

المحامية رانيا شموط تحدثت عن رأيها في عمالة الطفلة الفتاة ضمن العائلة:

بالنسبة لاستخدام الأطفال للعمل داخل الأسرة، فإنه من المهم جعل الآباء يدركون احتياجات أبنائهم لأنه من الصعب وضع مشروع قانون يتعامل تحديدا مع عمل الطفلة الفتاة داخل المنزل. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان خلق وعي عام بأنه لا ينبغي أن تستغل الفتاة في المنزل بطريقة لا تهتم بسنها وحاجاتها الجسدية والعاطفية.

موضوع عمالة الطفلة الفتاة في ورشات عمل الفنون

لقد كان موضوع عمالة الطفلة الفتاة من المواضيع المثيرة للاهتمام التي أثيرت خلال ورشات عمل الفنون. هناك خيط رفيع يفصل بين قيام الأطفال بالأعمال المنزلية وبين الحدود الفعلية لعمالة الأطفال غير المعترف بها. الغالبية العظمى من الفتيات اليافعات تحدثن عن المسؤوليات التي أضيفت لهن عندما بلغن العاشرة من العمر. كما تحدث الفتيات عن اضطرارهن إلى تحمل مسؤولية تنظيف البيت وغسل الملابس وإعداد وجبات الطعام وخاصة العشاء لإخوانهن الذكور، والكي وإعداد حمامات للإخوة ووضع الملابس لإخوانهن ومساعدة الأشقاء في الفروض المدرسية. غالبية المشاركات في الزرقاء تحدثن عن كونهن مسؤولات عن البيت بصورة مباشرة.

طلب من الفتيات اليافعات كتابة جملة واحدة لوصف مراحل مختلفة من حياتهن، ووضع جدول زمني للمراحل التي جرت عندها التغيرات. الإجابات أدناه هي لفتيات من عمان جواباً على سؤال ما الذي حصل في حياتهن عندما بلغن العاشرة من العمر. الأفكار المختلفة، والمشاعر شكلت القصائد الجماعية وقدمت نظرة معمقة على الكيفية التي تنظر فيها الفتيات إلى أنفسهن كمسؤولات عن الأعمال المنزلية وعن رعاية أشقائهن، وكيف زادت مسؤولياتهن كثيراً.

عندما بلغت العاشرة من العمر أخبروني أنني كبرت وأنني يجب علي القيام بـ:

- أصلي وأعتمد على نفسي في مراجعة دروسي.
- الكثير من المسؤوليات والمهام.
- القيام بالكثير من الفروض المنزلية.
- أكون مؤدبة مع الناس.
- مسؤوليات جسيمة.
- مهام وأعمال إضافية.
- أن أتحمل المسؤولية.
- ينبغي علي الآن القيام بالأعمال المنزلية.
- الكثير من المهام.
- أكون إنسانة ملتزمة وأن ألتزم بالصلاة وبالواجبات الدينية.
- أهتم بدراستي.
- أهتم بمظهري.
- أن تهتمي بأشقائك وأختك وأن ترتبي البيت وأن تهتمي بالأطفال.
- أن أرتب البيت وأن أهتم بالأطفال.
- القيام بمهامي.
- الكثير من المهام ضغط أكبر.
- لديك الكثير من المسؤوليات ويجب عليك الاهتمام بمستقبلك
- يجب أن تستعدي للتوجيهي
- يجب عليك تنظيف البيت.

الطفلة الفتاة يمكنها اللعب خارج البيت في وقت الفراغ

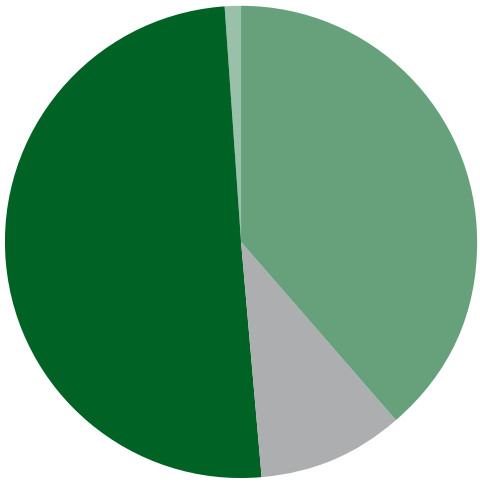

الفتى الطفل يمكنه اللعب خارج البيت في وقت الفراغ

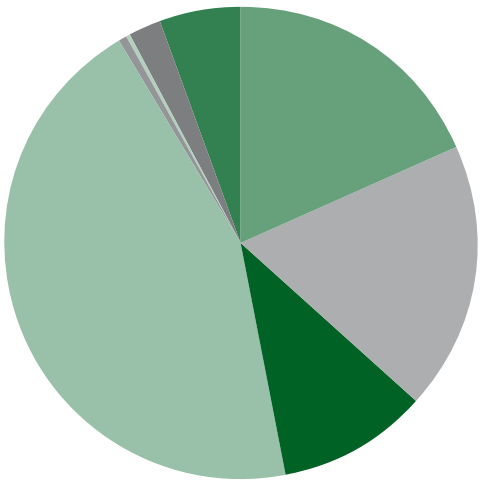

الطفلة الفتاة يمكنها اللعب خارج البيت في وقت الفراغ
الفتى الطفل يمكنه اللعب خارج البيت في وقت الفراغ

لقد أجاب ما نسبتهم ٣٧,٩٪ بأن الطفلة الفتاة يمكنها اللعب خارج البيت في وقت الفراغ بينما أجاب ٦٧,٨٪ بأن الفتى يمكنه ذلك. وكانت إجاباتهم نابعة من قناعاتهم الشخصية وأيضاً متأثرة بصورة كبيرة بالعادات والتقاليد والعائلة والمجتمع. وهذا يوضح وجود تفاوت بين البنين والبنات، فالفتيات لا يتم منحهن نفس الحرية للعب في الهواء الطلق، ولا الحرية في وقت الفراغ. هناك تمييز بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بالمنافع ووقت الفراغ يعتبر منفعة. وهذا مثال آخر لتفضيل الأبناء الذكور على البنات، وبالتالي يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التمييز. قد لا تعطى الطفلة الفتاة وقت فراغ بقدر الصبي، نظرا لأنها مسؤولة عن المساعدة في الأعمال المنزلية. الفتيات لا يتمكن من اللعب خارج البيت بقدر الصبيان. كما أن الطفلة الفتاة لا تملك حرية السعي نحو تحقيق طموحها في الترفيه فالعادات والتقاليد تؤثر على ذلك وتتحكم به.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

الصحة والزواج المبكر

إن صحة الفتاة في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على حقوقها المضمونة مثل الحصول على الغذاء والطعام كما أن هناك بعض العوامل الثقافية التي تؤثر في صحة الطفلة الفتاة. يقول ديجون أنه من أجل أن نعزز العوامل التي تساعد على حماية صحة الشباب وتحد من المشاكل الصحية فإنه ينبغي على صناع القرار في المنطقة استهداف حاجة الشباب إلى المعلومات الصحية والتعليم الصحي والخدمات الصحية والاستثمار في البرامج الوطنية الصحية من أجل دعم صحة ونمو جيل الشباب.١ يعتبر الأردن من بين أول البلدان في المنطقة التي عملت على تطوير استراتيجية شاملة لتنمية الطفولة المبكرة وضمنتها خطة عمل وذلك مع بداية عام ٢٠٠١ وذلك بالتزامن مع تشكيل المجلس الوطني لشؤون الأسرة. وتشمل هذه الاستراتيجية الرعاية الصحية للمرأة أثناء فترة الحمل، وخدمات الرعاية الصحية، وثقافة الطفل، فضلا عن دور المجتمع المحلي والأسرة. ٢

إن المقصود بالزواج المبكر أو زواج الأطفال هو عندما يكون كلا الزوجين أو أحدهما دون ١٨ سنة. هناك عواقب صحية تترتب على للزواج المبكر، كما أنه يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الولادة المبكرة. وتشير الإحصاءات المتاحة في الأردن إلى أنه في عام ٢٠٠٠ كانت نسبة الفتيات المتزوجات دون سن الـ ١٩ حوالي ٦٪ وهذه النسبة تعتبر منخفضة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، مثل مصر ١٤٪ وسوريا ٢٥٪. وبهدف تصحيح هذا الوضع، أدخلت بعض التعديلات على قانون الأحوال الشخصية عام ٢٠٠١ بهدف رفع السن القانوني للزواج من ١٥ إلى ١٨ سنة للفتيات ومن ١٦ إلى ١٨ سنة للذكور، ولكن وبعد بضعة أشهر من إجراء هذه التعديلات أصدر مكتب قاضي القضاة قائمة بالاستثناءات تسمح للقضاة أن يزوجوا الأفراد تحت سن ١٨ عاما في ظل ظروف معينة.

لقد تم تقصي الآثار السلبية الجسدية والنفسية المترتبة على الزواج المبكر في السياق الإقليمي والعالمي. إن الزواج المبكر مرتبط بصورة كبيرة بالحمل المبكر مما يضع حياة الطفلة على المحك حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى وفاتها. وكانت هناك العديد من الدراسات حول صحة الفتيات في الشرق الأوسط يتصل معظمها بقضايا الزواج المبكر والحمل المبكر. إن عواقب الزواج المبكر تشمل التعرض للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز، وصعوبات في الإنجاب. كما أن مسوحات الأمراض الوبائية والمسوح الميدانية أظهرت أن الحمل والإنجاب في سن مبكرة تكون له عواقب صحية خطيرة على النساء. ٣ حيث تتعرض صحة المرأة الإنجابية للاعتلال وتزيد بشكل كبير من احتمال وفاة المرأة إذا أنجبت وهي تحت سن الثامنة عشرة. حيث معدلات وفيات الأمهات من هذه الفئة مرتفعة جداً.١

وضمن دراسة الطفلة الفتاة تمت مقابلة بعض الخبراء المحليين لسؤالهم عن مسألة الزواج المبكر وأثرها على الطفلة الفتاة في الأردن. وقالت المحامية رانيا شموط بهذا الخصوص:

إن الزواج المبكر هو ظلم للفتيات، وليس هناك عذر لتزويج فتاة يتيمة في وقت مبكر من عمرها. كما أنني أعتبر أن زواج القاصرات هو ظلم للفتاة ويرقى إلى دفنها حية. ولا ينبغي تزويج الفتاة اليتيمة تحت ذريعة أنه لا يوجد من يعتني بها فهذا لا يعتبر عذراً، وينبغي ألا تكون هناك عقوبات على يقوم بذلك. فالفتيات في هذه السن لا يفهمن مسؤوليات الزواج ولا يعتبر مفهوم الزواج واضحا تماما بالنسبة لهن. ومن الواضح أن هناك صراعا بين القانون والعقلية الحالية الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى خلق الوعي عن طريق المدارس ومؤسسات المجتمع المدني.

الصحفي فتحي الهويمل رئيس اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية – الكرك أشار إلى قضية حدوث الزواج المبكر في منطقته بسبب الحاجة المادية:

يعتبر الزواج المبكر واحداً من الخيارات المتاحة أمام الفتاة. نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة وحجم الأسرة الكبير فإن الأسر تقوم بتزويج بناتهم مبكرا وفي بعض الحالات يجبروهن بالقوة على الزواج المبكر للحد من عدد الذين تعيلهم هذه الأسرة. وكثير من هذه الحالات في نهاية المطاف تكون نتيجتها الطلاق بسبب المشاكل الاجتماعية وتدخل الأسر وعدم نضج الفتاة وعدم قدرتها على التعامل مع مسؤوليات الزواج.

سليمان المعايطة، مستشار رئيس جامعة مؤتة يشير إلى نتيجة أخرى للزواج المبكر:

إن الزواج المبكر يحرم الزوجة الحق في مواصلة تعليمها، وهذا بدوره يحرمها الحق في العمل الذي أيضا بدوره يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاقتصاد بصفة عامة.

الدكتورة منال تهتموني مديرة مركز صحة الأسرة تربط بين الزواج المبكر وبين الصحة الإنجابية للمرأة بقولها:

يعتبر الزواج المبكر جزءاً لا يتجزأ من الصحة الإنجابية للفتاة. فنحن لا نسمع عن الزواج المبكر للأطفال الذكور. ولكننا نعرف عن الطفلة الفتاة المطلقة والتي أنجبت أطفالاً. وقد سبب ذلك مشكلة اجتماعية ونفسية، ليس فقط بالنسبة للفتاة ولكن أيضا لطفلها، وكل ذلك بسبب الزواج المبكر. ناهيك عن المشاكل الصحية السلبية المرتبطة بهذا النوع من الزواج. لقد تم تعديل القوانين ولكن الحقيقة أن هناك استثناءات مسموح بها بموجب القانون مما يعني أن الناس قد يستغلون هذه الثغرة لإجبار الفتيات على الزواج المبكر. حقيقة أن الزواج المبكر ما زال قائما يعني أن المشرّع لا يعمل جدياً على حماية الفتيات أو تغيير النظام الاجتماعي وخلق وعي بهذه المشكلة لأن المشرع في نهاية المطاف هو جزء من المجتمع.

ديجونغ، جوسلين، جواد، رنا، مرتجى، إمام، وشيبرد، بوني، "الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للشباب في الدول العربية وإيران" شؤون الصحة الإنجابية، العدد 13، رقم 25، الصفحة 59-49، شؤون الصحة الإنجابية.
اليونسكو، "دراسة إقليمية مقارنة للرعاية والتعليم للطفولة المبكرة في أربع دول عربية (لبنان والأردن وسوريا والسودان)" 2007
كوزز، ك.، بيبلينسكي، نانسي ل.، وجونسون ويلش، شارلوت، "الاستثمار في المستقبل: ستة مبادئ للترويج لتغذية الفتيات اليافعات في الدول النامية"، المركز الدولي لبحوث المرأة، 1994، واشنطن.
برنامج المسوحات الديموغرافية والصحية، "حياة النساء وتجاربهن"، 1994، كافيرتون MD: DHSP.

الأطر الدولية والوطني المرتبطة بالصحة والزواج المبكر

اتفاقية حقوق الطفل

تنوه اتفاقية حقوق الطفل لموضوع الصحة في المادة ٢٤ التي تنص على أن الطفل له الحق «في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه». وعلاوة على ذلك تم وضع تدابير خاصة بالطفلة الفتاة تشمل، الحد من وفيات الرضع والأطفال، وكفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها، والحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

اتفاقية سيداو

المادة ١٢

تضمن اتفاقية سيداو المساواة في الرعاية الصحية في المادة ١٢ وتقدم إجراءات محددة فيما يتعلق بالحمل. حيث تنص المادة على « تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.» إن الدول الأطراف ملزمة من خلال المادة ١٢ للاتفاقية باتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحصول على فرص متساوية في الرعاية الصحية.
في بعض البلدان هناك بعض الممارسات التقليدية بسبب العادات والتقاليد التي يمكن اعتبارها تشكل تهديداً لصحة المرأة والطفل.
تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

المادة ١٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

أ) نفس الحق في عقد الزواج.

ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفى عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفى جميع الأحوال، يكون لمصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الأول.

هـ) نفس الحقوق في أن تقرر- بحرية وبإدراك للنتائج- عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفى الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

توصية عامة رقم ٢١ المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية

تعدد الزوجات

تعدد الزواج موجود في بعض الدول. إن تعدد الزوجات يتعارض مع حق المرأة في المساواة مع الرجل، ويمكن أن يكون لتعدد الزوجات عواقب وخيمة سواء عاطفية أو مالية للمرأة ولأطفالها الذين يعيشون في كنفها ولذلك ينبغي محاربة ومنع مثل هذه الزيجات. وتلاحظ اللجنة بقلق أن بعض الدول الأطراف التي تضمن دساتيرها تساوي الحقوق، تسمح بتعدد الزوجات وفقا لقانون الأحوال الشخصية أو القوانين العرفية. وهذا ينتهك الحقوق الدستورية للمرأة ويخالف أحكام المادة ٥ (أ) من اتفاقية سيداو.

منهاج عمل بكين:

الهدف الاستراتيجي ج-١

زيادة إمكانية حصول المرأة، طيلة دورة الحياة على الرعاية الصحية والمعلومات والخدمات ذات الصلة وبحيث تكون ملائمة وبأسعار ميسورة وذات نوعية جيدة.

الهدف الاستراتيجي ج=٢

تعزيز البرامج الوقائية التي تحسّن صحة المرأة.

الهدف الاستراتيجي ل- ٥

القضاء على التمييز ضد البنات في مجالي الصحة والتغذية.

التطبيق الوطني
الدستور الأردني

الأردن تتمتع برعاية صحية متطورة ونظام يدل على بذل الجهود المتواصلة لتقديم خدمات الرعاية الصحية لكل الأطفال. ومع ذلك فإن الدستور الأردني لا يتضمن سوى مادة واحدة هي المادة ٢٣ (هـ) التي تتناول صراحة موضوع الصحة والضمانات الصحية في الورش والمصانع. ١ ونقص التشريعات هذا يعتبر مصدر قلق لبعض لجان الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقالوا أن الأردن قد «أعطى اهتماماً قليلاً لمسألة إيلاء إدراج الأحكام ذات الصلة من العهد العالمي لحقوق الإنسان في تشريعاتها.»

قوانين الأحوال الشخصية

التعديلات الأخيرة للقوانين الأردنية رفعت الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة، ولكن رئيس المحكمة العليا سمح للقاضي تزويج أي شخص أتم على الأقل ١٥ سنة إذا كان ذلك في تقديره في مصلحة الطفل أو الطفلة الفضلى. إن المذهب الحنفي هو المذهب السائد في الأردن وهو لا يشترط وصاية الذكر على الأنثى من أجل إتمام عقد الزواج من المرأة المسلمة إلا أن الحكومة الأردنية قد قررت إتباع المذهب المالكي في هذا الخصوص. مطلوب موافقة القاضي الشرعي لإبرام عقد الزواج إذا كان ولي المرأة يعارض زواجها دون وجود مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، فإن قانون الأحوال الشخصية لعام ٢٠٠١ يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ سنة لكلا الجنسين وحتى الآن يتم تقويض هذا القانون من قبل القاضي عندما يقوم بتزويج من هم أصغر من هذه السن.

المادة ١٠ تنص على الحالات الاستثنائية التي يسمح بها الزواج من الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ سنة. لقد أوضح قاضي القضاة أن الحالات التي يتم استثناؤها هي الحالات التي قد تنطوي على حمل خارج إطار الزوجية أو حالات الفقر المدقع. وذكر أيضا أن الزواج من الإناث دون سن ١٨ سنة لا يشكل سوى ١,٧٪ من حالات الزواج. وشدد على أن زواج القاصرين يتم اللجوء إليه كحل أخير. لجنة السياسات الاجتماعية توصي بتقسيم المادة ١٠ إلى قسمين، الأول ينص على سن الثامنة عشرة بوصفه سن الزواج القانونية، والقسم الثاني ينص على الحالات الاستثنائية. ومن الموصى به أن يتم تشكيل لجنة من القضاة في حالات زواج القاصر بحيث يتم استشارتها حتى لا يترك القرار في يد قاض واحد. وفي ضوء الزواج المبكر بسبب الفقر المدقع، لا بد من الإشارة إلى أن هناك بدائل أخرى كثيرة تشمل المساعدة المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية والمساعدات النقدية من صندوق المعونة الوطنية. ١

القاضي سهير الطوباسي تحدثت عن الحد الأدنى المناسب لسن زواج الفتاة بقولها:

هل تعتقدون أن الفتاة دون سن الثامنة عشرة تفهم مسؤوليات الزواج؟ بحكم عملي وخبرتي مع الأحداث أجد أنه من الضروري رفع السن الأدنى للزواج.

مفتي المملكة، الشيخ عبد الكريم الخصاونه أوضح أكثر حول سن الزواج المبكر:

هناك تعليمات واضحة حول كيفية التعامل مع حالات الزواج المبكر سواء من خلال قانون الأحوال الشخصية أو من خلال دور القاضي من أجل ضمان أن هذا الزواج يعتبر في مصلحة الطفلة الفضلى وتقدير قدرتها على تحمل مسؤولية بناء أسرة متفاهمة بالتعاون مع الزوج. كما أن الصفات الجيدة في الزوج الجيد أمر مهم أيضاً.

ومن المهم التأكد من أن يتم تقييم كلا من العريس والعروس من أجل الحكم ما إذا كان الزواج مناسب لهما أم لا. وأن يكون الحكم على الرجل من خلال معايير الشريعة الإسلامية المختلفة والتي تشمل أن الفعل الآثم ينبغي عدم تشجيعه أو اعتباره محرماً.

هناك أسباب كثيرة وراء ارتفاع معدلات الطلاق في حالات الزواج المبكر والتي ليس سببها فقط سن العروس الصغيرة. الإرشاد الأسري مهم للحد من حالات الطلاق، ومن المهم أيضاً إجراء الفحص الطبي قبل الزواج وإجراء دراسة دقيقة في حالات الطلاق بين حالات الزواج المبكر. إن النضج الجسدي أمر مهم جداً، كما أن حالات الزواج المبكر تحدث في الغرب أيضاً.

لبنى دواني من المركز الدولي لدعم المرأة، تشعر بأن هناك تحسن في التشريعات المتعلقة بالزواج المبكر:

هناك توافق عام على أن هناك تغييرا إيجابيا على التشريعات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي (الجنسين) على سبيل المثال الزواج للفتيات دون ١٨ سنة كان في السابق يحتاج موافقة القاضي فقط وبذلك فقد ارتفعت نسبة حالات الزواج هذه إلى ١٤٪ وبالتالي لا يمكن اعتبارها استثناءاً. أما الآن فإنه لا يتم تزويج الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة ما لم يتم الحصول على موافقة لجنة مختصة على هذا الزواج وموافقة القاضي.

هناك العديد من الحالات التي تحاول الاستفادة من الشروط التي تسمح باستثناء قيود الزواج المبكر. على سبيل المثال تلقيت حالة لأم تريد تزويج ابنتها ابنة الـ ١٣ عاماً لأن الأم تريد إنقاذ حياة الفتاة من ما أسمته استبداد الأخوة بها خصوصا بعد وفاة والدها. وقالت الأم إنها لا ترى مشكلة في هذا الزواج المبكر فهي قد تزوجت في وقت مبكر وهي لا ترى سببا يمنع ابنتها من ذلك.

عمر البطوش، إمام مسجد، يشعر بأن هناك مضار تنتج عن الزواج المبكر:

هناك شروط ومتطلبات معينة للرجل والمرأة يتعين تحقيقها وتوفرها من أجل أن يكون الزواج ناجحاً. إحدى هذه الشروط أن يكون الرجل والمرأة قد بلغوا سناً معينة ليكونوا ناضجين ومتحملين لمسؤولية الزواج. في الإسلام ليس هناك سن محددة للزواج إذ أنها تعتمد على الثقافة وظروف محددة. ولكن بشكل عام يمكننا القول أن مساوئ الزواج المبكر أكثر من حسناته ولذلك لا يوصى به. يجب على القاضي الشرعي التأكد من أن كل منهما ناضج وقادر على الزواج، وإذا اتضح أنهم لم يكونوا كذلك فإن القاضي يعتبر مذنبا في نظر الإسلام ويعتبر الزواج ليس صحيحا.

القاضي محمد الطراونه أوضح أنه حصلت بعض التحسينات بالنسبة للتشريعات المتعلقة بالزواج المبكر بسبب التزامات الأردن الدولية وبسبب الضغوط التي مارستها مؤسسات المجتمع المدني:

إن التعديلات الجديدة على القوانين وضعت قيوداً أشد صرامة على السماح بحالات زواج الفتيات ممن هن دون سن ١٨ عاماً. فالمسألة الآن ليست خاضعة لقرار القاضي وحد بل يتطلب الأمر موافقة اللجنة على أساس كل حالة على حدة. وقد تم خفض معدلات الزواج المبكر بشكل ملحوظ عما كانت عليه منذ حوالي ٢٠ عاما نتيجة لجهود وطنية واسعة وخاصة من قبل مؤسسات المجتمع المدني. لقد كان السبب وراء إجراء هذه التعديلات هو زيادة الوعي والحالات الموثقة لفشل الزواج المبكر فضلا عن ضغوط مؤسسات المجتمع المدني، والتزام الأردن على تبني الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقية سيداو.

قانون الجنسية الأردني

المادة (٣) من قانون الجنسية الأردني (رقم ٦ لسنة ١٩٥٤) ينص على «من ولد لأب يتمتع بالجنسية الأردنية فهو أردني أينما ولد.» كما يسمح للمرأة الأردنية الاحتفاظ بجنسيتها الأردنية إذا تزوجت من شخص غير أردني، ولكن لا يسمح للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني أن تعطي جنسيتها لأطفالها. وعلاوة على ذلك فإن قانون الإقامة والأجانب (رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣) لا ييسر إقامة الأجانب المتزوجين من أردنيات ولا ييسر الإقامة لأطفالهن، مع أن هذا القانون وبمعاملة تفضيلية يمنح الإقامة للنساء الأجنبيات المتزوجات من أردنيين.

وقد أوصت لجنة سيداو أن يقوم الأردن بسحب تحفظاته بشأن قانون الجنسية. والقانون يمنع المرأة الأردنية من نقل جنسيتها إلى أولادها إذا كان زوجها غير أردني. للطفل الحق في الحصول على جنسية.

الخطة الوطنية للصحة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

تهدف الخطة الوطنية للصحة إلى:

- شمول كافة الأردنيين بالتأمين الصحي.
- ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية بغض النظر عن القدرة على الدفع.
- توفير رعاية صحية فعالة ذات جودة عالية بما يتناسب مع المعايير الدولية.
- زيادة الدعم المالي المخصص لخدمات الرعاية الصحية الأولية من أجل ضمان استدامة هذه الخدمات.
- توحيد وحوسبة الإدارة والمالية والمعلومات ووضع معايير لمقدمي الخدمات الصحية من أجل الإبقاء على الفوائد والأنظمة الصحية على جميع المستويات.
- تعزيز الشراكة بين القطاعات من أجل إنشاء نظام جديد للرعاية الصحية على أساس التكامل ومراقبة النفقات.
- تطوير وتحديث أنظمة الإسعافات الأولية والطوارئ في المملكة.
- تفعيل برامج الصحة الإنجابية لتتماشى مع جميع الاستراتيجيات الموضوعة.
- دعم الفئات الأقل حظاً وخصوصاً الفقراء وكبار السن.
- مأسسة الحسابات الصحية الوطنية واستعراض النفقات العامة كمرجع لرسم السياسات المالية.

تعزيز إمكانيات خدمات الرعاية الصحية الأولية من أجل المحافظة على المكتسبات والتغلب على نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة، و في نفس الوقت التركيز على ما يلي: تلبية احتياجات الفئات الخاصة في المجتمع، مثل الأطفال والنساء والمقبلين على الزواج والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والذين تعرضوا للعنف.

الاستراتيجية الوطنية للصحة تشمل تفعيل برامج الصحة الإنجابية وتعزيز الخدمات المقدمة للنساء والأطفال وللمقبلين على الزواج. والخطة لا تنوه للعمل من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين في مجال الصحة. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة الهدف إلى زيادة فرص حصول الفتيات على المعلومات الصحية، والتوعية من مخاطر فشل الزواج المبكر والآثار المترتبة على الحمل المبكر، وحصول الشباب على خدمات الصحة الإنجابية وتلقي الأطفال للتعليم الجنسي.

الدكتورة منال التهتموني مديرة مركز صحة الأسرة التابعة لمؤسسة نور الحسين أشارت إلى بعض الثغرات فيما يتعلق بصحة الأطفال في الأردن:

قطاع الصحة في الأردن لم ينوه لاحتياجات الشباب، وبخاصة الشباب الذين قد يعانون من مشاكل جنسية. فهناك قصور في الوعي بأهمية تبادل المعرفة في مجال الصحة الإنجابية مع هذه الفئة العمرية وبخاصة بالنسبة للأولاد. والمجتمع من حولهم لا يسهل الاهتمام بمشاكلهم. من أجل كسر الحواجز الموجودة في المجتمع ضد مناقشة القضايا الجنسية أو القضايا ذات الصلة بالشباب فإننا بحاجة إلى إنشاء العيادات التي لا تحمل أسماء مثيرة للجدل مثل «عيادة المراهقين» لأن ذلك بالتأكيد من شأنه أن يجعل الأمهات يخجلن من الذهاب إلى مثل هذه الأماكن ولكن لو أطلق عليها اسم «عيادة صحة الأسرة» فإن النساء لن يوصمن بأنهن يشاركن في قضايا جنسية إذا زرن العيادة.

كما أن هناك أحكاماً مسبقة على غير المتزوجات اللاتي يزرن عيادات تنظيم الأسرة. مقدمي الخدمات على الأغلب يقررون عدم إعطاء المشورة المتعلقة بتنظيم الأسرة للنساء غير المتزوجات والتركيز بدلا من ذلك على تقديم المشورة بشأن الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا لهن. الأولاد يعانون أيضا في هذا الصدد حيث لا توجد خدمات الصحة الإنجابية للبنين بل أن بعض المراكز الصحية تحظر دخول الرجال والبعض الآخر تعتبر دخول

الرجال خطأ أحمر. مما يعني أن الرجال ليسوا جزءاً من الدورة التناسلية للأنثى على الرغم من أنهم صناع القرار الأساسي في حياتها، ويجري عزلهم خارج هذه العملية ولذلك لا تستند قراراتهم على المعرفة، وهذا أمر خطير وخاصة عندما يتعلق الأمر في بعض الأحيان بحالات حمل خطيرة وغيرها من الحالات. أيضا في قرارات تحديد النسل قصور الرجال في المشاركة في هذه العملية يجعل المرأة مترددة وغير قادرة على اتخاذ قرار على أساس الاقتناع المتبادل.

وهناك قضية إزالة رحم الفتاة المعاقة. وهذه العملية تلاقي قبولاً لا يصدق من قبل مقدمي الخدمات والأهالي. والحجة أنها إذا كانت معاقة ولن تنجب أطفالاً فما الداعي لوجود الرحم. نحن العاملون في مجال الصحة نعلم أن هذا الجهاز هو جزء من نظام كامل مترابط وبالتالي نحتاج للعمل بشكل صحيح لضمان صحتها الجسدية وصحتها النفسية. حتى عندما تضطر المرأة لإزالة الرحم لأسباب صحية وهي في سن الأربعين فإنهن يعانين من نتائج هذه العملية. ويمكنكم أن تتخيلوا كيف يكون الوضع إذا تم القيام بذلك وهي طفلة.

نتائج تحليل البحث المتعلقة بالنوع الاجتماعي

البحث الكمي

عندما تتزوج الطفلة الفتاة فإن ذلك يكون له تأثير حقيقي على صحتها وتعليمها كما يكون له آثار نفسية واجتماعية كبيرة. وأشار الخبراء القانونيين والاجتماعيين المحليين والأشخاص الفاعلين في المجتمع المحلي خلال المقابلات المعمقة التي أجريت معهم إلى إن الزواج المبكر يعتبر مشكلة تواجه الطفلة الفتاة.

ما هو السن المناسب للزواج في عائلتك؟

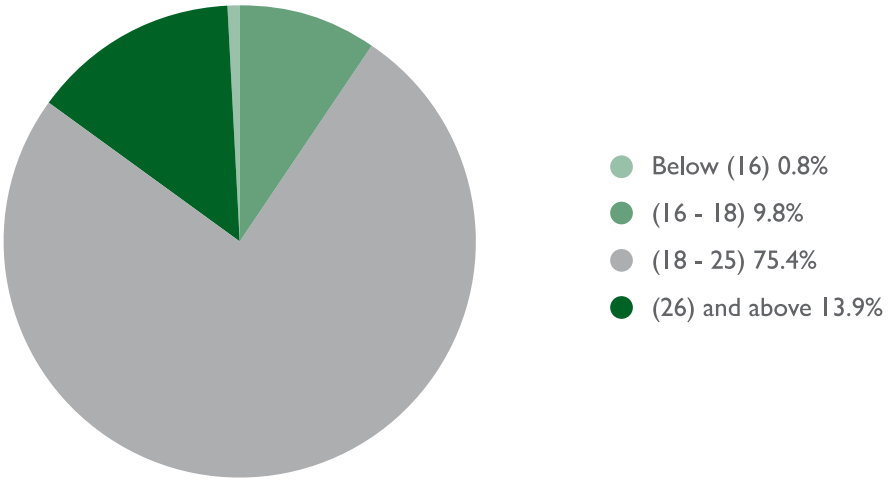

إذا كان الجواب هو أقل من ١٨ سنة، لماذا؟

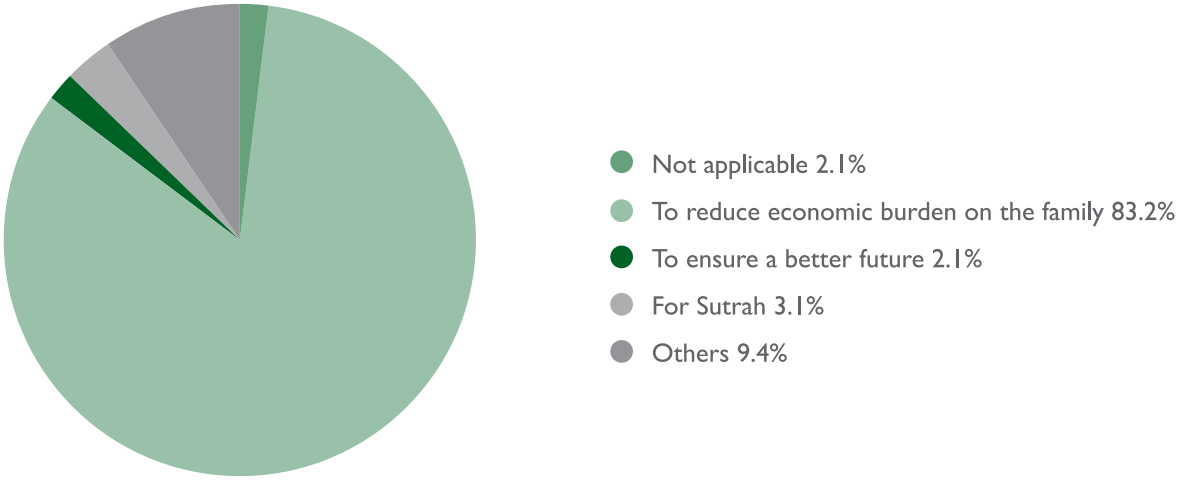

ما هو السن المناسب للزواج في عائلتك؟
إذا كان الجواب هو أقل من ١٨ سنة، لماذا؟

أشار البحث الأسري إلى أن الزوجات يعتبرن أن السن المناسب للزواج هو بين ١٨-٢٥ سنة بنسبة بلغت ٧٥,٤٪. البعض اعتبر أن السن المناسب للزواج هو فوق ٢٦ سنة بنسبة بلغت ١٣,٩٪، بينما اعتبر آخرون أنه بين ١٦-١٨ سنة بنسبة ٩,٦٪. هذا يشير إلى أن معظم العائلات لا تشجع على الزواج المبكر. ولكن ما نسبته ٩,٦٪ بحاجة إلى تعزيز وعيهم بالنسبة للآثار الخطيرة للزواج المبكر. أغلب العائلات التي تحظ على الزواج المبكر للفتاة التي عمرها دون ١٨ سنة أجابوا بأنهم يعتبرون ذلك «سترة» للفتاة وذلك بنسبة ٩,٤٪.

الاختلافات بين المحافظات

في عمان وإربد كان السبب وراء الزواج المبكر هو السترة. أما في الزرقاء فكان تشجيعهم للزواج المبكر هو اعتقادهم بأنه يضمن مستقبلاً أفضل للفتاة. في العقبة كانت أغلب الإجابات تشير إلى أن السن المناسب للزواج هو فوق ٢٦ سنة.

مهما كان المستوى التعليمي للمرأة فإن مصيرها هو الزواج

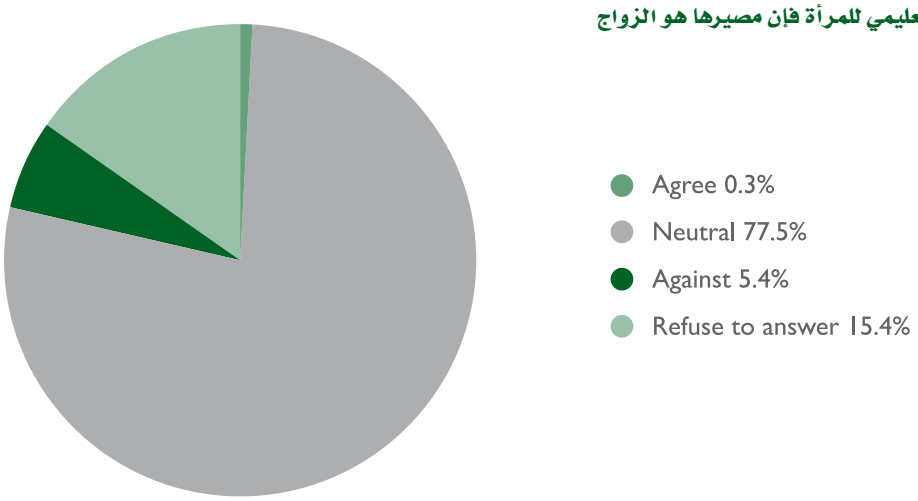

Source of conviction (No matter how aducated a female is her destiny is to get married)

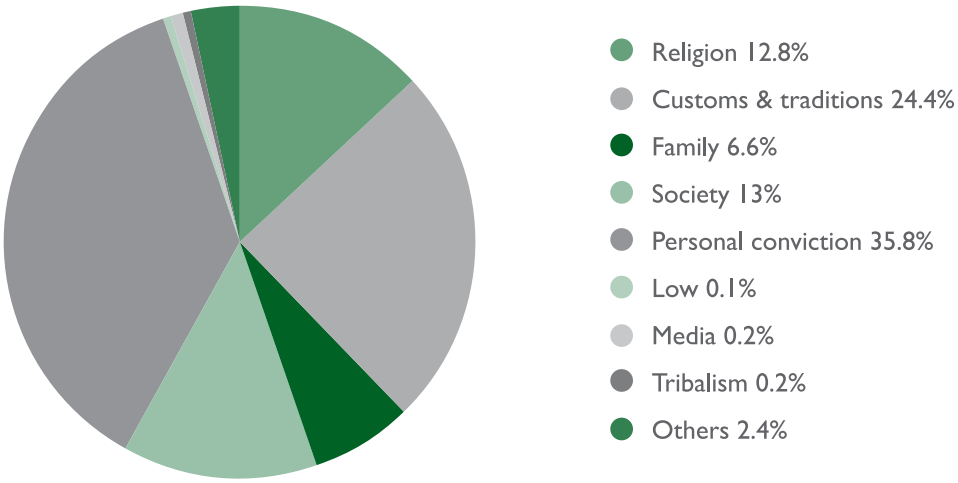

مهما كان المستوى التعليمي للمرأة فإن مصيرها هو الزواج

هذا المؤشر يشير إلى أنه بغض النظر عن المستوى التعليمي للمرأة فإن مصيرها هو الزواج، وقد اتفقت إجابات ما نسبته ٧٧,٥٪ من الزوجات على ذلك. وكان مصدر قناعتهن بذلك هو القناعات الشخصية بنسبة بلغت ٣٥,٤٪ أما من كان مصدر قناعته هو العادات والتقاليد فبلغت ٢٤,٤٪ والمتأثرين بالمجتمع كانت نسبتهم ١٣٪ أما المتأثرين بالدين فنسبتهم ١٢,٨٪. كان الأزواج متأثرين أكثر بالمجتمع مقارنة بزوجاتهم.

وهذا يبين بوضوح النظرة النمطية لأدوار الجنسين، وأن دور الفتاة في المجتمع هو أن تتزوج وتصبح أماً. على سبيل المثال حتى لو كانت الفتاة متعلمة تعليماً عالياً فإن مصيرها ليس أن تكون قيادية ناجحة وأن تحظى بحياة مهنية ناجحة ومفيدة. هذا الدور النمطي يحصر دور الإناث في البيت ولا يشجعهن على المشاركة في المجتمع. وهذه الفجوة بين الجنسين تشكل تحديا أساسيا لمهمة تحقيق المساواة الكاملة أو المشاركة بين الرجل والمرأة في الأردن.

كانت هناك بعض المكاسب الهامة في مجال تعليم الفتيات، ولكن المزيد من التعليم للنساء لم ينتج عنه انضمام النساء من خريجات الجامعات أو النساء بشكل عام إلى القوة العاملة كما كان يؤمل. إن البطالة الحاصلة في صفوف النساء المتعلمات في الأردن تعتبر مشكلة جدية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن معدلات البطالة بين النساء أدت إلى وجود تأثير سلبي على ظروف الأسر الاجتماعية والاقتصادية والصحية. ولذلك آثار سلبية على التنمية الاقتصادية للبلد بشكل عام لأنه لم يتم الاستفادة من مجتمع النساء المتعلمات.

الاختلافات بين المحافظات

في العقبة والمفرق بلغت نسبة من يتفقون مع أنه مهما كان المستوى التعليمي للفتاة فإن مصيرها الزواج حوالي ١٠٠٪ كما كان من يتفقون معها في الزرقاء مرتفعة جداً. أما في الكرك فكان الأغلبية ضد ذلك.

الدكتور عبد المهدي السودي، عالم اجتماع في الجامعة الأردنية أيد وجود هذه الأدوار النمطية المبينة على النوع الاجتماعي بالنسبة للفتاة:

ينبغي على الفتاة المشاركة في الأعمال المنزلية حتى تكون مستعدة لمرحلة الزواج فهذا هو دورها في العائلة. فأحد أسباب زيادة حالات الطلاق هو عدم قدرة الفتاة على إدارة البيت ولأنها غير معتادة على الأعمال المنزلية.

سأزوج ابني في سن مبكرة حتى ولو لم يرد ذلك

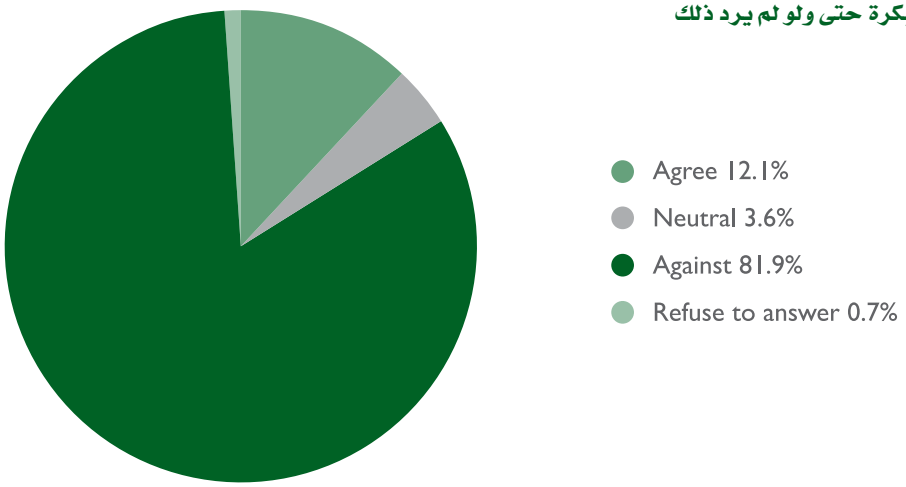

Source of conviction (I will marry off my son at an early age even if he doesn't want to)

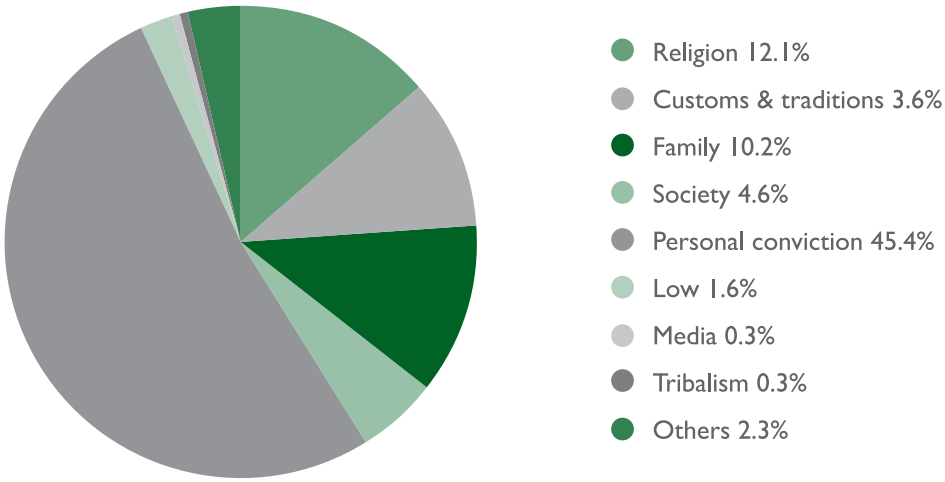

سأزوج ابني في سن مبكرة حتى ولو لم يرد ذلك
سأزوج ابنتي في سن مبكرة حتى لو لم ترد ذلك

لم يكن هناك الكثير من التحيز المبني على الجنس بالنسبة لهذا المؤشر. بالنسبة للفتيات أجاب ما نسبته ١٠,٢٪ أنهم سيزوجون بناتهم في سن مبكرة حتى ولو لم يردن ذلك في حين بلغت النسبة للأولاد حوالي ١٢,١٪. أما غالبية الإجابات فلم توافق على ذلك بنسبة بلغت ٨٢٪ لكل من البنات والبنين. وكان مصدر قناعاتهم بذلك هو القناعة الشخصية بنسبة بلغت ٤٥٪ في حين كان ٢١٪ متأثرين بالدين. كانت الزوجات موافقات على ذلك أكثر من الزوج وكن متأثرات في ذلك بالعادات والتقاليد والعائلة.

إن حق المرأة في اختيار الزوج وفي الزواج بحرية هو حق أساسي لحياتها وكرامتها ومساواتها كإنسان. ولا ينبغي إجبار الأبناء ولا البنات على الزواج بسبب العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية. هناك دول أخرى تسمح بزواج المرأة مقابل المال أو مقابل نيل الحظوة، وفي حالات أخرى، يرغم الفقر المرأة على الزواج من أجنبي بحثاً عن الاستقرار المالي. يجب توفير الحماية القانونية لحق الفتاة والصبي في اختيار متى ومن سيتزوج.

الاختلافات بين المحافظات

لم يكن هناك اختلافات تذكر بين المحافظات. في الزرقاء وإربد كانوا متأثرين بالدين والعائلة.

دكتور الشريعة محمد عقلة تحدث عن تأثير الدين في الزواج المبكر:

لقد ربط الإسلام سن الزواج بسن البلوغ وهو ما يعني أنها يجب أن تكون جاهزة بدنيا وعقليا للزواج. وحدد القانون الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ سنة، وهو الآن محدد بـ ١٥ سنة، وهي السن التي تصل فيها الفتاة لمرحلة البلوغ. والإسلام يعتقد أن هذه هي السن المناسبة لزواج الفتاة.

هل تحاول معرفة جنس الجنين الذي لم يولد؟ إذا كان جوابك نعم، لماذا؟

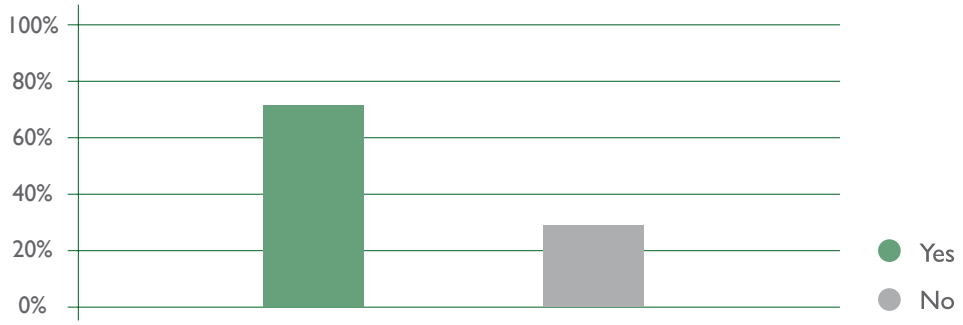

لماذا تحاول معرفة جنس الجنين الذي لم يولد؟

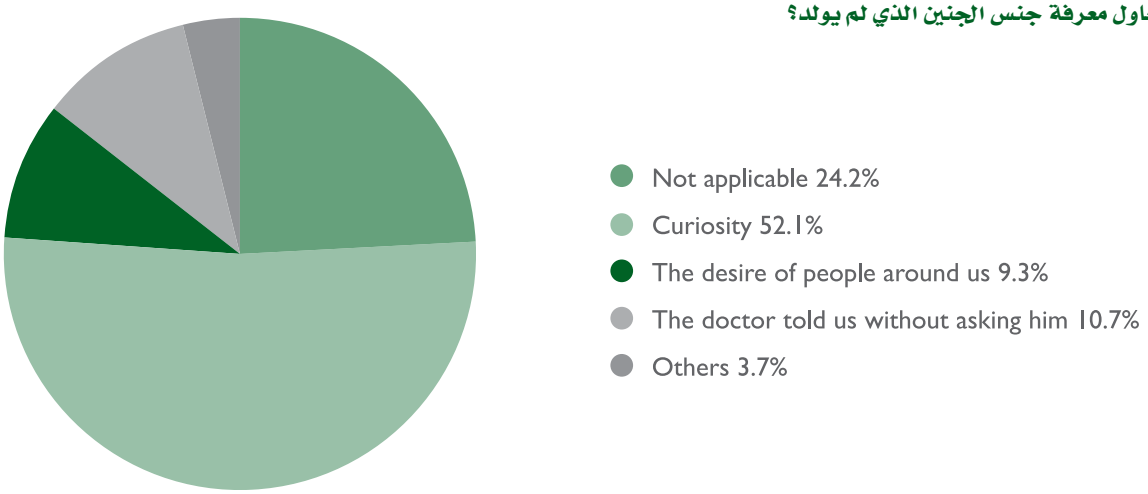

ماذا كان رد فعل الناس حولك عندما عرفوا أن مولودك الثالث كان أنثى؟

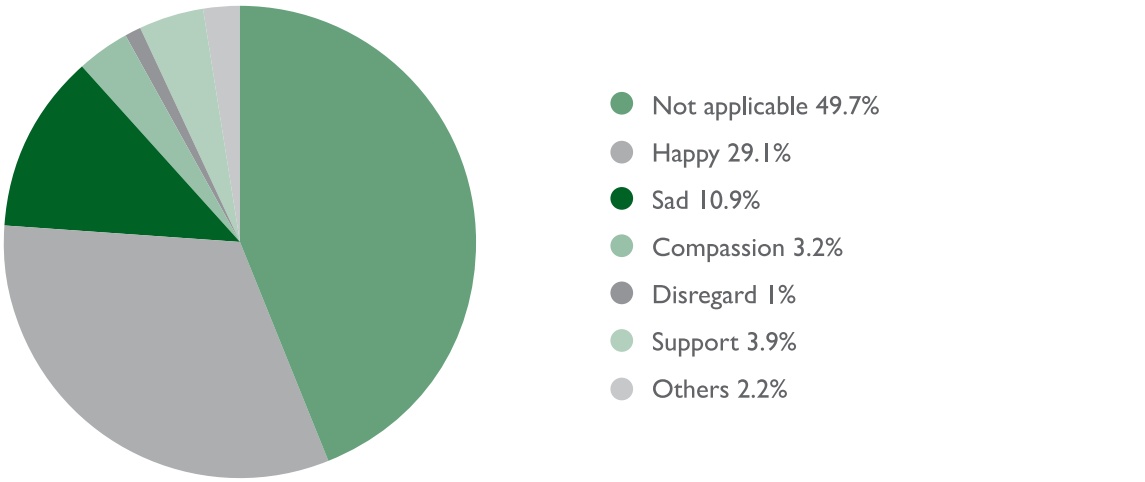

كيف أثر ذلك فيك؟

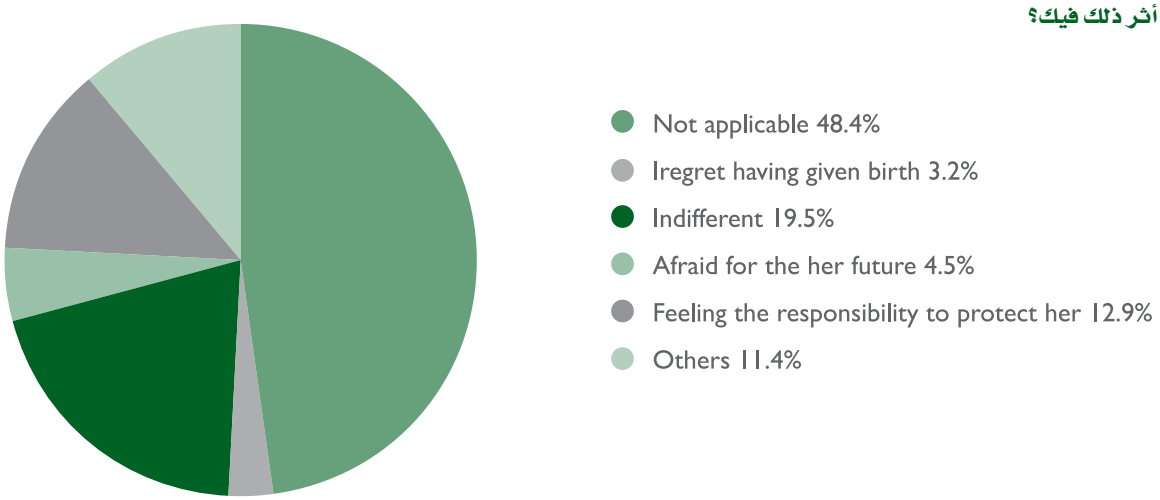

هل تحاول معرفة جنس الجنين الذي لم يولد؟ إذا كان جوابك نعم، لماذا؟
ماذا كان رد فعل الناس حولك عندما عرفوا أن مولودك الثالث كان أنثى؟ وكيف أثر ذلك فيك؟

لقد بينت الدراسة أن ما نسبته ٧١,٣٪ يحاولون معرفة نوع الجنين، والسبب وراء ذلك هو الفضول. أما بالنسبة لردة فعل الناس من حولهم عندما علموا أن المولود الثالث كان أنثى فقد أخبروا أن ما نسبته ٢٩٪ كانوا سعداء بذلك في حين أن ١٠,٩٪ أبدوا حزنهم. أما فيما يتعلق بأثر ردة فعل من حولهم عليهم فقد قال ما نسبته ١٩,٦٪ أن ذلك لا يشكل فرقاً بالنسبة لهم في حين قال ما نسبته ١٢,٩٪ أنهم أحسوا بمسؤولية حمايتها و ٤,٥٪ قالوا أنهم خائفون على مستقبلها. وقد ابدي ما نسبته ٣,٢٪ أسفهم لحصول هذه الولادة. حقيقة أن ٢٩٪ فقط هم من أبدوا سعادتهم عندما علموا أن المولود الثالث كانت أنثى تشير بوضوح إلى تفضيل المولود الذكر وهذا يبين حصول تحيز ضد الأنثى.

ومما يثير القلق أن بعض المشاركين كانوا يخشون على مستقبل الطفلة، وأعربوا عن أسفهم لحصول هذه الولادة. إن المسؤوليات التي تضطلع بها المرأة فيما يتعلق بالحمل وتربية الأطفال يؤثر على حقها في الحصول على التعليم والعمل وغيرها من الأنشطة المتصلة بتطور ونمو شخصيتها. كما أنهم يفرضون أعباء عمل مجحفة بحق المرأة. كما أن عدد الأطفال ومقدار تباعد الولادات لهما تأثير مماثل على حياة المرأة وتؤثر أيضا على صحتها البدنية والعقلية، فضلا عن تأثير ذلك على أطفالها. ولهذه الأسباب، فإنه من حق المرأة أن تقرر عدد أطفالها ومقدار تباعد فترات الحمل.ولا ينبغي أن يكون هناك أي ضغوطات على المرأة حول المباعدة بين فترات الحمل إذا لم تكن قد أنجبت صبياً بعد، كما لا ينبغي إجبارها على تحمل مسؤولية المزيد من الأطفال من أجل الاستمرار في محاولة إنجاب طفل ذكر.

الاختلافات بين المحافظات

في الزرقاء أشارت معظم الإجابات إلى أنهم لم يعرفوا جنس مولودهم قبل الولادة. أما بالنسبة لرد الفعل حول كون المولود الثالث هي أنثى فقد كانت معظم الإجابات في الزرقاء وعمان وإربد أنهم شعروا بالحزن. كما أشارت المزيد من الإجابات في كل من الزرقاء وعمان وإربد أنهم أسفوا لحصول هذه الولادة. أما في المفرق فأشارت الإجابات إلى أنهم أحسوا بالمسؤولية لحماية الطفلة الفتاة.

الدكتورة منال تهتموني مديرة مركز صحة الأسرة التابع لمؤسسة نور الحسين تحدثت عن التمييز الذي تواجهه الطفلة الفتاة من مرحلة الحمل بقولها:

إن التمييز ضد الطفلة الفتاة لا يبدأ من الولادة، بل يبدأ من مرحلة الحمل. فهناك الكثير من الممارسات التي تعتمد على وصول الطفل الذكر أو الأنثى في العائلة. وقد أظهرت العديد من الدراسات الوطنية أن العديد من خدمات ما قبل الولادة - مثل تنظيم الأسرة تربط بوجود طفل ذكر. كما أظهرت الدراسات أن الأسر التي لديها طفل ذكر هي على الأرجح التي يمكن أن تلجأ لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة من تلك العائلات التي ليس فيها طفل ذكر. فالشعور السائد هو أن الأم التي ليس لديها طفل ذكر في العائلة يجب عليها أن تستمر في الإنجاب إلى أن تحظى بطفل ذكر. وهذا يجعل الأم ترزح تحت عبء اجتماعي كبير. معظم أسئلة الأمهات كانت حول كيفية حملهن بطفل ذكر. وقد نشأ نتيجة لذلك قضايا جديدة منها على سبيل المثال اختيار جنس الطفل. وللأسف فإنه يساء استخدام هذه الممارسة التي تعتبر غير مقبولة أخلاقياً أو دينياً في الأردن.

تحدث أحد الأطباء في إحدى المؤتمرات التي عقدت في الأردن عن التكنولوجيا المتبعة في هذه الحالة فقال أنه كان هناك ١٠٠ حالة طلب فيها ٩٨ منهم الحصول على طفل ذكر، وقد كانت الحالتان التي طلبتا طفلة أنثى أجانب وغير عرب. وخلال فترة الحمل لا يزال التمييز موجوداً وخصوصا عندما تكون الموارد المالية للأسرة محدودة، فالأسرة تعطي الأولوية للإنفاق على حماية الجنين الذكر سواء من حيث عدد مرات زيارة الطبيب أو من حيث اللجوء إلى الخدمات الحكومية المجانية أو اللجوء إلى طبيب خاص. هذا كله يعتمد على ما إذا كان الجنين ذكراً أم أنثى.

فادي دواغره، من جمعية حماية الأسرة في إربد تحدث أيضاً عن التمييز الذي تواجهه الطفلة الفتاة منذ مرحلة الحمل:

إن دور الفتاة يتم تحديده منذ فترة الحمل. فعندما يعرف الوالدين جنس الجنين، ويجدون أنها أنثى فإن الوالد يصاب بالحزن وتخجل الأم من قول أنها ستضع مولودة أنثى. ولكن عندما يعلمون أنه صبي ذكر فإنهم يشعرون بالسعادة ويبدؤون بشراء الألعاب والملابس ذات اللون الأزرق. في مجتمعنا نتعامل مع العديد من النساء المطلقات. وعندما بحثنا في هذه الحالات وجدنا أن نسبة مرتفعة منهن قد تزوجن في سن مبكرة. وهذه نتيجة نقص التوعية وتأثير الثقافة المجتمعية على الفتاة.

موضوع الزواج في ورشات الفنون

لقد برز بوضوح من خلال هذه الورشات أن اليافعات يفكرن في موضوع الزواج بقوة. كما كشفت ورشات العمل أن المجتمع يغرس فكرة واضحة حول الزواج بالنسبة للفتيات وذلك منذ سن مبكرة جداً. أما القصيدة الجماعية فقد أبرزت ما قيل للفتيات عندما بلغن العاشرة من العمر من أنهن قد كبرن وأنهن قريباً سيصبحن عرائس. كما أظهرت العديد من الصور عروساً في ثوب الزفاف الأبيض، وكان تعليق اليافعات أن هذا هو أهم يوم في حياتهن. وهذا الاعتقاد بأن يوم الزفاف هو أهم يوم في حياة الفتاة ليس مقتصراً على المشاركات في الورشة فقط ولا على منطقة جغرافية محددة.

وكشفت ورشات العمل أن غالبية المشاركات يعتبرن الزواج واحداً من الأشياء التي يتطلعن لها بحق في المستقبل، وعلى أنه طريقة «الهروب» الوحيدة كما أشارت بعضهن. يجب على الأشخاص البالغين الذين يؤثرون في حياة الطفلة أن يتريثوا وأن يفكروا في الرسائل التي يوصلونها إلى بناتنا.

لم يكن موضوع الزواج من المواضيع المحرمة ولذلك تمت مناقشته بانفتاح، في إحدى الحالات تحدثت إحدى المشاركات من سحاب عن كونها قد تطلقت وهي في سن السادسة عشرة. إحدى المشاركات من المفرق تحدثت عن نيتها الزواج بدون علم الأهل من أجل مغادرة البلاد. معظم المشاركات من الزرقاء (١٥/١٣) تحدثن عن موضوع تعدد الزوجات في مجتمعهن.

معظم المشاركات اخترن صور تمثل العائلة السعيدة، في حين كانت تعليقاتهن خلال النقاشات تشير إلى عائلات غير سعيدة وإلى وجود خلافات أسرية (الكرك والمفرق). أما في صويلح فقد علقت غالبية المشاركات (٢٢/١٧) عن تذمر الرجال الدائم من أن النساء دائماً متذمرات (النق).

أحدى الصور برزت خلال جلسات تجميع الصور وهي صورة العروس في ردائها الأبيض، مع تعليق «أهم يوم في حياتي». وتحدثن عن رغبتهن في علاقة سعيدة ولكن لم يكن لديهن مفهوم ماذا تتطلب العلاقة السعيدة. الملاحظات الأخرى التي أبداها عدد من المشاركين والتي أشارت إلى صورة العائلة السعيدة لم تكن تلامس الحقيقة، فبعيداً عن تلك الصورة يوجد هناك خلافات عائلية على أرض الواقع. العديد من تعليقات كل من اليافعين واليافعات كانت تتساءل عن اختيارهم لشريك الحياة. كما كان هناك الكثير من الصور عن الأمومة.

فارس النعيمي، مدير جمعية الطاقات الشبابية، أعطى مثالاً على التنشئة الاجتماعية للفتيات ليعتقدن أن يوم الزفاف هو أهم يوم في حياتهن وأنه ينبغي عليهن أن يتطلعن لذلك اليوم:

تقدم أحد الشباب لخطبة فتاة، وقد كانت فتاة جميلة وجذابة عبء ولذلك ينبغي تزويجها مبكراً. فتم تزويجها وهي في الخامسة عشرة من عمرها من شخص لم تلتقيه قط في حياتها. كانت سعيدة بذلك! حيث تمت تنشئتها على أن الزواج هو النجاح الأسمى في حياتها. أعتقد أنها ربما كانت تحتاج إلى الشعور بالحب وأنها أرادت الهروب من ظروف عائلتها. وهذه هي الحالة بالنسبة لفتيات أخريات: فهن يشعرن بالفخر إذا تزوجن. فكما تعلم هن لسن كما لو كن حرات وفجأة وجدن نفسهن تحت التزام الزواج، بل الحال أنهن بمثابة العبيد في بيوتهن وأحياناً يتم ضربهن. حيث ينبغي على الفتيات العمل في البيت كالطبخ والتنظيف وخدمة الأشقاء الذكور والوالدين والضيوف.

الدكتور منير كرادشه أضاف عن أثر الزواج المبكر بقوله:

هناك نوعان من الدين هما الدين الرسمي والدين الشعبي. فعندما يرغب الوالدان في تزويج ابنتهم مبكراً فإنهم يلجأون إلى الدين لتسهيل هذا الزواج ويوقفون تعليم ابنتهم. المجتمع يعتقد أن:ابنك لك ولكن ابنتك للغريب» بمفهوم أنها عندما تتزوج تغادر بيت أهلها إلى بيت زوجها وتبعاً لذلك فإنها لن تفيد بيت أهلها ولكنها تفيد بيت زوجها.

إن الزواج المبكر يعتبر مشكلة على عدة مستويات. الفتاة تكون غير ناضجة بيولوجيا وبالتالي فإن نسبة وفيات ما قبل الولادة وما بعد الولادة مرتفعة. وتنتهي معظم حالات الزواج المبكر إما بالطلاق أو الزواج مرة أخرى أو بالترمل. ثم أن الفتيات في سن السادسة عشرة يعتبرن في مرحلة خصوبة مرتفعة مما يعني أنهن سينجبن المزيد من الأطفال ويصبح وضعهن غير صحي نتيجة هذه الولادات. ينبغي أن يكون هناك دور لوسائل الإعلام في خلق الوعي حول مشاكل الزواج المبكر، كما ينبغي أن يفهم النظام القانوني أيضا دوره في هذا المجال وزيادة سنوات التعليم الإلزامي، مع أن هناك من أن هناك من يعملون على هذا القانون.

المقابلات مع المستشارين

كان لدى العديد من المرشدين الاجتماعيين قصصاً حول الزواج المبكر وآثاره. حيث أجبرت العديد من الفتيات على ترك المدرسة، وواجهن العديد من الصعوبات إذا ما بقين في المدرسة، في حين كان بعضهن ملتزمات بإكمال تعليمهن.

ميسر طبيشات، من مدرسة جمانة في إربد حدثتنا عن قصة حول الزواج المبكر:

كان هناك فتاة تزوجت وتركت المدرسة، ثم عادت للمدرسة بعد فترة. وكانت قد أنجبت طفلاً، وتريد أن تتركه في الحضانة، ولكنهم في نهاية المطاف جعلوها تتركه مع أمها لتعتني به. في بعض الأحيان كانت تأتي للمدرسة متأخرة، وفي أحيان أخرى لم تكن تأتي مطلقاً لأن ابنها كان يمرض باستمرار. لقد عانت بشدة جراء هذا الوضع، وقد حاولنا مساعدتها باعتبارها حالة خاصة وباعتبارها لا زالت تريد أن تكمل تعليمها، كما أنها كانت لا زالت شابة في الثامنة عشرة من عمرها.

ميس الفقهاء، من مدرسة حوارة في إربد قالت:

الفتيات اللاتي يتزوجن مبكرا لا يبقين في المدرسة، وأغلبهن يتزوجن وهن لا زلن في الصف السابع أو الصف الثامن. لقد نظمت جلسة توعية للأمهات حول الزواج المبكر حيث استضفت فيها متحدثة من إتحاد المرأة في فرع إربد لتشرح للمشاركات مخاطر الزواج المبكر.

مسيون عبده، من مدرسة أم حبيبه في عمان قالت:

هناك حالتان من حالات الزواج المبكر وكلتاهما في المدرسة الثانوية. لم تواجها أية مشاكل، وقد اتفقنا مع أزواجهما على دعمهما في التعليم الجامعي. وليس لدينا أية حالة من حالات التحرش الجنسي.

خولة الهلهول من مدرسة الربة في الكرك حدثتنا بقصة:

نعم، هناك حالة زواج مبكر، فقد تزوجت فتاة وهي في الصف الأول ثانوي من المرحلة الثانوية وأجبرها زوجها على ترك المدرسة، وقد استجابت لطلبه. وبعد فترة طلقها وعادت لتكمل دراستها.

ولاء البستنجي من مدرسة أروى في الكرك تحدثت عن حالات الزواج المبكر في المدرسة فقالت:

نعم لدينا في المدرسة طالبات متزوجات وحوامل ولكنهن ملتزمات بدراستهن. إن نسبة الفتيات المخطوبات في مدرستنا مرتفعة. ومعظم الفتيات المخطوبات أو المتزوجات هن في الصف الأول ثانوي أو في التوجيهي. فهناك فتاة في الصف التوجيهي متزوجة، وأخرى كانت بين الصف العاشر والأول ثانوي عندما تزوجت وتركت المدرسة. فتاة أخرى تزوجت وحملت وأسقطت الحمل وتركت المدرسة. نحن نتعامل مع الطالبات المتزوجات بطريقة مختلفة عن باقي الطالبات. فهي بحاجة إلى المزيد من الوقت لتهتم ببيتها ومدرستها، ولذلك فنحن نعذرها إذا تأخرت في بعض الأحيان عن مدرستها.

طفلة الأردن

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين

العـــادات والتقـــاليـــد

تبين دراسة الطفلة الفتاة وبما لا يدع مجالاً للشك مدى قوة تأثير العادات والتقاليد والمجتمع وآراء الناس والعائلة على الممارسات المتعلقة بالطفلة الفتاة. إن أثر العوامل الثقافية على العلاقات بين الجنسين، والتراث الاجتماعي والثقافي، والنظرة التقليدية للفتيات ودور المرأة وقدراتها، تظهر في الصور النمطية السائدة للطفلة الفتاة وفي الأعراف والتقاليد مما يؤدي إلى ظهور العديد من القيود على الطفلة الفتاة مما يحد من حصولها على حقوقها القانونية والسياسية والاقتصادية.

وتنعكس الثقافة الشعبية في رفض أو المساهمة بشكل ضئيل جداً في البرامج التي تستهدف النساء، ولا سيما البرامج المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية والبرامج الرامية إلى تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة جنبا إلى جنب مع الرجل في المجالات السياسية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك فإن هذه الثقافة موجودة حتى في المؤسسات الوطنية أيضا، وهي التي تنظم العلاقات بين العاملين والموظفين والإداريين والسياسيين. إن الافتراضات التقليدية حول دور المرأة في المجتمع لا تحول بالضرورة دون مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، ولكنه يعتبر من المرغوب فيه أن تكون هذه المشاركة بحيث لا تقلل أو تؤثر على دورها حياتها الخاصة (تطبيق منهاج عمل بكين، صفحة ٢٠ و٢١).

ومن الواضح بالتالي أن ثقافة المجتمع والمواقف والصور النمطية السائدة بشأن أدوار ومسؤوليات كل من المرأة والرجل ما زالت تشكل عائقا أمام الفتاة من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ومما يثير الدهشة، وفي تناقض صارخ مع النتائج المتعلقة بآثار الثقافة والتقاليد - أن دراسة الطفلة الفتاة توضح أن القانون، ووسائل الاعلام والعشيرة تعتبر «قليلة» التأثير على الناس وعلى آرائهم وممارساتهم المتعلقة بالطفلة الفتاة.

إن صورة الطفل العربي السائدة هي أن الطفل «الصالح» هو الطفل المؤدب، والمطيع والمنضبط، وهو الذي لا تسمع له صوتاً ويتفق مع قيم المجموعة (اليونسكو، ٢٠٠٧، ٩). يقول أوس (٢٠٠٥) أن الفتاة العربية المسلمة تعاني بشكل عام من صعوبات في التعبير عن نفسها ومن والمشاركة بشكل كامل في المجتمع. وفي مقابلات مع الفتيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وجد الدكتور أوس أن جميع الفتيات قلن أن آراء إخوانهن كانت تؤخذ بعين الاعتبار ولكن ليس آرائهن هن. وتشير أوس إلى التمييز «المباح شرعاً» بين الفتيان والفتيات مما أدى إلى نقص تمثيل الفتيات وجعلت الأجواء العامة تحت سيطرة الذكور.

كما أن الصعيد الاجتماعي خاضع لسيطرة الذكور ويقمع الفتيات أيضاً. وهذا بالتالي يقيد العلاقات الاجتماعية والصداقات تبعاً للظروف المبينة أعلاه. بالنسبة للفتيات اليافعات على وجه الخصوص، فإن الصداقات تشمل العلاقات مع الأخوات (أخوات وصديقات في نفس الوقت) ومع الأقارب (بنات الأعمام والأخوال). أما الصداقات بين الجنسين فإنها تقتصر على الأوساط الفقيرة والقروية والمحافظة (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ٢٠٠٥).

الأستاذة رولا قواس، أستاذة الأدب النسوي والرئيس السابق لقسم الدراسات النسائية في الجامعة الأردنية، توضح تأثير الثقافة والدين على تحريف معنى قيمة الذات لدى الفتاة العربية المسلمة:

صوت المرأة عورة - المرأة لا يسمح لها بالكلام أو أن تكسر الصمت ويربطون ذلك بالإسلام، وهذا سيؤثر على الطريقة التي تنظر فيها المرأة لنفسها وهي غير ممثلة في المجتمع ومفروض عليها ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه. وفي نهاية المطاف فإنها تتطلع إلى نفسها على أنها قزم أو شخص لا شأن له، كما لو أنها لا صوت لها ولا كيان ولا وجود، كما لو أنها كانت متاع من ضروريات الحياة ولكن لا وجود لها». سوف تكون في منزل يوماً ما وأنها في ستصبح زوجة وأنها ستربي الأطفال وهذا كل شيء بالنسبة للمرأة. هذا أمر يتم الترويج له من قبل المجتمع الذي نعيش فيه، وبطريقة تجعل المرأة تتشرب هذه المفاهيم منذ الطفولة.

الإلتزامات الدولية

اتفاقية حقوق الطفل

المادة ٢

١. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.

٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

المادة ٥

تحترم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانونا عن الطفل، في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة ١٤

١. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

٢. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.

٣. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

المادة ٢٤

١. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

المادة ٢٩

١. توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:

(أ) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،

(ب) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،

المادة ٣٠

في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمى لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الاجهار بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته.

المادة ٣١

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفى الفنون.

٢. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة،

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، الاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم،

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق، ولاسيما:

(أ) الحق في الاستحقاقات العائلية:

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي،

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفى جميع جوانب الحياة الثقافية.

منهاج عمل بكين

الهدف الاستراتيجي ل-٢

القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد البنات

الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات:

أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتدعيم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية في جهودها لتشجيع التغييرات في المواقف والممارسات السلبية ضد البنات؛

ب) وضع برامج تعليمية ومواد وكتب مدرسية من شأنها تثقيف وتوعية البالغين بشأن ما يلحق بالطفلة من آثار ضارة بسبب ممارسات تقليدية أو عرفية معينة؛

ج) وضع واعتماد مناهج دراسية ومواد تعليمية وكتب مدرسية لتحسين صورة الذات بين البنات وتحسين فرص الحياة والعمل أمامهن، ولا سيما في المجالات التي ما برحت تشهد تمثيلاً منقوصاً للمرأة مثل الرياضيات والعلم والتكنولوجيا؛

د) اتخاذ الخطوات الكفيلة بألا تتخذ التقاليد والأديان ومظاهر ممارستها أساساً للتمييز ضد البنات.

التنفيذ الوطني

الخطة الوطنية للطفولة

١. زيادة نسبة الأطفال (بحسب الفئة العمرية) القادرين على التعبير عن المعرفة الروحية واضحة المعالم والتفاهمات الدينية والأخلاقية.

٢. تشجيع الأطفال على تقدير جمال اللغة العربية واستخدامها في مختلف جوانب حياتهم، وتعزيز تقديرهم لهويتهم العربية الاسلامية وربطها باللغة العربية.

٣. زيادة معرفة الأطفال بحقوقهم ومسؤولياتهم، وبخاصة حقوقهم المدنية، وفقا للمعايير التي تم تحديدها.

٤. خلق بيئة فنية للفنون الأدائية بجميع أشكالها (المسرح والموسيقى والفن والرقص) لتكون العناصر الأساسية في خلق هوية وطنية فنية.

٥. زيادة معرفة الأطفال بتراثهم الثقافي وإطلاعهم على تجارب الرواد الأردنيون والعرب.

ومن الواضح أن العديد ممن تمت مقابلتهم يعتبرون أن تعاليم الإسلام يمكن أن تكون مصدرا غنيا من الحكمة العملية التي يمكن أن تخدم في توجيه الآباء والأمهات والمجتمع ككل في مجال توفير الرعاية للأطفال بعد الولادة وقبل الولادة أيضاً. ويبين الدين أن فهم المجتمع الخاطيء الذي يتعامل مع قدوم المولودة الأنثى على أنه خيبة أمل ويشدد على أنه ينبغي أن نكون سعداء بجميع المواليد سواء الذكر أو الأنثى والقرآن الكريم يدين على وجه التحديد أولئك الذين يكتئبون أو يفزعون عند قدوم المولودة الأنثى كما يدين أولئك الذين لا يعاملون الأطفال الذكور والإناث على قدم المساواة.

إن تعاليم الاسلام واضحة فيما يتعلق بقيمة الطفلة الفتاة وفي تأكيده على حصولها على حقوق متساوية مع الذكر والإسلام يبين نتائج استبعاد الطفلة الفتاة - ولاحقاً المرأة - من الحياة العامة والاجتماعية في سن مبكرة جداً وبالتالي الحكم مسبقا باعتبارها غير مشاركة سواء على الصعيد الاجتماعي أو في سوق العمل أو السياسة.

السيد عمر البطوش، إمام المسجد وزعيم ديني، ينتقد الاتجاه العام الذي يخلط بين الثقافة والإسلام بهدف الاستفادة من تأثير الإسلام من أجل تبرير التحيز والظلم الواقع على المرأة فيقول:

الناس بشكل عام يربطون هذه الثقافة بالإسلام مع أنها في الواقع أبعد ما تكون عن الإسلام وهناك فرق كبير بين هذه الثقافة والإسلام. ولكن لأن الدين هو مؤثر جدا فهو يستخدم لترويج هذه المعايير الثقافية ومن أجل جعل المرأة تقبل بها وتتبناها.

الأستاذة رولا القواس تتفق على أن الأردنيين يربطون الثقافة بالإسلام بقولها:

ينبغي علينا دراسة الكتب والمقالات حول خصوصية الثقافات العربية، لأن وضع الطفلة في المجتمعات العربية يختلف عن وضعها في البلدان الأخرى. وينبغي علينا دراسة فكر «الأندرو كراسي» أي مجتمع الرجال (أندرو كلمة يونانية وتعني الرجل) وفهم تعقيداتها. وعلاوة على ذلك فإنه من المهم أن نفهم العوامل العشائرية وآثارها الإيجابية والسلبية، فضلا عن فهم الناس للدين (وليس الدين نفسه) وتمثيل المرأة وهذه العوامل جميعها مهمة جدا في تشكيل الثقافة فالثقافة تنبع من الدين.

لقد بينت المحادثات التي أجريت مع مختصين في الشريعة الإسلامية أن الشريعة تؤكد على تكافؤ الفرص التعليمية للفتيان والفتيات على حد سواء وعلى الرضاعة الطبيعية، والنظافة، والتحصين ضد المرض، فضلا عن المباعدة بين الولادات مما يسمح للأم باستعادة عافيتها بعد كل ولادة وتتيح المجال للوالدين لتقديم رعاية جيدة للمولود. ومثال على الرعاية الوالدية هو حض التعاليم الإسلامية على غرس القيم في الأطفال بدلاً من اللجوء إلى العنف معهم. كما أدان الإسلام جميع أشكال الاعتداء الجسدي والمعنوي والنفسي على الأطفال، وأكد الإسلام على أن المجتمع عليه التزامات في رعاية الضعفاء والمعوزين واليتامى والأطفال الذين يتم التخلي عنهم. ويحظر الإسلام تشغيل الأطفال ويؤكد على الحق في اللعب والترفيه. والإسلام لا يحظ على التعليم فقط بل أنه ينص على أن التعلم هو واجب ينبغي أن يرافق المسلم مدى الحياة.

الشيخ عبد الكريم الخصاونة مفتى المملكة الأردنية الهاشمية أشاد بقوة بالجهود الرامية إلى دراسة وضع الطفلة الفتاة في الأردن ويعترف سماحته بأن هناك ثغرات في تفسير المجتمع لتعاليم الإسلام والتي تؤدي إلى التمييز والتحيز وفيها مخالفة لتعاليم الشريعة. وأشار المفتي إلى حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم الذي بشر بدخول الجنة كل من يربي بناته ويحسن تربيتهن ويعلمهن ويقدم لهن الدعم المادي وأكد الحديث النبوي على أن ذلك سيكون عصمة له من النار.

الإمام عمر البطوش يتحدث مطولا من سوء الفهم الثقافي السائد الذي يتم إسناده إلى الإسلام وتعاليمه:

إن ثقافة المجتمع تصور الفتاة على أنها ضعيفة وغير قادرة، على سبيل المثال فإن المجتمع يعتبر أن المرأة أساس الفتنة والإغواء، وهذا بالتالي أدى إلى نشوء العديد من الأعراف التي تهدف إلى حماية المجتمع - المفترضة - من هذا التأثير السلبي. على سبيل المثال ينبغي على المرأة أن لا تعمل خارج بيتها. بل أن هناك من يقولون أن المرأة يجب أن لا تغادر بيتها إلا في حالتين إحداها عندما تتزوج تغادر إلى بيت زوجها والثانية عندما تموت تحمل إلى المقبرة. وهذا بين كيف أنهم حتى لا ينظرون إليها على أنها إنسان، والغريب أنه يتم ربط ذلك بالإسلام!
هذا بالتأكيد لا علاقة له بالإسلام. فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم قال «النساء شقائق الرجال» بمعنى أنهم سواسية، وهذا هو جوهر نظرة

الإسلام للعلاقة بين المرأة والرجل. ويبين أن المرأة مساوية للرجل من حيث امكانياتها، وواجباتها، ومسؤولياتها، وفي ما يمكن أن تقدمه للمجتمع. القرآن الكريم أكد بدوره على تكريم بني آدم «وبني آدم تعني الذكر والأنثى» بقوله تعالى «ولقد كرمنا بني آدم»، فالذكر والأنثى كلاهما له نفس المكانة أمام الله عز وجل، وفي آية أخرى تقول أن الرجل له القوامة على المرأة في قوله تعالى «الرجال قوّامون على النساء»، ففهم ذلك على أنه ينبغي عليه أن يعتني بالمرأة. وهذه تعتبر رفعة ولكن ليس فيما يتعلق بالمكانة بل فيما يتعلق بمن ينبغي أن يعتني بمن وبالتالي فهي تبين مسؤولية الرجل وليس مكانته. ولإثبات ذلك نرجع إلى قوله صلى الله عليه وسلم «أوصيكم بالنساء خيراً» بل أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أصحابه عندما وافته المنية بأمرين اثنين حيث قال صلى الله عليه وسلم «الصلاة الصلاة وما ملكت إيمانكم»، وهذا يبين أهمية هذين الأمرين ليوصي بهما في لحظاته الأخيرة في الدنيا.

ولبيان الاختلاف بين الاسلام والثقافة المجتمعية التي تقول أن المرأة لا ينبغي أن تعمل ولا ينبغي لها أن تخرج من البيت فإننا نعود إلى أيامه صلى الله عليه وسلم، فعندما مات صلى الله عليه وسلم كان عمر زوجته عائشة ١٩ عاماً وكانت في ذلك الوقت تعطي دروساً في الإسلام والطب والشعر وقد تخرج الكثير من أتباع النبي صلى الله عليه وسلم من مدرستها، حيث كانت تعلم وتتفاعل معهم. وفي أوقات الحروب في أيام الإسلام الأولى كانت النساء هن الممرضات اللاتي يعتنين بالجرحى من الجنود الرجال. وكان لهن دور كبير كما كن يتفاعلن مع الرجال.

هذه الأمثلة تبين أن المرأة يمكن أن تكون قائدة وأن يتعلم منها الرجل. وهناك العديد من الأمثلة التي تبين أن النساء كن فاعلات في الكثير من المجالات وكن منتجات.

ولدى سؤاله عن هذه الاختلافات بين تعاليم الإسلام وبين الممارسات المتبعة أجاب البطوش أن هناك ثلاثة أسباب لذلك هي:

١. انتشار الجهل بتعاليم الإسلام الصحيحة. وأشار البطوش في هذا الصدد إلى أن النبي محمد صلى الله عليه وسلك قد أشار إلى ذلك حينما قال بما معناه أنه إذا اقتربت الساعة فإن الجهل سيعم والجهل هنا هو الجهل بالدين.
٢. لقد ظهر الإسلام بين العرب حيث كانت القبائل العربية لها عادات وتقاليد لا تحترم المرأة بل وتبغض المرأة ومثال ذلك أن الأرملة كان يتم توريثها وكأنها جزء من متاع المتوفي كما كان يتم وأد الفتيات وقد جاء الإسلام ليحارب هذه العادات، ولكنها لم تختفي كلياً بقدوم الإسلام وبمرور الوقت وانتشار الجهل بتعاليم الإسلام فقد عادت هذه الثقافة للظهور بقوة. ومما يثير السخرية أن هذه الثقافة التي يحاربها الإسلام تم صبغها بالصورة الإسلامية وتم إلباسها عباءة الدين. في هذه الأيام لا يمكننا القول أنه يتم وأد الفتيات تحت الأرض ولكن بصورة أخلاقية ونفسية فإنه يتم وأدهن. هناك مقولة مشهورة يكررها الجميع حتى الأشخاص المتدينين وهي قولهم «شاوروهن وخالفوهن».
٣. السبب الثالث هو النساء أنفسهن لأنهن يأخذن هذه الأعراف والممارسات كأمور مسلم بها بل أنهن يدافعن عنها بقولهن أنهن كن كذلك وأن هذه هي ثقافتنا. وهذا بالتأكيد يعتمد بصورة أساسية على تربيتهن وعلى مستوى تعليمهن. ويجب على النساء أن يحاربن من أجل الحصول على حقوقهن ومن أجل تغيير هذه العادات. وهو يضرب مثالاً حول الانتخابات النيابية حيث تجد نساءاً يترشحن للانتخابات ويكن مؤهلات ومتعلمات ولكن للأسف فإن أول من يخذلهن هن النساء لأنهن لا يؤمن بقدراتهن وإمكانياتهن. ولذلك فإنه ولتغيير هذه الثقافة ينبغي علينا تعزيز النساء وعليهن معرفة حقوقهن ومعرفة مكانتهن الحقيقية ودورهن في المجتمع.

وعلى النقيض فإن العادات والتقاليد في الأردن لا تعتمد على الإسلام الغني كمصدر للحكمة عند التعامل مع الأطفال، ولكن بدلاً من ذلك يتم إعطاء الأولوية والأهمية لمصادر أخرى نابعة من ممارساتهم التقليدية والتي لا تكون دائماً إيجابية في تأثيرها على الفتيات. وكما هو مبين في الثمانية فصول التي تسرد مواقف وممارسات الآباء والأمهات في الأردن، والممارسات والمعلومات الخاطئة والعادات التي لا تجد جذورها في الدين بل في العادات والتقاليد والمجتمع وخوف الوالدين من الانتقادات من قبل المجتمع الذي يمكن أن يترجم إلى حد رفض الأسرة لابنتها كما يمكن أن يحد من خيارات زواجها.

الدكتور حسين محادين، المتخصص في علم الاجتماع والمتحدث في مجال علم الاجتماع السياسي أوضح:

ينبغي أن يكون الدين هو الأساس ولكن ما نراه هو أن العامل الاجتماعي والعادات والتقاليد الاجتماعية هي الأساس في حين يتم تهميش الدين وتشدد على الاعتبارات الاجتماعية بصورة أكبر. ورغم أن هناك الآن العديد من المزيد من الفرص للتعليم والعمل للفتاة إلا أننا لا نزال نضعها في تلك الشرنقة «العيب» ونبقيها حبيسة العادات والتقاليد البالية.

الدكتور عصام منصور المتخصص في علم الاجتماع في جامعة العلوم التطبيقية قال:

إن العادات والتقاليد هي التي تتمسك بها عائلاتنا ضد الأديان، والقانون لا قيمة له وغير معترف بها من قبل الأسرة. وحتى الدين الذي يدعون التمسك به يتم التلاعب به ليتناسب مع عاداتهم وتقاليدهم.

في حين انتقد البعض تأثير الثقافة على النساء وعلى الفتيات بصورة خاصة في أنه جعل من الصعب معرفة ماذا يعني الطفل بالنسبة إلى الأم والأب في الأردن، وتبين الدراسة أن هذا المعنى يختلف وفقا لنوع الجنين لأن المسار المرسوم أو المتوقع لمستقبل هذا الطفل يختلف بشكل ملحوظ اعتمادا على جنس الطفل. بالتأكيد كان يتم النظر إلى الأطفال بصورة مختلفة عبر الأزمان والثقافات المختلفة (جيمس وجينكز وبراوت، ١٩٩٨، أيار، ٢٠٠٠، بروكر ٢٠٠٥). في الغرب على سبيل المثال كان يتم النظر إلى الأطفال قبل عام ١٩٠٠ على أنهم متاع وليس للدولة مصلحة أو حق في التدخل، أما بعد ١٩٠٠ فكان يتم اعتبارهم رأس مال اجتماعي للدولة ولذلك كان يتم الاستثمار في الصحة والتعليم بهدف خلق مواطنين بالغين مفيدين لبلدهم ولمنع الفوضى الاجتماعية، أما بعد عام ١٩٤٥ فكانوا يعتبرون مخلوقاً نفسياً يحتاج إلى دعم صحته النفسية وإلى الدعم والتفاهم من قبل الآباء والمؤسسات، مما يؤدي إلى خلق مجتمع عاقل، أما بعد عام ١٩٧٠ فكان ينظر له مواطناً له حقوق مستمدة من المجتمعات الأكثر عدلا.١

الدكتور منير كرادشه أخصائي علم الاجتماع في جامعة اليرموك قال أننا لم نبتعد كثيراً عن مرحلة اعتبار الفتاة كمتاع:

إن العادات والتقاليد تلعب دورا كبيرا في زواج الفتاة وفي مراقبة قرار عائلتها في هذا الخصوص. كما أن التقاليد والأعراف مؤثرة كذلك في اتخاذ قرار الزواج والتعليم وحتى الخروج خارج المنزل. وتعتبر الفتاة مسؤولة عن شرف العائلة. على ما يبدو أن مجتمعاتنا متمسكة بمفهوم «العرض» (شرف العائلة المرتبط بسلوك الفتاة). المجتمع أيضاً ينظر للفتاة كما لو أنها مشروع إما أنه مشروع ناجح ومجزي أو مشروع خاسر فإذا نجحت في استقطاب زواج مجزي يضيف لمكانتهم لاجتماعية فإنه مشروع مجزي أو أنه مشروع فاشل إذا لم يقدم ذلك لهم. إن تغيير الموقف الاجتماعي مهم جدا في التأثير على تعليم الفتاة وتعليمها له أثر كبير في هذه الحالة أكثر القوانين.

وأضاف:

نحن لم ولن نصل إلى الوضع الأمثل طالما ثقافتنا الدينية والتقاليد الثقافية تملي علينا كيفية الاستفادة من ديننا. وسيستمر تأثير ذلك على الطريقة التي يسير بها مجتمعنا العربي، وبالتالي نحن بحاجة للعمل مع واضعي السياسات والاستمرار في محاولة تغيير البيئة المحيطة بالطفلة الفتاة حتى نخلق تغييراً من أجلها.